

سبحانك اللهم رب العالمين

سَحَابَةُ الطَّرَفِ

في

الْأَسْتِعَاذَةِ وَالْبِسْمَلَةِ وَالْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُرْفِ

لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِي

المتوفى ٦٠٦ هـ

تقديم وتحقيق

أ.د. محمد محمد فهمي عمر

الأستاذ في جامعة الأزهر

والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



٢
مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرازي ، فخر الدين
ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف : من
عيون التراث العربي / فخر الدين الرازي ؛ محمد محمد فهمي عمر . -
المدينة المنورة ، ١٤٢٧ هـ

١٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٩٩٦٠-٩٧٥٧-٠٠-٣

١- الاستعاذة ٢- الادعية والأوراد ٣- البسملة أ. عمر ، محمد

محمد فهمي (محقق) ب. العنوان

١٤٢٧/١٧٢٣

ديوي ٢٢٧.٦

رقم الإيداع : ١٤٢٧/١٧٢٣

ردمك : ٩٩٦٠-٩٧٥٧-٠٠-٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م



Saudi Arabia - Medina Munawara - Al-Sitteen Road

Tel: 8366666 - Fax: 8383226 P.O. Box: 1556

Al-Deyafa St. Ext. Abazar St. Tel: 8344946 / 8362993

website: www.daralzaman.com

email : zaman@daralzaman.com

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - شارع الستين

هاتف: ٨٣٦٦٦٦٦ - فاكس: ٨٣٨٣٢٢٦ ص ب (١٥٥٦)

فرع الضيافة - امتداد شارع نبالر هاتف: ٨٣٦٦٦٦٦ - فاكس: ٨٣٤٤٩٤٦

www.daralzaman.com

zaman@daralzaman.com

موقعنا على الإنترنت ،

البريد الإلكتروني ،

سجّون التراث العربي

سَجَّاتُ الطَّائِفِ
فِي

الاسْتِعَاذَةِ وَالْبَسْمَلَةِ وَالْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُرْفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً ، سبحانه علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، وأصلى وأسلم على إمام المرسلين سيدنا محمد أفصح العرب منطقاً ، وأقومهم لساناً ، وأعرفهم بياناً ، وعلى آله وأصحابه ، وأتباعه إلى يوم الدين .

وبعد :

فلقد كانت العربية - منذ وجدت - عزيزة على أهلها ، أثيرة لديهم ، فكانت موضع عنايتهم ، ووسيلة تفاخرهم ، حتى كان من يتفوق فيها عيداً لذويه وأهله ، وفخراً لعشيرته وقبيلته ، ثم أكرمها الله - عز وجل - بالقرآن الكريم ، فأنزله بلسان عربى مبين ، فعزز مكانتها ، وأعلى شأنها ، وزادها فى النفوس عزة وتقديساً ، وغدت لمن آمن لغة كتاب ودين ، ولمن لم يؤمن آلة تحدر ودليل إعجاز .

ولقد عكف السلف الصالح على لغتهم ، وبذلوا فى خدمتها جهوداً مخلصه ومتواصلة تستحق منا كل إجلال وإكبار ، وكان لهم فى ميدانها أعمال جليلة ما تزال آثارها شاهدة عليها ، وناطقة بما كانوا عليه من صبر وأناة ، ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

والإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشى الرازى المتوفى (سنة ٦٠٦ هـ) أحد هؤلاء الأعلام المبرزين فى شتى العلوم ، فهو من أفضل علماء عصره فى الفقه ، وعلوم اللغة ، والمنطق ، والتفسير ، والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة .

ولقد شاع فضله ، وملا البقاع بعلمه ، فأمه الطلاب من كل بلد وصقع يتلقون العلم عنه ، ويغترفون من علومه ومعارفه .

وتفسيره «مفاتيح الغيب» أو «التفسير الكبير» نال شهرة واسعة بين العلماء ، إذ يمتاز على غيره بالأبحاث الفياضة فى شتى العلوم والمعارف ، فهو موسوعة نحوية وبلاغية وأصولية وفقهية وكلامية ، كما كان يكثر من الاستطراد فى العلوم الكونية والرياضية والفلسفية .

يقول صاحب كشف الظنون : " إن الإمام فخر الدين الرازى ملأ تفسيره بأقوال الحكماء ، والفلاسفة ، وخرج من شئ إلى شئ ، حتى يقضى الناظر العُجب " (١) .

ورسائله اللطيفة التى سماها " ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف " جمع فيها الكثير من المسائل والنكت العظيمة الشأن وعرضها بأسلوب سهل رشيق وقد وفقنى الله - تعالى - فعثرت على نسخة خطية فريدة لهذه الرسالة فى مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت (رقم ٦٨) نحو ، وإن كانت كتب التراجم التى ترجمت للإمام فخر الدين الرازى لم تشر لهذه الرسالة من بين مؤلفاته ، وقد وضعت مباحث هذه الرسالة فى مقدمة تفسيره الكبير المعروف بـ " مفاتيح الغيب " فى الجزء الأول (ص ٤٥ : ٦٦) (طبعة بيروت) .

ولما كانت هذه الرسالة قد تضمنت الكثير من الفوائد النحوية واللغوية فيما يتعلق : بالاسم والفعل والحرف بالإضافة إلى الاستعاذة والبسملة أثرت أن تخرج محققة التحقيق العلمى الدقيق ؛ لتكون فى متناول الباحثين والدارسين .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،،

أ.د/ محمد محمد فهمى عمر



(١) كشف الظنون لحاجى خليفة ١ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، وينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ٧ - طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م - الطبعة الثانية .

تقديم

الإمام فخر الدين الرازي : حياته وآثاره .

١- نشأته وثقافته :

اسمه : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصل ، والشافعي المذهب ^(١) .

لقبه : لُقِّبَ بالإمام فخر الدين ، وكان علماء الأصول إذا نقلوا عنه قالوا : قال الإمام ، أو عند الإمام ، وإذا قالوا ذلك دون ذكر اسم بعده لم يريدوا غيره في كل عباراتهم وكتبهم .

مولده ونشأته : وُلِدَ في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ثلاث أو أربع أو خمس وأربعين وخمسمائة بالرُّى ^(٢) .

ونشأ في رحاب والده الإمام ضياء الدين خطيب الرى صاحب الإمام البغوى ^(٣) ، وكان يُنعت بوالده فيقال له : ابن خطيب الرى ^(٤) ، واشتغل على أبيه إلى أن مات ، ثم قصد الكمال السمعاني ، واشتغل عليه مدة ، ثم عاد إلى الرى ، واشتغل بالعلوم والحكمة ، فقرأ الحكمة ببراعة على مجد الدين الجيلي ، وكان مجد الدين هذا من أعلام زمانه ولَمَّا طُلِبَ مجد الدين إلى بلدة (مُراغة) ليدرس

(١) تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٨ : ٢٥٢ ، طبقات السبكي ٥ / ٣٣ : ٤٠ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ٥٦٠ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ١٩٧ ، ١٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠٠ ، ٥٠١ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦١٥ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢ / ٦٠ ، وهدية العارفين ٢ / ١٠٧ ، ومقدمة التفسير الكبير (طبعة بيروت) ١ / ١٠ : ٢٠ .

(٢) الرى : مدينة مشهورة بينها وبين نيسابور (١٦٠ فرسخاً) . ينظر : معجم البلدان ٢٠ / ٨٩٢ .

(٣) هو الشيخ الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوى الشافعي المفسر ، صاحب التصانيف كـ "شرح السنة" ، و"معالم التنزيل" ، و"المصابيح" وغيرها . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٣٩ : ٤٤٣ .

(٤) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٠ .

فيها صحبه فخر الدين الرازى إليها ، وكان إذ ذاك صغيراً ، وقرأ عليه مدة طويلة في الكلام والحكمة .

واشتغل فخر الدين الرازى فى مبدأ حياته بالفقه ، ثم بالعلوم الحكمية ، وتميز حتى لم يوجد فى زمانه أحد يضاهيه ، وكان لمجلسه جلالة ، وكان هو نفسه يتعاضم حتى على الملوك ^(١) .

شيوخه:

(١) فى الكلام والأصول :

تتلمذ الإمام فخر الدين الرازى فى (علم الأصول) لوالده ضياء الدين خطيب الرى ، ووالده لأبى القاسم سليمان بن ناصر الأنصارى الذى تتلمذ لإمام الحرمين أبى المعالى الجوينى ^(٢) .

(٢) فى الفقه :

تتلمذ فى الفقه لوالده ، ووالده لأبى محمد البغوى ، وكان فخر الدين الرازى شافعى المذهب ، وله كتاب فى مناقب الإمام الشافعى ^(٣) .

رحلاته:

بعد أن تمهر الإمام فخر الدين فى مختلف العلوم قصد خوارزم ^(٤) ، فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد ، فأخرج من البلدة ، ولما قصد ما وراء النهر ^(٥) جرى له أيضا هناك ما جرى له فى خوارزم ، فعاد إلى

(١) ينظر: مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٠ .

(٢) ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٢ (ط بيروت) .

(٣) ينظر: مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٠ ، ١١ .

(٤) ولاية غرب نهر جيحون بخراسان . ينظر: معجم البلدان ٤ / ٤٠٠ .

(٥) أى نهر جيحون بخراسان . ينظر: معجم البلدان ٤ / ٤٠٠ .

الرى ، واستقر بها فترة من الزمن زوج فيها ابنيه من بنتين لطبيب حاذق ، ومات الطبيب بعد ذلك ، وترك ثروة كبيرة آلت لفخر الدين وولديه ، فكانت الثروة والنعمة .

ولازم الإمام فخر الدين الأسفار ، وعامل شهاب الدين الغورى صاحب غزنة^(١) فى جملة من المال ، ثم مضى إليه لاستيفاء حقه ، فبالغ فى إكرامه والإنعام عليه ، وجعل له من جهته مالا طائلا ، وعاد إلى خراسان ، واتصل بالسلطان محمد بن تكش المعروف بعلاء الدين خوارزم شاه ، وحظى عنده ، ونال أسنى المراتب ، ولم يبلغ أحد منزلته عنده ، حتى إنه بعد موته أكرم أولاده بسببه^(٢) .

ثقافته :

كان الإمام فخر الدين الرازى من أفضل علماء عصره فى الفقه ، وعلوم اللغة ، والمنطق ، والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة . ولقد شاع فضله فى كل ذلك ، وملا البقاع ، فأمه الطلاب من كل بلد وصقع ، يتلقون عنه ، ويغترفون من علومه ومعارفه .

وكان صحيح النظر ، بليغ القول ، جيد التعبير عن كل ما يقصد إلى بيانه ، ترى هذا واضحا فى مؤلفاته العديدة المتنوعة ، وبخاصة تفسيره الكبير المعروف بـ "مفاتيح الغيب" وكان سديد الرأى فى المسائل الطبية ملما مع ذلك كله بالأدب والشعر ، وكان ينظم الشعر الجيد بالعربية والفارسية^(٣) .

يقول عنه ابن خلكان : " إن كتبه ممتعة ، وقد انتشرت تصانيفه فى البلاد ورزق فيها سعادة عظيمة ، فإن الناس اشتغلوا بها ، ورفضوا كتب المتقدمين وهو أول من اخترع الترتيب الذى تجده فى كتبه ، وأتى فيها بما لم يسبق إليه " ^(٤) .

(١) ولاية عظيمة طرف خراسان . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٧٩٨ .

(٢) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٣ .

(٣) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١١ .

(٤) وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٩ ط - بيروت .

كان الإمام فخر الدين الرازى موسوعة علمية فى شتى أنواع المعرفة والعلوم قلما توفرت لعالم من علماء العربية والإسلام ، ومصنفاته التى تركها تعد ثروة علمية ضخمة أفاد منها العلماء على اختلاف مشاربهم ومقاصدهم ، فهو المفسر البارع ، والفقيه المدقق ، والأديب الحصيف ، والمتبحر فى علوم الكلام ومذاهبه ، والمبدع فى الطب والحكمة والكيمياء ، ومن أبرز مصنفاته :

١- فى التفسير :

- ١- كتاب : التفسير الكبير ، واسمه مفاتيح الغيب ^(١) .
- ٢- كتاب : تفسير الفاتحة وبيان أنها تشتمل على آلاف المسائل ^(٢) .
- ٣- كتاب : التفسير الصغير ، واسمه "أسرار التنزيل وأنوار التأويل" .
- ٤- تفسير أسماء الله الحسنى ، واسمه : "لوامع البينات فى شرح أسماء الله والصفات" .
- ٥- كتاب : رسالة فى التنبيه على بعض الأسرار المودعة فى بعض سور القرآن الكريم .
- ٦- تفسير سورة الإخلاص .
- ٧- البرهان فى قراءة القرآن .
- ٨- تحصيل الحق فى علم التفسير .
- ٩- درة التنزيل وغرة التأويل فى الآيات المتشابهات .
- ١٠- المسك العبيق فى قصة يوسف الصديق .

(١) طبع أكثر من طبعة آخرها طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م الطبعة الثانية فى اثنين وثلاثين جزءاً فى أحد عشر مجلداً .

(٢) مطبوع فى طبعة مستقلة بتحقيق الشيخ / محمد محبى الدين عبد الحميد - الطبعة المصرية ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣م ، وفى الجزء الأول من التفسير الكبير - طبعة بيروت - وطبعة طهران .

٢- فى الحديث :

١- سداسيات فى الحديث .

٣- فى الفقه وأصوله :

١- المحصول فى الفقه .

٢- المعالم فى أصول الفقه .

٤- فى الفلسفة وعلوم الكلام :

١- كتاب الطريقة فى الجدل .

٢- إبطال القياس .

٣- أحكام الأحكام .

٤- الرياض المونقة .

٥- رسالة فى النفس .

٦- المحصل على علم الكلام .

٧- طريقة فى الخلاف .

٨- الملل والنحل .

٩- شرح عيون الحكمة .

١٠- رسالة الجوهر الضرد .

١١- الزيدة فى علم الكلام .

١٢- الملخص فى الفلسفة .

١٣- الخمسين فى أصول الدين .

١٤- كتاب الأخلاق .

وغيرها كثير ^(١) .

٥- فى الطب :

١- كتاب الجامع الكبير فى الطب .

٢- كتاب التشريح من الرأس إلى الحلق .

٣- كتاب مسائل فى الطب .

٤- كتاب النبض .

(١) راجع مقدمة التفسير الكبير ١ / ١١ ، ١٢ ، ومقدمة تفسير سورة الفاتحة تحقيق الشيخ محمد محبى الدين ، وعرائس المحصل ١ / ٢٠ ، ٢١ " رسائل دكتوراه بـ " مكتبة كلية اللغة العربية بأسبوط " إعداد / محمد محمد فهمى عمر .

٦- فى التصوف :

- ١- رسالة فى ذم الدنيا .
٢- نفثة مصدور .

٧- فى التراجم :

- ١- مناقب الإمام الشافعى .
٢- أخلاق فخر الدين .
٣- بحر الأنساب .
٤- فضائل الأصحاب .

٨- فى اللغة والأدب :

- ١- شرح سقط الزند .
٢- شرح المفصل الموسوم :
ب " عرائس المحصل من نفائس المفصل " ^(١) .
٣- مؤاخذات على النحاة .
٤- شرح نهج البلاغة .
٥- نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز فى علم البيان .

- ٦- ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف ، وهو موضوع بحثنا .

٩- معارف أخرى :

- ١- كتاب فى الهندسة .
٢- كتاب عصمة الأنبياء .
٣- الأربعين فى أصول الدين .
٤- كتاب الفراسة .
٥- جامع العلوم " فارسى " .
٦- منتخب المحصول ^(٢) .

صفة درسه :

كان الإمام فخر الدين إذا جلس للتدريس أطاف به جماعة من كبار تلاميذه ، مثل : زيد الدين بكش ، والقطب المصرى ، وشهاب الدين النيسابورى ، ثم يليهم التلاميذ ، ثم من سواهم على قدر مراتبهم وأقدارهم فى العلم والفهم ، فكان إذا

(١) حقق فى أربع رسائل دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة وأسيوط .

(٢) ينظر : هذه المؤلفات وغيرها فى (عرائس المحصل) ١ / ٢٢ ، ٢٣ ، ومقدمة التفسير الكبير

سأل أحد مسألة أجابه التلاميذ ، فإن أشكل الأمر أجابهم كبار التلاميذ ، وإلا أجاب الإمام نفسه ، وتكلم بما يفوق الوصف ^(١) .

رَّهْدُهُ:

نقل عن الإمام فخر الدين أنه كان كثيراً ما يذكر الموت ويقول : " إننى حصلت من العلوم ما يمكن تحصيله بحسب الطاقة البشرية ، وما بقيت أثر إلا لقاء الله - تعالى - والنظر إلى وجهه " ^(٢) .

وفاته:

انتقل الإمام فخر الدين الرازى إلى جوار ربه بهراً ^(٣) فى يوم الاثنين الأول من شوال سنة ست وستمائة من الهجرة .

وقيل : فى ذى الحجة من هذه السنة ، وقد قيل : إنه مات مسموماً ، وأن الضرق التى كان يناظرها قد دست له من سقاء السم ^(٤) .

وقد اعترف فى آخر عمره حيث يقول : " لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عيلاً ، ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، أقرأ فى الإثبات ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٥) ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ ^(٦) وأقرأ فى النفى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٧) ومن جرب مثل تجربتى عرف مثل معرفتى " ^(٨) .



(١) مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) بلدة بين بلخ وغزنة وأميان بفارس . ينظر : معجم البلدان ١ / ٧١٣ .

(٤) مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٩ .

(٥) سورة طه الآية ٥ .

(٦) سورة فاطر من الآية ١٠ .

(٧) سورة الشورى من الآية ١١ .

(٨) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠١ .

ساحرة الطرف فى

الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف

نسبة الكتاب للفخر الرازى:

لهذا الكتاب نسخة فريدة فى مكتبة رفاعة بسوهاج تحت رقم ٦٨ نحو وعلى غلافها العنوان التالى : "هذه رسالة العلامة الفخر الرازى اسمها ساحرة الطرف فيما يتعلق بالاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف" وغير ذلك .

وقد راجعت وقابلت المادة العلمية فى هذه المخطوطة مع ما ذكر فى التفسير الكبير المعروف بـ "مفاتيح الغيب" والمقطوع بنسبته إلى الإمام فخر الدين الرازى ، فوجدت الاتفاق التام فى كل ما ورد فىهما من نصوص وتقسيمات عدا القليل من الألفاظ التى ترجع إلى اختلاف النسخ للكتاب الواحد .

تسميته بساحرة الطرف:

هذه التسمية من صنع الفخر الرازى نفسه يقول فى مقدمة هذه الرسالة : "هذه الرسالة لطيفة محتوية على أحكام منيفة تنفع المنتهى والقاصر ، وتدفع حيرة المحتاج إلى الوقوف على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ، مع أحكام "بسم الله الرحمن الرحيم" والاسم ، والفعل ، والحرف" ولذلك سميتها : "ساحرة الطرف فى الاستعاذة ، والبسملة والاسم والفعل والحرف" .

وصف النسخة الخطية:

تقع هذه النسخة فى تسع وعشرين ورقة عدا ورقة الغلاف ، ورقمها ٦٨ نحو وعلى غلافها عنوان الرسالة ، وفى أسفله خُتم بخاتمين كُتب فى أولهما " وَقَفَ هذا الكتاب محمد رفاعة " .

وفى الثانى " مكتبة سمو الأمير فاروق بسوهاج " .

تاريخ النسخ : لا يوجد .
نوع الخط : نسخ معتاد .

عدد الأسطر : ٢٣ سطراً عدا الورقة الأولى وجهها ٢٢ سطراً ، وظهرها ٢٥ سطراً ، اسم الناسخ : لا يوجد .

وفى آخر النسخة " وهذا آخر ما يسر الله به - تعالى - من الفوائد الجليلة ، والحكم والنكات العظيمة ، وإن قليلة كانت على أن ما قلّ ودلّ خير مما كثُر ومَلّ ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وهو حسبى ونعم الوكيل " .

منهجى فى التحقيق :

اعتمدت فى تحقيقى لهذه الرسالة على نسختين :

أولاهما : الجزء الأول من التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب حيث جاء

نص هذه الرسالة كاملاً من ص ٤٥ : ٦٦ " طبعة بيروت " عدا مقدمة

المؤلف ، وقد بدأت الرسالة فى التفسير بقوله " المسألة الأولى . أعلم أن

تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إبراده من وجهين ... إلخ " .

ثانيتها : نسخة مكتبة رفاة بسوهاج رقم ٦٨ نحو .

ولما كانت النسختان متطابقتين إلى حد كبير عدا بعض الألفاظ

القليلة التى يمكن إرجاعها إلى عمل النساخ أو محققى التفسير

الكبير ؛ فقد اعتمدت على النسخة الخطية ، وأشارت إلى الخلاف الذى

وجد بينها وبين المطبوع فى التفسير الكبير .

أمّا الكلمات التى حدث فيها تصحيف فى النسخة الخطية ، فقد صوبتها ،

وأشرت إلى ذلك فى الحاشية ، وكان منهجى فى لا تحقيق بالإضافة إلى ما سبق

كالتالى :

أولاً : تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة .

ثانياً : حصرت الزائد في إحدى النسختين بين قوسين ونهبت على ذلك في الحاشية .

ثالثاً : أرجعت الأقوال والآراء النحوية والصرفية إلى كتب أصحابها - إن وجدت - أو إلى مظانها من كتب التراث .

رابعاً : خرجت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ، والأشعار بالطريقة المعروفة في التحقيق .

خامساً : ترجمت للأعلام الواردة في نص الكتاب ، وما يحتاج إلى ترجمة في غير النص المحقق .

سادساً : عُنيت بضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر ، واللغة ، وما يحتمل اللبس من الألفاظ .

سابعاً : ألحقت بمقدمة الكتاب نماذج مصورة من النسخة الخطية للورقة الأولى والأخيرة وغلاف الكتاب .

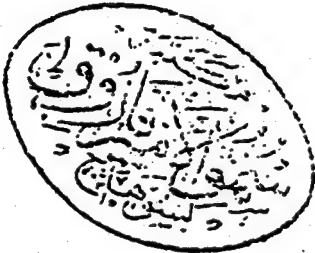
ثامناً : ختمت الكتاب بفهارس فنية ليسهل الرجوع إلى محتواه ، فذكرت : فهرساً للآيات القرآنية ، وفهرساً للأحاديث النبوية ، وفهرساً للأشعار ، وفهرساً للأعلام ، وفهرساً للأماكن والبلدان ، وفهرساً للمصادر والمراجع .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجه الكريم إنه سميع مُجيب



نماذج مصورة
من النسخة الخطية

بمذرة رسالة للسلامة
 اتمنى الازيد اكمل ساحرة
 اثم طهرف به فيها يملق
 بالاسمادة والسمانة
 والاسم والفعل والحرف
 وعنه ذلك



بسم الله الرحمن الرحيم ربِّهِ اسْتَعِزَّ عَلَى الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الشَّرِيفِ
 الْمُرْسَلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ
 وَتَقَرَّرَ ~~بِأَنَّ~~ فَيَقُولُ الْقَبْدُ الْفَقِيرُ
 الْمُعْتَرِفُ بِالْجُورِ وَالْتَقِصِيرُ عَنْ الْقِيَامِ يَحْتَوِفُ
 مَنْ أُرْسِلَ صَاحِبَ الْفَتَوَاتِ وَالْمَفَازِ مُحَمَّدٌ الشَّهِيدُ
بِالْحَقِّ الرَّبِّيِّ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ وَشُرِّفَ الدَّارِ بِنِ
 غَيْرِهِ أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ وَإِلَّا جَابَهُ جَدِيرٌ هَذَا
 رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ مَحْتَوِيَةٌ عَلَى أَحْكَامٍ مُبِينَةٍ تَتَغَنَّيُ
 الْمُنْتَهَى وَالْقَاصِرُ وَتُدْفَعُ حَيْرَةُ الْحَاجِّ إِلَى الْعُرْفِ
 عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
 بِأَحْكَامٍ لِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْأَمِّ وَالْفِئَلِ
 وَالْحَرْفِ وَلِذَلِكَ سَمَّيْتُهَا سَاحِرَةَ الْخَرَفِ فِي الْإِسْعَاذَةِ
 وَالْبَسْمَلَةِ وَالْأَمِّ وَالْفِئَلِ وَالْحَرْفِ وَجِئْتُ بِهَا مِنْ الْمَسَائِلِ
 بِأَنَّكَ الْمَعْجَمُ الْبَارِعُ مَعَ السُّهْلِ كَأَنَّكَ مَدِينَةُ الْبَاسِ
 لَكَ أَخْرَجْتَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْعَاذَةِ فَتَلْكُمُ تَطَهَّرْ لَكَ عِنْدَ
 الْمَطَالَعَةِ وَقَدْ مَتَّ الْأَمِّ وَاحْزِرْ لِنَكْتَةٍ أُخْرَى فَلَمْ تَكُنْ قَلْتَ
 أَعْلَمُ أَنَّ تَقْسِيمَ الْكَلِمَةِ إِلَى هَذِهِ الْفُرْعِ بِحَسَبِ ارْتِدَادِهَا مِنْ وَرَقِ
 الْأَوَّلِ أَنَّ الْكَلِمَةَ أَمَّا أَنْ يَصِغَ الْأَخْبَارُ عَنْهَا وَيُجَارِ بِهَا الْأَمِّ وَأَمَّا
 أَنْ لَا يَصِغَ لَكِنَّ يَصِغَ الْأَخْبَارُ بِهَا وَيُجَارِ بِهَا الْأَمِّ وَأَمَّا أَنْ لَا يَصِغَ الْأَمِّ
 بِهَا وَلَا يُجَارِ بِهَا الْحَرْفُ وَلِذَا تَكُنْ نَوَازِلُ هَذِهِ الْجُمُوعِ لِنَغَائِمِ الْأَمْرِ
 نَأْتِي بِأَقْوَلِ التَّحْرِيرِ مِنْ أَنَّ الشَّرَّ وَالْحَرْفَ لَا يَصِغُ الْأَخْبَارُ عَنْهَا



فلا

فلا يقال ضربت ثعلباً ولا عت كَأَنَّهُ لا يصح أن يقال ضربت ثعلباً
وهذه الآية على أن الإصحاح الأخبار عنه وبه لأجل أن المثال الذي
لا ينبغي في آيات الحكم العام فلذا هما هنا قال الذي يدل على صحة
الأخبار عن الفعل والمفعول وجوب الأول أنا إذا أخبرنا عن ضرب
بضرب أضرباً بارزاً فقال فالخبر عنه في هذا الخبر إما أن يكون
أو مثلاً أو حرفاً فإن كان الأول كان هذا الخبر تدبيراً وليس كذلك وإن كان
الثاني كان الفعل من حيث أنه فعل مخبر عنه فإن قالوا الخبر
عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغة وهذا ما قلنا هذه الصيغة مركبة
لأنه على هذا التقدير يكون الخبر عنه بأنه فعل المحقق حاصل هذا
السؤال إلى الصيغة الأولى من التسمية المذكرة من غير أن يكون هذا الاستقلال
وقد اطلناه الثاني إذا أخبرنا عن الفعل والمفعول بأنه ليس
بالحرف فالترجيح ما تقدم الثالث أن قولنا الفعل لا يخبر عنه
أخبار عنه بأنه لا يخبر عنه وذلك متناقض فإن قالوا الخبر
عنه بأنه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ فتقول قد أخبرنا عن
هذا السؤال فإنما نقول الخبر عنه بأنه لا يخبر عنه إذا كان محققاً
لأن كل واحد من خبر عنه وأقل درجاته أن يخبر عنه بأنه أم وإن كان مثلاً
تقد صار الفعل مخبراً عنه الرابع الفعل من حيث هو فعل والمفعول
من حيث هو حرف ما هي معلومة مخبرة بما عداها وكل ما كان
كذلك صح الأخبار عنه بكونه مختاراً عن غيره فإذا أخبرنا عن
الفعل من حيث هو فعل بأنه ما هي مختاراً عن الإصحاح
أخبار عنه بهذا الافتياز الخامس الفعل إما أن يكون محققاً
الصيغة الدالة على المعنى المحض وأما أن يكون عبارة عن ذلك
الصيغة المستعملة الذي هو مدلول هذه الصيغة فإن كان الأول
تقد أخبرنا عنه بكونه دليلاً على المعنى وإن كان الثاني فقد أخبرنا عنه
بكونه مدلولاً لهذه الصيغة وهذه سؤالا من صهيبة في هذا المقام



وهذه الكلمة تعقبى الفارقة من الشيطان الرجيم الى الرحمن الرحيم
وهذه ايضا الماوات بينهما وهذا ايضا قوله الشريفة
الذيت يقولون ان الله وابليس اخوان الا ان الله هو الاخ
الكريم والابليس الناصل وابليس هو الاخ اللعين الجيب المؤذي
فالمناق يقولون من هذا السريبر الحيدنك الحمر القول الثاني
الا اله هل هو رحيم كريم فان كان رحيمًا كيف يخلق الشيطان
الرجيم ويسلمه على العباد وان لم يكن رحيمًا كيف يخلق فائدة
في الرجوع اليه والاستغاثة به من سرا الشيطان القول
الثالث للملائكة في السموات هل يقولون اعود بالله من
الشيطان الرجيم فانه ذكره فاذا يستعبدون من شره انقسم
الابليس من شرور الشيطان اهل الجنة في الجنة هل يقولون اعود بالله
الخامس الانبياء والصدوقون لم يقولوا اعود بالله من
الشيطان اخبر انه لا تعلق لهم به في قولهم الاعداد كمنهم انطلق
والسطة اخبر انه لا تعلق له بهم الذي يجد الدعوة حيث قال
وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبوا لي لا اله الا الله
واما الانسان فهو الذي يعي نفسه في البلاء فكانت الاستغاثة
من شره نعم اللهم والي من استغاثته من سرا الشيطان
فلم يبدأ بالجانب الاضعف وترك الجانب الاكتم لان الحسن
وان كانت عذرة للمراء ضررها اكثر امكن الشيطان خداعه
اعظم خصوصاً وان الله ذكره بقوله استغذ بالله من الشيطان
الرجيم بصيغة الامر وذلك لئلا يند من ضرر الشيطان المذموم
بالسوء على ان النفس قد مدحت في قوله تعالى يا ايها

الرجيم

النفس المطمئنة ادخلي في عبادي وادخلي
 جنتي ولم يدح الشيطان بشي مطلقاً
 كانا ضرره اعظم من ضررهما وهذا آخر
 ما يسر الله به تعالى من الفوائد الجليلة
 والحكم والنكات العظيمة وان كانت تلو لم
 على ان ما قل ودل خير مما كثر ورس
 والله اعلم بالصواب
 والله الموصي والمخاب
 ولا حول ولا قوة الا

بإله العلي
 العظيم وهو
 حبي وبنم
 الركن



ح

النص الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على الشيطان الرجيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة ، والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا "محمد" ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فيقول العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير عن القيام بحقوق من أرسل صاحب الفتوحات والمغازي ، "محمد" الشهير بالفخر الرازي ، غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه ، إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير .

" هذه رسالة لطيفة محتوية على أحكام منيفة تنفع المنتهى والقاصر ، وتدفع حيرة المحتاج إلى الوقوف على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ، مع أحكام " بسم الله الرحمن الرحيم " والاسم والفعل والحرف ولذلك سميتها : "ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف " .

وجمعت فيها من المسائل والنكت العظيمة الشأن مع السهولة كما ستشاهده بالعيان ؛ لكن أشرت ما يتعلق بالاستعاذة لنكتة تظهر لك عند المطالعة ، وقدمت الاسم وأخويه لنكتة أخرى فلذلك قلت :

" اعلم : أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع يمكن إيراده من وجهين :

الأول : أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها وبها وهي الاسم ، وإما ألا يصح (الإخبار عنها) ^(١) لكن يصح الإخبار بها وهي الفعل ، وإما ألا يصح الإخبار بها ولا عنها وهي الحرف ^(٢) .

(١) "الإخبار عنها" ساقطة من النسخة الأصل ، ومذكورة في التفسير الكبير ١ / ٤٥ - طبعة بيروت .

(٢) يقول الوراق في علل النحو ص ١٣٧ : " إن قال : قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة

أقسام ؟

ولذلك أذكرت هذين البحثين في غاية الوضوح ، فأقول :

" اتفق النحويون على أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما / ^(١) فلا يقال : ١/ و " ضرب قتل " ولا " عَنْ عَنْ " كما أنه لا يصح أن يقال : " زيدٌ زيدٌ " وهذا لا يدل على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه لأجل أن المثال الواحد لا يكفى في إثبات الحكم العام فكذا هَاهُنَا ^(٢) ، ثم قال : ^(٣) الذى يدل على صحة الإخبار عن الفعل والحرف وجوه " :

الأول : " أنا إذا أخبرنا عن " ضرب يضرب اضرب " بأنها أفعال فالمخبر عنه في هذا الخبر إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فإن كان الأول كان هذا الخبر كذباً ، وليس كذلك ، وإن كان الثانى كان الفعل من حيث إنه فعل مخبراً عنه ، فإن قالوا : المخبر عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغ وهى أسماء ، قلنا : هذا السؤال ركيك ؛ لأنه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بأنه فعل اسماً ، فرجع حاصل هذا السؤال إلى القسم الأول من القسمين المذكورين في أول هذا الإشكال وقد أبطلناه .

= قيل : لأن المعانى التى يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أن من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع اسماً .

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع فعلاً .

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع حرفاً .

وليس ها هنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام إذ لا معنى يتوهم سواها " وينظر : الكتاب ١ / ١٢ "هارون" والمقتضب ١ / ٣ ، وأصول ابن السراج ١ / ٣٦ ، والإيضاح في علل النحو ص ٤١ ، وأسرار العربية ص ٢٣ تحقيق محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، والمقرب ص ٦٨ تحقيق / عادل أحمد وزميله - طبعة بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

(١) ينظر : المقتصد لعبد القاهر ١ / ٦٩ .

(٢) فى التفسير ١ / ٤٥ " قالوا : لأنه لا يجوز أن يقال : ضَرَبَ قَتَلَ ، ولقائل أن يقول : المثال الواحد لا يكفى في إثبات الحكم العام ، أيضاً ؛ فإنه لا يصح أن يقال : " جدار سماء ، ولم يدل ذلك على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه ، لأجل أن المثال الواحد لا يكفى في إثبات الحكم العام فكذا ههنا " .

(٣) فى التفسير " ثم قيل " .

الثانى : إذا أخبرنا عن الفعل والحرف بأنه ليس باسم فالتقرير^(١) عين ما تقدم .

الثالث : " أن قولنا : " الفعل لا يخبر عنه إخبار عنه بأنه لا يخبر عنه وذلك متناقض فإن قالوا المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ (؟) فنقول قد أجبتنا عن هذا السؤال ، فإننا نقول : " المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه إن كان اسماً فهو باطل ؛ لأن كل اسم مخبر عنه وأقل درجاته أن يخبر عنه بأنه اسم وإن كان فعلاً فقد صار الفعل مخبراً عنه .

الرابع : " الفعل من حيث هو فعل والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها ، وكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه ؛ لكونه ممتازاً عن غيره فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز .

الخامس : " الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص ، وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذى هو مدلول لهذه الصيغة ، فإن كان الأول فقد أخبرنا عنه بكونه دليلاً على المعنى ، وإن كان الثانى فقد أخبرنا عنه بكونه مدلولاً لتلك الصيغة فهذه سؤالات صعبة فى هذا المقام فاحفظها^(٢) . / ١ / ظ

مسألة عظيمة :

قال قوم فى قولهم :^(٣) " الاسم ما يصح الإخبار عنه بأن قالوا : لفظة " أين وكيف وإذا " أسماء مع أنه لا يصح الإخبار عنها .

وأجاب " عبدالقاهر النحوى " ^(٤) عنه :

(١) فى التفسير الكبير ١ / ٤٥ " فالتقدير " .

(٢) فى المخطوط " احفظها " ، وينظر الإيضاح فى علل النحو ص ٤٣ : ٤٥ ، وأسرار العربية ص ٢٧ .

(٣) فى التفسير الكبير ١ / ٤٦ " طعن قوم " .

(٤) هو " أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى من أكابر النحويين الإمام المشهور فى البلاغة ، توفى (سنة ٤٧١ هـ) بـ "جرجان" ، تنظر ترجمته فى : أخبار النحويين ص ٢١ ، والبلغة ص ١٣٤ ، ١٣٥ . "

== ساحرة الطرف ==

بأننا إذا قلنا : الاسم ما جاز الإخبار عنه " أردنا به ما جاز الإخبار عن معناه ويصح الإخبار عن معنى " إذا " لأنك إذا قلت " آتيك إذا طلعت الشمس " كان المعنى " آتيك وقت طلوع الشمس " ، و " الوقت " ، يصح الإخبار عنه بدليل أنك تقول " طاب الوقت " ، وأقول : هذا العذر ضعيف : لأن " إذا " ليس معناه الوقت فقط ؛ بل معناه الوقت حال ما تجعله ظرفاً لشيء آخر والوقت حال ما جعل ظرفاً لحادث آخر ؛ فإنه لا يمكن الإخبار عنه البتة . فإن قالوا : لما كان أحد أجزاء ماهيته اسماً وجب كونه اسماً فنقول : " هذا باطل لأنه إن كفى هذا القدر في كونه اسماً وجب أن يكون الفعل اسماً ؛ لأن الفعل أحد أجزاء ماهيته المصدر وهو اسم ، ولما كان هذا باطلاً فكذا ما قالوه ^(١) .

مسألة ظريفة:

في تقرير النوع الثانى من تقسيم الكلمة هي أن تقول " الكلمة إما أن يكون معناها مستقلاً بالمعلومية أو لا يكون .

والثانى هو " الحرف " ، أما الأول فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه وهو الفعل ، أو لا يدل وهو الاسم وفي هذا القسم سؤالات نذكرها في حد الاسم والفعل " .

مسألة أخرى:

في تعريف الاسم : الناس ذكروا فيه وجوها :

التعريف الأول:

" أن الاسم هو الذى يصح الإخبار عن معناه ^(٢) ، واعلم أن صحة الإخبار عن ماهية الشيء حكم يحصل له بعد تمام ماهيته ، فيكون هذا التعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود والإشكال عليه من وجهين :

(١) ينظر : المقتصد لعبد القاهر ١ / ٧٠ .

(٢) هذا تعريف الأخفش سعيد بن مسعدة قال الزجاجي في الإيضاح ص ٤٩ " وقال : الأخفش سعيد ابن مسعدة : الاسم ما جاز فيه : نفعتي وضررتي ، يعنى ما جاز أن يخبر عنه " .

الأول : أن الفعل والحرف يصح الإخبار عنهما .

والثاني : أن " إذا " و " أين " ، و " كيف " لا يصح الإخبار عنها وقد سبق تقرير

هذين السؤالين . / ٢ / و

التعريف الثاني :

أن الاسم هو الذى يصح أن يأتى فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً ، واعلم أن حاصله يرجع إلى أن الاسم هو الذى يصح الإخبار عنه ^(١) .

التعريف الثالث :

أن الاسم كلمة تستحق الإعراب فى أول الوضع ^(٢) وهكذا أيضاً رسم ؛ لأن صحة الإعراب حالة طارئة على الاسم بعد تمام الماهية ، وقولنا : فى أول الوضع احتراز عن شيئين .

أحدهما : " المبنيات " فإنها لا تقبل الإعراب بسبب مناسبة بينها وبين الحروف ولولا هذه المناسبة لقبِلَت الإعراب .

والثانى : أن المضارع معرب لكن لا لذاته بل بسبب كونه مشابهاً للاسم وهذا التعريف أيضاً ضعيف .

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨ حيث قال : " الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً فى حيز الفاعل والمفعول به " .

(٢) ذكر النحويون عدة تعريفات لحد الاسم ، قال أبو حيان فى التذييل والتكميل ١ / ٤٦ : " وأحسن ما حُدَّ به الاسم أن يقال : " الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة بينيتها للزمان " وينظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٤٨ : ٥٢ .

التعريف الرابع:

قال " الزمخشري " ^(١) فى " المفضل " : " الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران " ^(٢) .

واعلم أن هذا التعريف مختل من وجوه :

الأول : " أنه قال فى تعريف " الكلمة " : إنها اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع ^(٣) ، ثم ذكر (فيما كتب من حواشى المفضل) ^(٤) أنه إنما وجب ذكر اللفظ لأننا لو قلنا : " الكلمة هى الدالة على المعنى " لا نتقضى بالعقد والخط والإشارة (كذلك ، مع أنها ليست أسماء) ^(٥) فيقال له : هذا الكلام إن كان حقاً فهو متوجه على قولك " الاسم ما دلّ على معنى فى نفسه " فإن " العقد والخط والإشارة " كذلك مع أنها ليست أسماء .

والثانى : " أن الضمير فى قوله " فى نفسه " إما أن يكون عائداً إلى الدال أو إلى المدلول أو إلى شئ ثالث ، فإن عاد إلى الدال صار التقدير " الاسم ما دل على معنى حصل فى الاسم " فيصير المعنى " : الاسم ما دل على معنى هو مدلوله " وهذا عبث ، ثم مع ذلك فينتقض بالحرف والفعل ؛ فإنه لفظ يدل على مدلوله وإن عاد إلى المدلول صار التقدير : " الاسم ما دل معنى

(١) هو : محمود بن عمر بن محمد أحمد الزمخشري أحد اعلام العربية .

ولد بـ " زمخشر " (سنة ٤٦٧ هـ) وتوفى بـ " خوارزم " ٥٣٨ هـ . تنظر ترجمته فى : نزهة الألبا ص ٢٩٠ : ٢٩٢ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) المفضل ص ٦ ، وينظر الإيضاح فى شرح المفضل لأبن الحاجب ١ / ٦٣ ، ٦٤ ، والتخمير للخوارزمى ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وابن يعيش ١ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) فى المفضل ص ٦ " الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع " .

(٤) ما بين القوسين زيادة فى التفسير الكبير ١ / ٤٦ .

(٥) زيادة فى التفسير الكبير ١ / ٤٧ ، وفى حواشى الزمخشري على المفضل ص ١٢ : " الأشياء التى تدل على المعانى خمسة : الخط والعقد والإشارة واللفظ والنسبة ، فقوله فى حد الكلمة " هى اللفظة " ، احتراز من هذه الأشياء ، وقوله " الدالة على معنى " احتراز من الألفاظ التى لا معنى لها ، وقوله " مفرد " احتراز من مثل الرجل ؛ لأنه يدل على معنيين " . ينظر : حواشى المفضل للزمخشري تحقيق وشرح د / إمام حسن الجبورى (سنة ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م) .

حاصل فى نفس ذلك المعنى ، وذلك يقتضى كون الشئ حاصلاً فى نفسه وهو محال فإن/ (قالوا: ^(١)) معنى كونه حاصلاً فى نفسه أنه ليس حاصلاً ٢/ظ فى غيره " فنقول : " فعلى هذا التفسير ينتقض الحد بأسماء الصفات والنسب ؛ فإن تلك المسميات حاصلة فى غيرها .

التعريف الخامس :

" أن يقال " : الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذى وقع فيه ذلك المعنى " ، وإنما ذكرنا " الكلمة " ليخرج " الخط والعقد والإشارة " ، - فإن قالوا " لِمَ لَمْ يقولوا " لفضة دالة على كذا كذا ؟ - قلنا : " لأننا جعلنا " اللفظ " جنساً للكلمة و" الكلمة " جنس للاسم ، والمذكور فى الحد هو " الجنس القريب لا البعيد ، وأما شرط الاستقلال بالمعلومية فقليل : إنه باطل طرداً وعكساً ، أما الطرد فمن وجوده :

الأول : " أن كل ما كان معلوماً ؛ فإنه لابد وأن يكون مستقلاً بالمعلومية ؛ لأن الشئ ما لم تتصور ماهيته امتنع أن يتصور مع غيره ، وإذا كان تصوره (فى نفسه) ^(٢) متقدماً على تصوره مع غيره كان مستقلاً بالمعلومية " .

الثانى : " أن مفهوم الحرف يستقل بأن يعلم كونه غير مستقل بالمعلومية ، وذلك استقلال " .

الثالث : " أن النحويين اتفقوا على أن " الباء " تفيد الإلصاق ، و" من " تفيد التبعية ^(٣) فمعنى " الإلصاق " إن كان مستقلاً بالمعلومية وجب أن يكون المفهوم من " الباء " مستقلاً بالمعلومية فيصير الحرف اسماً ، وإن

(١) كلمة " قالوا " ليست فى المخطوطة : وهى فى التفسير الكبير ١ / ٤٧ .

(٢) ليست فى المخطوطة ، وهى فى التفسير الكبير ١ / ٤٧ .

(٣) ينظر : المغنى ص ١٣٧ ، ٤٢٠ .

كان غير مستقل بالمعلومية كان المفهوم من الإلصاق غير مستقل بالمعلومية فيصير الاسم حرفا ، وأما العكس فهو أن قولنا : " كم " ، و " كيف " ، و " متى " ، و " إذا " ، " ما " الاستفهامية والشرطية كلها أسام مع أن مفهوماتها غير مستقلة ، وكذلك " الموصولات " .

الرابع ^(١) : أن قولنا : من غير دلالة على زمان ذلك المعنى "يشكل بلفظ الزمان وبالفعل وباليوم وبالاصطباح" ^(٢) وبالاغتباق/ والجواب عن السؤال الأول " ٣/ و أنا ندرك تفرقة بين قولنا : " الإلصاق " وبين حرف " الباء " في قولنا : " كتبت بالقلم " فنريد بالاستقلال هذا القدر ، فأما لفظ " الزمان " واليوم والغد " فجوابه أن مسمى هذه الألفاظ نفس الزمان ولا دلالة منها على زمان آخر لمسماه ، وأما " الاصطباح والاغتباق " فجزؤه الزمان و " الفعل " هو الذى يدل على زمان خارج عن المسمى ، والذى يدل على ما تقدم قولهم : " اغْتَبَقَ يَغْتَبِقُ " فأدخلوا الماضى والمستقبل على " الاصطباح والاغتباق " .

مسألة غريبة في علامات الاسم :

(علامات الاسم) ^(٣) : " إما أن تكون لفظية أو معنوية ، فاللفظية " إما أن تحصل في أول الاسم وهو حرف تعريف أو حرف جر أو في حشوه كياء التصغير أو حرف ^(٤) التكسير وفي آخر كحرفى " التثنية والجمع " .

(١) فى المخطوطة ، والتفسير الكبير ١ / ٤٧ (الثالث) ، والصواب : الرابع من وجوه الطرد .

(٢) اصْطَبَحَ القوم : شربوا الصَّبُوحَ ، اللسان : " ص . ب . ح " . والغَبُوقُ : شرب آخر النهار تقابل الصَّبُوحُ ، ولقبته ذا غَبُوقٍ وذا صَبُوحٍ أى بالغداة والعشى لا يستعملان إلا ظرفا . اللسان غ . ب . ق " .

(٣) زيادة فى التفسير ١ / ٤٧ .

(٤) فى التفسير " وحرف " ١ / ٤٧ .

وأما "المعنوية" فهي ^(١) كونه موصوفا وصفة وفاعلا ومفعولاً ومضافاً إليه ومخبراً عنه ومستحقاً للإعراب بأصل الوضع " ^(٢) .
مسألة جامعة:

ذكروا للفعل تعريفات :

التعريف الأول: قال : "س" ^(٣) "إنها أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" ^(٤) وينتقض بلفظ الفاعل والمفعول " .

التعريف الثاني: أنه الذي أسند إلى شئ ولا يستند إليه شئ ^(٥) وينتقض بإذا وكيف " فإن هذه الأسماء يجب إسنادها إلى شئ آخر ويمتنع استناد شئ آخر إليها " .

التعريف الثالث: "قال" الزمخشري: "الضعل ما دل على اقتران حدث بزمان" ^(٦) وهو ضعيف لوجهين :

الأول : " أنه يجب أن يقال : " كلمة دالة على اقتران حدث بزمان " وإنما يجب ذكر الكلمة لوجوه : أحدها " أنا لو لم نقل بذلك لا تنقض بقولنا : " اقتران حدث بزمان" ^(٧) / فإن مجموع هذه الألفاظ دال على اقتران حدث بزمان ٣/ظ مع أن هذا المجموع ليس بضلع ؛ أما إذا قيدناه بالكلمة اندفع هذا السؤال ؛ لأن مجموع هذه الألفاظ ليس كلمة واحدة .

وثانيها : " أنا لو لم نذكر ذلك لا تنقض بالخط والعقد والإشارة " .

(١) في المخطوط " فهو " .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٤ ، والتخمير ١ / ١٥٨ ، والمقتصد لعبد القاهر ١ / ٦٦ : ٦٨ .

(٣) يقصد سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه أبو بشر ، تنظر : ترجمته في : البلغة ١٦٣ ، ١٦٤ ، والبلغية ٢ / ٢٢٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٢ " هارون " .

(٥) ينظر : أسرار العربية ص ٢٨ ، والإيضاح في علل النحو ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٦) المفصل ص ٦ ، وينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ٣ ، والتخمير ٣ / ٢٠٧ .

(٧) من قوله: "أنه يجب .. إلى قوله" .. بزمان" مكررة في المخطوطة بإضافة "هذه" إلى "الكلمة لوجوه".

وثالثها : " أن الكلمة لما كانت كالجنس القريب لهذه الثلاثة فالجنس القريب واجب الذكر في الحد " .

الوجه الثاني : نذكره بعد ذلك .

التعريف الرابع :

الفاعل : كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين : ^(١) .

وإنما قلنا : " كلمة " لأنها هي الجنس القريب ، وإنما قلنا " دالة على ثبوت المصدر " ولم نقل " دالة على ثبوت شيء ؛ لأن المصدر قد يكون أمراً ثابتاً كقولنا : " ضُربَ وقتلٌ " وقد يكون عَدَمياً مثل " فَنِيَ وَعَدِمَ " فإن مصدرهما " الفناء والعدم " وإنما قلنا : " شيء غير معين " ؛ لأننا سنقيم الدليل على أن هذا المقدار معتبر ، وإنما قلنا : في زمان معين " احترازاً عن الأسماء .

واعلم أن في هذه القيود مباحثات :

القييد الأول : " هو " قولنا : " يدل على ثبوت المصدر لشيء " فيه إشكالات :

الأول : " أنا إذا قلنا : " خلق الله العالم " فقولنا " خلق " إما أن يدل على ثبوت الخلق لله (سبحانه وتعالى) ^(٢) أو لا يدل ، فإن لم يدل بطل ذلك القيد ، وإن دل فذلك الخلق يجب أن يكون مغايراً للمخلوق ، وهو إن كان محدثاً افتقر إلى خلق آخر ، ولزم التسلسل وإن كان قديماً لزم قدم المخلوق " .

والثاني : " إنا إذا قلنا : " وَجِدَ الشيءُ فهل دل ذلك على حصول الوجود لشيء أو لم يدل ؟ فإن لم يدل بطل هذا القيد ، وإن دل لزم أن يكون الوجود حاصلًا لشيء غيره / وذلك الغير يجب أن يكون حاصلًا في نفسه ؛ لأن ما لا ٤/و حصول له في نفسه امتنع حصول غيره له ، فيلزم أن يكون حصول الوجود له مسبقاً بحصول آخر إلى غير النهاية ، وهو محال .

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) زيادة في التفسير ١ / ٤٨ .

والثالث : (أنا)^(١) إذا قلنا : " عَدِمَ الشئ " و " فَنِيَ " فهذا يقتضى حصول العدم وحصول الفناء لتلك الماهية وذلك محال ؛ لأن العدم والفناء نفي محض فكيف يعقل حصولهما لغيرهما ١٩.

والرابع : " إن على تقدير أن يكون الوجود زائداً على الماهية ؛ فإنه يصدق قولنا : "إنه حصل الوجود لهذه الماهية ، فيلزم حصول وجود آخر لذلك الوجود إلى غير نهاية وهو محال .

وإما على تقدير أن يكون الوجود نفس الماهية فإن قولنا : " حَدَثَ الشئُ وَحَصَلَ " فإنه لا يقتضى حصول وجود لذلك الشئ وإلا لزم أن يكون الوجود زائداً على الماهية ، ونحن الآن إنما نتكلم على تقدير أن الوجود نفس الماهية " .

أما القيد الثاني : " وهو قولنا " فى زمان معين " ففيه سؤالات :

أحدها : أنا إذا قلنا : " وُجِدَ الزمان " أو قلنا : " فَنِيَ الزمان " فهذا يقتضى حصول الزمان فى زمان آخر ، ولزم التسلسل ، فإن قالوا : يكفى فى صحة هذا الحد كون الزمان واقعا فى زمان آخر بحسب الوهم الكاذب " قلنا : " الناس أجمعوا على قولنا : " حدث الزمان وحصل بعد أن كان معدوماً " كلام حق ليس فيه باطل ولا كذب ، ولو كان الأمر كما قلتم : لزم كونه باطلا وكذبا " .

وثانيها : " أنا إذا قلنا " كان العالم معدوما فى الأزل " فقولنا : " كان " فعل فلو أشعر ذلك بحصول الزمان لزم حصول الزمان فى الأزل وهو محال ؛ فإن قالوا : ذلك الزمان مقدر لا محقق . قلنا : " التقدير ^(٢) الذهني إن طابق الخارج عاد السؤال ، وإن لم يطابق كان كذبا ولزم فساد الحد .

(١) " أنا " زيادة فى التفسير ١ / ٤٨ .

(٢) مكررة فى المخطوطة .

وثالثها: أنا إذا قلنا: / "كان الله موجوداً في الأزل" فهذا يقتضى كون الله زمانياً ٤/ وظ وهو محال .

ورابعها: أنه ينتقض بالأفعال الناقصة ، فإن " كان " الناقصة إما : أن تدل على وقوع حدث فى زمان ، أو لا تدل ، فإن دلت كان تاماً لا ناقصاً ؛ لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث فى زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لا ناقصاً وإن لم يدل وجب أن يكون فعلاً^(١) .

وخامسها: أنه يبطل بأسماء الأفعال ؛ فإنها تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين^(٢) .

وسادسها: أن اسم الفاعل يتناول : إما " الحال " وإما " الاستقبال " ولا يتناول الماضى البتة ، فهو دال على الزمان المعين^(٣) و"الجواب " أما السؤالات الأربعة المذكورة على قولنا : " الفعل يدل على ثبوت المصدر لشيء " والثلاثة المذكورة على قولنا : " الفعل يدل على الزمان " فجوابها أن " اللغوى يكفى فى علمه تصور المفهوم - سواء كان حقاً أو باطلاً .

وأما قوله : " يشكل هذا الحد بالأفعال الناقصة " قلنا : " الذى أقول به وأذهب إليه أن لفظة " كان " تامة مطلقاً إلا أن الاسم الذى يسند إليه لفظ " كان " قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا : " كان الشئ " بمعنى " حدث " و" حصل " وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شئ لشيء آخر مثل قولنا : " كان زيد منطلقاً " فإن معناه حدوث موصوفية " زيد " بالانطلاق ، فلفظ " كان " ههنا معناه أيضاً " الحدوث والوقوع " .

(١) ينظر الهمع ٦٣/٢ ، ٦٤ .

(٢) وزعم الكوفيون : أنها أفعال لدالاتها على الحدث والزمان ، وزعم ابن صابر أنها قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة ، ينظر الهمع ٥ / ١٢١ .

(٣) ينظر مبحث اسم الفاعل فى الهمع ٥ / ٧٩ : ٨١ .

إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب " والنسبة " . يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين ، لا جرم وجب ذكرهما ههنا ، فكما أن قولنا : " كان زيد " معناه " أنه حصل ووجد " فكذلك قولنا : " كان زيد منطلقاً " معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا / بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه ٥/ و .

وقوله : " خامساً يبطل ما ذكرتم بأسماء الأفعال : " قلنا " الاعتبار في كون اللفظ فعلاً دلالة على الزمان ابتداء لا بواسطة " .

وقوله " سادساً الفاعل مختص بالحال والاستقبال " قلنا : " لا نسلم بدليل أنهم قالوا : " إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل ، وإذا كان بمعنى الحال ؛ فإنه يعمل عمل الفعل ^(١) .

مسألة:

" الكلمة إما أن يكون معناها مستقلاً بالمعلومية ، أو لا يكون ، وهذا الأخير هو الحرف ^(٢) ، فامتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدمي ، ثم نقول : " والمستقل بالمعلومية : إما أن يدل على الزمان المعين لذلك المسمى أو لا يدل والذي لا يدل هو الاسم فامتياز عن الفعل بقيد عدمي .

وأما الفعل : فإن ماهيته مترتبة من القيود الوجودية " .

مسألة: ^(٣)

إذا قلنا : " ضرب " فهو يدل على صدور الضرب عن شيء ما ، إلا أن ذلك الشيء غير مذكور على التعيين بحسب هذا اللفظ ؛ فإن قالوا : " هذا محال . ويدل عليه وجهان :

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٨ .
(٢) يقول الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ٥٤ : " وأما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : " الحرف ما دلَّ على معنى في غيره نحو : من وإلى وثم وما أشبه ذلك " ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢ ، والتذييل والتكميل ١ / ٥٠ .
(٣) في التفسير " هل يدل الفعل على الفاعل المبهم ؟ " ١ / ٤٩ .

الأول : " أنه لو كان كذلك لكانت صيغة الفعل وحدها محتملة للتصديق والتكذيب " .

الثاني : أنها لو دلت على استناد الضرب إلى شئ مبهم فى نفس الأمر وجب أن يمتنع إسناده إلى شئ معين وإلا لزم التناقض ، ولو دلت على استناد الضرب إلى شئ معين فهو باطل ؛ لأننا نعلم بالضرورة أن مجرد قولنا : "ضرب" ما وضع لاستناد الضرب إلى " زيد " بعينه ، أو " عمرو " بعينه ، والجواب عن هذين السؤالين بجواب واحد وهو " أن ضرب صيغة غير موضوعة لإسناد الضرب إلى شئ مبهم فى نفس الأمر ؛ بل وضعت لإسناده إلى شئ معين يذكره ذلك القائل / فقبل أن يذكره القائل لا/ظ يكون الكلام تاما ، لا محتملا للتصديق والتكذيب وعلى هذا التقدير فالسؤال زائل .

مسألة جلية :

" قالوا : الحرف ما جاء لمعنى فى غيره وهذا اللفظ مبهم ؛ لأنهم إن أرادوا (معنى الحرف) ^(١) أن الحرف ما دل على معنى يكون المعنى حاصلا فى غيره وحالاً فى غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا ، وإن أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى ؛ فهذا ظاهر الفساد ، وإن أرادوا به معنى ثالثاً فلا بد من بيانه " .

مسألة :

التركيبات الممكنة من هذه الثلاثة ستة :

" الاسم مع الاسم " وهو الجملة الحاصلة من المبتدأ الخبر .

" الاسم مع الفعل " وهو الجملة الحاصلة من الفعل والفاعل وهاتان

الجملتان مفيدتان بالاتفاق .

(١) زيادة فى التفسير ١ / ٥٠ .

وأما الثالث : وهو " الاسم مع الحرف " فقليل : إنه يفيد فى صورتين :

الصورة الأولى : قولك : " يا زَيْدُ " فقليل : ذلك إنما أفاد : لأن قولنا : " يا زيد " فى تقدير " أنادى " ^(١) واحتجوا على صحة قولهم بوجهين :

الأول : أن لفظ " يا " تدخله الإمالة ودخول الإمالة لا يكون إلا فى الاسم أو الفعل " ^(٢) .

الثانى : أن " لام الجر " تتعلق بها فيقال " يا لزيد " فإن هذه اللام " لام الاستغاثة " وهى جر ، ولو لم يكن قولنا : " يا " قائمة مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف ^(٣) ، ومنهم من أنكر أن يكون " يا " بمعنى " أنادى " ^(٤) واحتج عليه بوجوه :

الأول : أن قوله : " أنادى " إخبار عن النداء ، والإخبار عن الشئ مغاير للمخبر عنه فوجب أن يكون قولنا : " أنادى زيدا " كلام مغاير لقولنا : " يا زيد " .

الثانى : إن قولنا " أنادى زيدا " كلام محتمل للتصديق والتكذيب . وقولنا : " يا زيد " لا يحتملها .

الثالث : أن قولنا : " يا زيد " ليس خطاباً إلا مع المنادى . وقولنا : " أنادى زيدا " غير مختص بالمنادى .

(١) هذا رأى الفارسى يقول فى المسائل العسكرية ص ١٠٩ : " فأما قولهم فى النداء : يا زيد ، واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف ، فذلك لأن الفعل ها هنا مراد عندهم " ، والمنادى شبه " بالمفعول به لا مفعولاً به كما هو عند الجمهور ، ينظر التذييل والتكميل ١ / ٥٢ ، ٥٣ ، وعدة السالك على أوضح المسالك ٤ / ٣ .

(٢) الإمالة : أن ينحى بالألف نحو الباء ، فيلزم من ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة وأصحاب الإمالة : تميم وقيس وأسد ، وعامة أهل نجد ، وأصحاب الفتحة الحجازيون إلا فى مواضع قليلة ، ومحل الإمالة غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال ، ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٥١٨ ، ٥٣٧ تحقيق د/ رجب عثمان ، وابن يعيش ٩ / ٦٦ ، والمقتصد شرح الإيضاح ١ / ٩٥ ، والإنصاف ١ / ٣٢٦ .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٣٢٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٠ ، ١٢١ .

الرابع : أن وقولنا : " يا زيد " يدل على حصول النداء فى الحال . وقولنا : " أنادى زيدا " لا يدل على اختصاص بالحال .

الخامس : أنه لا يصح أن يقال : " أنادى زيدا قائماً " ولا يصح أن يقال " يا زيد " / ٦ / و قائماً فدللت هذه الوجوه الخمسة على حصول التفرقة بين هذين اللفظين .

الصورة الثانية : قولنا : " زيد " فى الدار " فقولنا : " زيد " مبتدأ والخبر هو ما دل عليه قولنا " فى " إلا أن المفهوم من معنى الظرفية قد يكون فى الدار " أو فى " المسجد " فأضيفت هذه الظرفية إلى الدار لتتميز هذه الظرفية عن سائر أنواعها ، فإن قالوا " هذا الكلام إنما أفاد : لأن التقدير " زيد استقر فى الدار " و " زيد مستقر فى الدار " فنقول : " هذا باطل لأن قولنا " استقر " معناه حصل على الاستقرار فكان قولنا : " فيه " يفيد حصولاً آخر ، وهو أنه حصل فيه حصول ذلك الاستقرار وذلك يفضى إلى التسلسل وهو محال فثبت أن قولنا : " زيد فى الدار " كلام تام لا يمكن تعليقه بفعل مقدر مضمّر ^(١) .

مسألة : " اعلم : أن الجملة المركبة : إما أن تكون مركبة تركيباً أولياً أو ثانوياً . أما المركبة تركيباً أولياً فهي الجملة الاسمية أو الفعلية والأشبه أن الجملة الاسمية أقدم فى الرتبة من الجملة الفعلية ؛ لأن الاسم بسيط والفعل مركب والبسيط مقدم على المركب ، فالجملة الاسمية يجب أن تكون أقدم من الجملة الفعلية ويمكن أن يقال : بل الفعلية أقدم ؛ لأن الاسم غير أصيل فى أن يسند إلى غيره فكانت الجملة الفعلية أقدم من الجملة الاسمية .

وأما المركبة تركيباً ثانوياً فهي الجملة الشرطية كقولك : " إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود " ؛ لأن قولك : الشمس طالعة " جملة ، وقولك : " النهار

(١) ينظر : الإنصاف المسألة السادسة ١ / ٥١ وما بعدها ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٩ : ٢٠٣ .

موجود " جملة أخرى ، ثم أدخلت حرف الشرط فى إحدى الجملتين ، وحرف
الجزء فى الجملة الأخرى فحصل من مجموعهما جملة واحدة .
والله سبحانه وتعالى ^(١) أعلم ^(٢) " .

تنبيه :

فى تقسيمات الاسم إلى أنواعه وهى من وجوه :

التقسيم الأول : إما أن يكون نفس تصور معناه مانعاً من الشركة أو لا يكون
فإن كان الأول فإما أن يكون مظهراً وهو العلم ، وإما أن يكون مضمراً وهو معلوم ،
وإما إذا لم يكن مانعاً من الشركة فالمفهوم منه إما أن يكون ماهية معينة وهو
أسماء الأجناس وإما أن يكون مفهومه أن شيئاً ما موصوف بالصفة الفلانية / ٦ / ظ
وهو المشتق كقولنا : " أسود " فإن مفهومه أنه شئ ما له سواد فثبت بما ذكرناه أن
الاسم جنس تحته أنواع ثلاثة " أسماء الأعلام ، وأسماء الأجناس ، والأسماء
المشتقة فلنذكر أحكام هذه الأقسام :

النوع الأول : أحكام الأعلام وهى كثيرة :

الحكم الأول : " قال المتكلمون " اسم العلم " لا يفيد فائدة أصلاً ونقول : ^(٣)
" حق أن العلم لا يفيد صفة فى المسمى وإما ليس بحق أنه لا يفيد شيئاً ، وكيف
وهو يفيد تعريف تلك الذات المخصوصة ؟ "

الحكم الثانى : اتفقوا على أن الأجناس لها أعلام فقولنا : " أسد " اسم جنس
لهذه الحقيقة وقولنا : " أسامة " اسم علم لهذه الحقيقة ، وكذلك قولنا : " ثعلب "
اسم جنس لهذه الحقيقة ، وقولنا : " ثعالة " اسم علم لها ، وأقول " الفرق بين
اسم الجنس ، وبين علم الجنس من وجهين :

(١) زيادة فى التفسير ١ / ٥٠ .

(٢) ينظر المغنى ٤٩٢ : ٤٩٧ .

(٣) فى التفسير " وأقول " ١ / ٥٠ .

الأول: أن اسم العلم هو الذى يُفيد الشخص المعين من حيث إنه ذلك المعين فإذا سمينا أشخاصاً كثيرين باسم " زيد " فليس ذلك لأجل أن قولنا : " زيد موضوع لإفادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص ؛ بل لأجل أن لفظ "زيد" وضع لتعريف هذه الذات من أنها هذه ، ولتعريف تلك من حيث إنها تلك على سبيل الاشتراك إذا عرفت هذا ، فنقول : " إذا قال الواضع وضعت لفظ " أسامة " لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك "عَلَمَ الجنس" ، وإذا قال " وضعت لفظ " الأسد " لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان هذا اسم الجنس ، فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس " ^(١) .

الثانى: أنهم وجدوا " أسامة " اسماً غير منصرف ، وقد تقرر عندهم أنه ما لم يحصل فى الاسم شيئان / لم يخرج عن الصرف ، ثم وجدوا فى هذا اللفظ " التأنيث " ولم يجدوا شيئاً آخر سوى العلمية فاعتقدوا كونه " علماً " لهذا المعنى .

الحكم الثالث: ^(٢) " اعلم : أن الحكمة الداعية إلى وضع الأعلام أنه ربما اختص نوع بحكم احتيج ^(٣) إلى الإخبار عنه بذلك الحكم الخاص ومعلوم أن ذلك الإخبار على سبيل التخصيص غير ممكن إلا بعد ذكر المخبر عنه على سبيل الخصوص فاحتيج ^(٤) إلى وضع الأعلام لهذه الحكمة " .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦ ، وينظر شرح الأشموني ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) فى التفسير عنوان : الحكمة الداعية إلى وضع الأعلام ١ / ٥١ .

(٣) فى التفسير " واحتج " ١ / ٥١ .

(٤) فى التفسير " واحتج " ١ / ٥١ .

الحكم الرابع : أنه لما كانت الحاجات المختلفة تثبت لأشخاص الناس فوق ثبوتها لسائر الحيوانات لا جرم كان وضع الأعلام للأشخاص الإنسانية أكثر من وضعها لسائر الذوات .

الحكم الخامس : ^(١) فى تقسيمات الأعلام وهى من وجوه :

الأول : العلم إما أن يكون اسماً كإبراهيم وموسى وعيسى ، أو لقباً كإسرائيل أو كنيه كأبى لهب " ^(٢) ، واعلم أن هذا التقسيم يتفرع عليه أحكام :

الحكم الأول : الشئ إما أن يكون له الاسم فقط أو اللقب فقط أو الكنية فقط أو الاسم مع اللقب أو الاسم مع الكنية واللقب مع الكنية .

واعلم أن س ^(٣) أفرد أمثلة الأقسام المذكورة من تركيب الكنية والاسم وهى ثلاثة :

أحدها : الذى له الاسم والكنية كالضبع فإن اسمها " حضاجر " وكنتيتها : " أم عامر " وكذلك يقال للأسد : " أسامة " و " أبو الحارث " وللثعلب " ثعالة " و " أبو الحُصَيْن " وللعقرب " شبوة " و " أم عُرَيْط " .

وثانيها : أن يحصل له الاسم دون الكنية كقولنا : " قُثم " لذكر الضبُع ولا كنية له .

وثالثها : الذى حصلت له الكنية ولا اسم له كقولنا للحيوان المعين : " أبو بَرَأقش " .

(١) عنوان فى التفسير " العلم اسم ولقب وكنية " .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٧ .

(٣) قال سيبويه ٢ / ٩٣ " هارون " : " هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً فى الأمة " ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسم غيره نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامه ، وللثعلب : ثعالة وأبو الحُصَيْن ، وسَمْسَم ، وللذئب : ذالان ، وأبو جَعْدَة ، وللضبُع : أم عامر ، وخضاجر ، وجَعَلَرُوجِيَّال ، وأم عَنَثَل ، وقُثَام ، ويقال للضبُعَان : قُثم ، ومن ذلك قولهم للغراب : ابن بَرِيح " ، / وينظر شرح السيرافى ح ٢ / . الكتاب ٢ / ٩٣ " هارون " .

الحكم الثالث: الكنية قد تكون بالإضافة إلى الآباء/ وإلى الأمهات وإلى ٧/ ظ البنين وإلى البنات ، فالكنى بالآباء كما يقال للذئب : " أبو جَعْدَه " للأبيض وأبو الجون " ، وأما الأمهات فكما يقال للداهية " أم حُبوكرى " وللخمر " أم ليلي " ، وأما البنين فكما يقال للغراب " ابن داية " وللرجل الذى يكون حاله منكشفاً " ابن جلا " ، وأما البنات فكما يقال للصدى " ابنة الجبل " وللحصاة " بنت الأرض " .

الحكم الرابع : بالإضافة فى الكنية قد تكون مجهولة النسب نحو " ابن عرس " و " حمارٌ رَقْبَانٌ " ، وقد تكون معلومة النسب نحو " ابن لبون " و " بنت لبون " و " ابن مخاض " و " بنت مخاض " لأن الناقة إذا ولدت ولداً ثم حمل عليها بعد ولادتها ؛ فإنها لا تصير مخاضاً إلا بعد سنة .

و " المخاض " الحامل المقرب فولدها إن كان ذكراً فهو " ابن مخاض " وإن كان أنثى فهي " بنت مخاض " ، ثم إذا ولدت وصار لها لبن صارت " لبونا " فأضيف الولد إليها بإضافة معلومة ^(١) .

الحكم الخامس : إذا اجتمع الاسم واللقب فالاسم إما أن يكون مضافاً أو لا ؛ فإن لم يكن مضافاً أضيف الاسم إلى اللقب يقال " هذا سعيد كرز " و " قيس بطة " ، لأنه يصير المجموع بمنزلة الاسم الواحد ، وأما إذا ^(٢) كان الاسم مضافاً فهم يفردون " اللقب " فيقولون " هذا عبد الله بطة " ^(٣) .

الحكم السادس : ^(٤) المقتضى لحصول الكنية أمور :

أحدها : الإخبار عن نفس الأمر كقولنا : " أبو طالب " فإنه كنى بابنه " طالب " .
وثانيها : التفاؤل والرجاء كقولهم : " أبو عمرو " لمن يرجو ولداً يطول/ عمره " ٨/ و " أبو الفضل " لمن يرجو أن يكون ولداً جامعاً للفضائل .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٩٥ " هارون " .

(٢) فى التفسير " إن " ١ / ٥٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٣ ، ٣٤ .

(٤) عنوان فى التفسير " السرفى وضع الكنية " ١ / ٥٢ .

وثالثها : الإيماء إلى الضد " كأبى يحيى " للموت " .

ورابعها : أن يكون الرجل إنساناً مشهوراً وله أبٌ مشهور فيتقارضان الكنية فإن " يوسف " كنيته " أبو يعقوب " و " يعقوب " كنيته " أبو يوسف " .

وخامسها : اشتها الرجل بخصلة فيكنى بها : إما بسبب اتصافه بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد " (١) .

التقسيم الثاني للأعلام :

العلم : إما أن يكون مفرداً كزيد أو مركباً من كلمتين لا علاقة بينهما " كعلبك " أو بينهما علاقة ، وهى إما علاقة " الإضافة " كعبد الله وأبى زيد ، أو علاقة " الإسناد " وهى إما جملة اسمية أو فعلية ، ومن فروع هذا الباب أنك إذا جعلت جملة اسم علم لم تغيرها البتة ؛ بل تتركها بحالها مثل " تأبط شراً " و " برق نحره " (٢) .

التقسيم الثالث :

العلم : إما أن يكون منقولاً أو مرتجلاً . أما المنقول : فإما أن يكون منقولاً عن لفظ مفيد أو غير مفيد .

والمنقول من المفيد : إما أن يكون منقولاً عن الاسم أو الفعل أو الحرف أو ما يتركب منها . أما المنقول عن الاسم فإما أن يكون عن اسم عين " كأسد وثور " أو عن اسم معنى " كفضل ونصر " أو عن صفة حقيقية " كالحسن " أو عن صفة إضافية كالمذكور والمردود . والمنقول عن الفعل : إما أن يكون منقولاً عن صيغة الماضى كـ " شَمَرَ " أو عن صيغة المضارع كـ " يَحْيَا " أو عن الأمر كـ " أطرقا " والمنقول عن الحرف كرجل سميته / بصيغة من صيغ الحروف . ٨/ظ

(١) كان يكنى بأبى الكرم لشهرته فى الكرم واتصافه به .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٧ : ٢٩ .

وأما المنقول عن المركب من هذه الثلاثة ؛ فإن كان المركب مفيداً فهو المذكور فى التقسيم الثانى ؛ وإن كان غير مفيد فهو يفيد ، وأما المنقول عن صوت فهو مثل تسمية بعض العلوية بطباًطياً ، وأما المرتجل فقد يكون قياساً مثل " عمران وحمدان " فإنهما من أسماء الأجناس مثل " سرحان " و " ندمان " وقد يكون شاذاً قلما يوجد له نظير مثل " مُحَبَّب " ^(١) و " مَوْهَب " ^(٢) .

التقسيم الرابع :

الأعلام : إما أن تكون للذوات أو المعانى وعلى التقديرين فإما أن يكون " العلم " علم الشخص أو علم الجنس فهنا أقسام أربعة . وقبل الخوض فى شرح هذه الأقسام فيجب أن تعلم أن وضع الأعلام للذوات أكثر من وضعها للمعانى ؛ لأن أشخاص الذوات هى التى يتعلق الغرض بالإخبار عن أحوالها على سبيل التعيين ، أما أشخاص الصفات فليست كذلك فى الأغلب ، ولنرجع إلى أحكام الأقسام الأربعة :

فالقسم الأول : العلم للذوات والشرط فيه أن يكون المسمى مألوفاً للواضع والأصل فى المؤلفات الإنسان ؛ لأن مستعمل أسماء الأعلام هو الإنسان ، وإلف الشئ بنوعه أتم من إلفه بغير نوعه ، وبعد الإنسان : الأشياء التى يكثر احتياج الإنسان إليها وتكثر مشاهدته لها ، ولهذا السبب وضعوا : " أعوج ولاحقاً " علمين لفرسين " شَدَقَمًا " ، و " علياً " لفحلين " وضمَّران " لكلب " و " كساب " لكلبة .

وأما الأشياء التى لا يألّفها الإنسان فقلما يضعون ^(٣) الأعلام لأشخاصها ٩/و

(١) فى المخطوطة " نجيب " .

(٢) " مُحَبَّب " اسم رجل القياس فيه " مُحَبَّب " بالإدغام ، لأنه مُفْعَل من المحبة ، والميم زائدة لقولك : أحببت وحببت ، ولو كان أصلاً لجاز أن يكون من قبيل مَهْدَد ملحَقاً بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس فى كلام العرب تركيب (م ح ب) فلذلك كان من الشاذ .

ومن ذلك " مَوْهَب " اسم رجل ، ومَوْظَب : اسم مكان ، وكلاهما شاذ ، لأن ما فاؤه واو لا يأتى منه مَفْعَل بفتح العين إنما هو مَفْعَل بكسرهما نحو : مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِل ومَوْعِد ، ومن الشاذ مَكْوَرَه ومَزِيد قياسهما : مكازه ومزاد كمفازة ومعاش تقلب الواو والياء فيهما ألفاً بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما " ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٣ .

(٣) فى المخطوطة " يوضعون " .

أما القسم الثاني : فهو " علم الجنس " للذوات وهو مثل " أسامة " للأسد و " ثعالة " للثعلب .

وأما القسم الثالث : فهو وضع الأعلام للأفراد المعينة من الصفات وهو مفقود لعدم الفائدة .

وأما القسم الرابع : فهو علم الجنس للمعاني والضابط فيه أنا إذا رأينا حصول سبب واحد من الأسباب التسعة المانعة من الصرف ثم منعه الصرف علمنا أنهم جعلوه علماً لما ثبت أن المنع من الصرف لا يحصل إلا عند اجتماع سببين ، وذكر " ابن جنى " ^(١) أمثلة لهذا الباب وهى تسميتهم " التسبيح " بـ " سبحان " و " الغدر " بـ " كيسان " ؛ لأنهما غير منصرفين ، فالسبب الواحد وهو " الألف والنون " حاصل ولا بد من حصول العلمية ليطم السببان " ^(٢) .

التقسيم الخامس للأعلام :

اعلم : أن اسم الجنس قد ينقلب اسم علم كما إذا كان المفهوم من اللفظ أمراً كلياً صالحاً ؛ لأن يشترك فيه كثيرون ، ثم إنه فى العرف يختص بشخص بعينه مثل " النجم " فإنه فى الأصل اسم لكل نجم ، ثم اختص فى العرف بالثريا ^(٣) ، وكذلك " السمك " اسم مشتق من الارتفاع ثم اختص بكوكب معين ^(٤) .
(والله أعلم بذلك) ^(٥) .

(١) هو : أبو الفتح عثمان بن جنى كان أبوه رومياً يونانياً ، ولد فى الموصل قبل (٣٣٠ هـ) ، وتوفى سنة (٣٩٢ هـ) ، تنظر ترجمته فى : البلغة ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ومقدمة الخصائص تحقيق محمد على النجار ١ / ٥ : ٦٨ .

(٢) فى اللسان " كيس " : " وكيسان " ، أيضاً : اسم للغدر عن ابن الأعرابى ... وقال ابن الأعرابى : الغدر يكنى أبا كيسان ، وقال كراع : هى طائية " ، وفى اللسان " سبح " وقال ابن جنى : سبحان اسم علم لمعنى البراءة والتتريز بمنزلة عثمان وعمران اجتمع فى " سبحان " التعريف والألف والنون وكلاهما علة تمنع من الصرف " .

(٣) فى اللسان " نجم " " النجم فى الأصل : اسم لكل واحد من كواكب السماء وهو بالثريا أخص ؛ فإذا أطلق فإنه يراد به هى " .

(٤) ينظر : اللسان " سمك " .

(٥) زيادة فى المخطوطة .

فصل

معقود فى أحكام أسماء الأجناس والأسماء المشتقة

وهى كثيرة

أما أحكام أسماء الأجناس فهى أمور :

الحكم الأول : الماهية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة ، وقد ثبت فى العقلیات أن المركب قبل البسيط فى الجنس ، وأن البسيط قبل المركب فى الفصل وثبت بحسب الاستقراء أن قوة/ الجنس سابقة على قوة الفصل فى الشدة والقوة ٩/ظ فوجب أن تكون أسماء الماهیات المركبة سابقة على أسماء الماهیات البسيطة .

الحكم الثانى : أسماء الأجناس سابقة بالرتبة على الأسماء المشتقة ؛ لأن الاسم المشتق متفرع على الاسم المشتق منه ، فلو كان اسمه أيضاً مشتقاً لزم إما التسلسل أو الدور وهما محالان فيجب الانتهاء فى الاشتقاق إلى أسماء موضوعة جامدة فالموضوع غنى عن المشتق ، والمشتق محتاج إلى الموضوع فوجب كون الموضوع سابقاً بالرتبة على المشتق ، ويظهر بهذا أن هذا الذى يعتاده اللغويون والنحويون من السعى البليغ فى أن يجعلوا كل لفظ مشتقاً من شئ آخر سعى باطل وعمل ضائع " (١) .

الحكم الثالث : الموجود إما واجب وإما ممكن والممكن : إما متحيز أو حال فى المتحيز أو لا متحيز ولا حال فى المتحيز .

أما هذا القسم الثالث فالشعور به قليل ، وإنما يحصل الشعور بالقسمين الأولين ، ثم إنه ثبت بالدليل أن المتحيزات متساوية فى تمام ذاتها ، وأن الاختلاف بينها إنما يقع بسبب الصفات القائمة بها ، فالأسماء الواقعة على كل

(١) راجع المسألة "٢٨" فى الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، ٢٤٥ "القول فى أصل الاشتقاق : الفعل هو أو المصدر ؟" .

واحد من أنواع الأجسام يكون المسمى بها مجموع الذات مع الصفات المخصوصة القائمة بها ، هذا هو الحكم فى الكثير الأغلب " .

وأما أحكام الأسماء المشتقة فهي أربعة :

الحكم الأول : ليس من شروط الاسم المشتق أن يكون الذات موصوفة بالمشتق منه ؛ بدليل أن المعلوم مشتق من / العلم مع أن العلم غير قائم ١٠/و بالمعلوم ، وكذا القول فى المذكور والمرئى والمسموع وكذا القول فى اللائق والرامى .

الحكم الثانى : " شرط صدق المشتق حصول المشتق منه فى الحال بدليل " أن من كان كافرا ثم أسلم ؛ فإنه يصدق عليه أنه ليس بكافر ، وذلك يدل على أن بقاء المشتق منه فى الحال شرط فى صدق الاسم المشتق " .

الحكم الثالث : " المشتق منه إن كان ماهية مركبة لا يمكن حصول أجزائها على الاجتماع مثل : الكلام والقول والصلاة ؛ فإن الاسم المشتق إنما يصدق على سبيل الحقيقة عند حصول الجزء الأخير من تلك الأجزاء " .

الحكم الرابع : المفهوم من الضارب أنه شئ ما له ضرب ؛ فإما أن ذلك الشئ جسم أو غيره فذلك خارج عن المفهوم لا يعرف إلا بدلالة الالتزام .



فصل

عقدته في تقسيم الاسم إلى المعرب والمبنى ،
 وذكر الأحكام المفرعة على هذين القسمين .
 وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في لفظ الإعراب وجهان :

أحدهما : أن يكون مأخوذاً من قولهم " أَعْرَبَ عَنْ نَفْسِهِ " إذا بَيَّنَّ ما في ضميره ؛ فإن الإعراب إيضاح المعنى ^(١) .

والثاني : أن يكون " أعرب " منقولاً من قولهم " عَرَبَتْ معدة الرجل " إذا فسدت وكأنَّ المراد من " الإعراب " - " إزالة الفساد ورفع الإبهام مثل " أعجمتُ / الكتاب " بمعنى أزلت عجمته ^(٢) .

المسألة الثانية : إذا وضع لفظ " الماهية " وكانت تلك " الماهية " مورداً لأحوال مختلفة وجب أن يكون اللفظ مورداً لأحوال مختلفة ؛ لتكون الأحوال المختلفة اللفظية دالة على الأحوال المختلفة المعنوية كما أن جوهر اللفظ لما كان دالاً على أصل " الماهية " كان اختلاف أحواله دالاً

(١) قال ابن جنى في الخصائص ١ / ٣٥ " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحاً " نوعاً " واحداً لاستبهم أحدهم من صاحبه " .

وقال ١ / ٣٦ " وأما لفظه فإنه مصدر أعربتُ عن الشيء إذا أوضحتُ عنه ، وفلان مُعرب عما في نفسه أي مبين له ، وموضع عنه " . وينظر اللسان " عرب " .

(٢) وقال ابن جنى في الخصائص ١ / ٣٧ " وكأنه من قولهم : عَرَبَتْ معدته أي : فَسَدَتْ ، كأنها استحالَت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب : من صورة إلى صورة " .

وفي اللسان مادة " عرب " : " وعَرَبَتْ معدته بالكسر عَرَباً : فَسَدَتْ ، وقيل : فسدت مما يُحْمَلُ عليها . " وفي اللسان " عجم " : " وَأَعْجَمَ الكتاب ، وَعَجَّمَهُ : نَقَطَهُ ، قال ابن جنى : أَعْجَمْتُ الكتاب : أزلتُ استعجامة . قال ابن سيده : وهو عنده على السلب ؛ لأن أفعَلْتُ وإن كان أصلها الإثبات فقد تجوَّز للسلب ، كقولهم : أَشْكَبْتُ زيداً أي أزلتُ له عما يشكوه ، وكقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ سورة طه من آية : ١٥ . تلاويله - والله أعلم - عند أهل النظر : أكاد أظهرها " وينظر أسرار

العربية ص ٣٢ ، وسر الصناعة ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

على اختلاف الأحوال المعنوية فتلك الأحوال المختلفة اللفظية
الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هي الإعراب " .

المسألة الثالثة : " الأفعال والحروف أحوال عارضة للماهيات والعوارض لا تعرض
لها عوارض أخرى هذا هو الحكم الأكثرى " ، وإنما الذى يعرض لها
الأحوال المختلفة هي الذوات والألفاظ الدالة عليها هي الأسماء
فالمستحق للإعراب الوضع الأول هو الأسماء " ^(١) .

المسألة الرابعة : إنما اختص الإعراب الحرف الأخير من الكلمة لوجهين :

الأول : " أن الأحوال العارضة للذات لا توجد إلا بعد وجود الذات واللفظ لا
يوجد إلا بعد وجود الحرف الأخير منه ، فوجب أن تكون العلامات الدالة على
الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة " .

الثانى : " أن اختلاف حال الحرف الأول والثانى من الكلمة للدلالة على
اختلاف أوزان الكلمة فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف الأخير من
الكلمة " .

المسألة الخامسة : " الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة فى أواخر
الكلمات بدليل أنها موجودة فى المبنيات ، والإعراب غير موجود فيها ؛
بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل
المحسوسة ، وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والإعراب حالة
معقولة لا محسوسة " ^(٢) .

المسألة السادسة : " إذا قلنا فى الحرف : إنه متحرك أو ساكن فهو مجاز ؛ لأن
الحركة والسكون من صفات الأجسام والحرف ليس بجسم ؛ بل المراد من
حركة الحرف صوت مخصوص / يوجد عقيب التلغظ بالحرف ، ١١/و

(١) وقال ابن الدهان فى كتاب الفصول فى العربية ص ٣ : " الإعراب هو البيان ، وهو أصل فى
الأسماء ، فرع فى الأفعال " وينظر : التخمير ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وعلل النحو للوراق ص ١٨٨ وأسرار
العربية ص ٣٢ ، ٣٣ ، والإيضاح فى علل النحو ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٣٣ .

والسكون عبارة عن أن يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة" ^(١) .

المسألة السابعة: " الحركات : إما صريحة أو مختلصة ، والصريحة : إما مفردة أو غير مفردة فالمفردة ثلاثة وهى : " الفتحة والكسرة والضمة " ، وغير المفردة ما كان بينَ بينَ ، وهى ستة لكل واحدة قسمان ، فللفتحة ما بينها وبين الكسرة ، أو ما بينها وبين الضمة ، ولكسرة ما بينها وبين الضمة أو ما بينها وبين الفتحة ، والضمة على هذا القياس فالمجموع تسعة ، وهى : إما " مشبعة " أو " غير مشبعة " فهى ثمانية عشر والتاسعة عشرة المختلصة ، وهى ما تكون حركة ، وإن لم يتميز لها فى الحس مبدأ ^(٢) وتسمى الحركة المجهولة وبها قرأ " أبو عمرو " ^(٣) : ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ ﴾ ^(٤) مختلصة الحركة من " بارئكم " وغير ظاهرة بها .

المسألة الثامنة: " لما كان المرجع بالحركة والسكون فى هذا الباب إلى أصوات مخصوصة لم يجب القطع بانحصار الحركات فى العدد المذكور " . قال "ابن جنى" "اسم المفتاح بالفارسية وهو : "كليد" لا يعرف أن أوله متحرك أو ساكن ، قال : وحدثنى " أبو على " ^(٥) قال دخلت بلدة

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ٦ ، ٧ ، ٣٢ .

(٢) فى التفسير ١ / ٥٦ " وإن لم يتميز فى الحس لها مبدأ " .

(٣) هو : أبو عمرو بن العلاء إمام القراء فى البصرة ، وأحد السبعة الذين ميزهم ابن مجاهد .

ولد بمكة (سنة ٦٨ هـ) ، ونشأ بالبصرة ، وتوفى بالكوفة (سنة ١٥٤ هـ) ينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٧٩ : ٨٥ .

(٤) البقرة من الآية ٥٤ ، وقوله " إلى بارئكم " متعلقة " بتوبوا " والمشهور كسر الهمزة ، لأنها حركة إعراب ، وروى عن أبى عمرو ثلاثة أوجه آخر : الاختلاس ، وهو الإتيان بحركة خفية ، والسكون المحض ، وهذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ، ونسبوا راويها إلى الغلط على أبى عمرو ، وقال سيبويه : اختلس أبو عمرو فظنه الرواى سَكَنَ ولم يضبط . وقال المبرد : لا يجوز التسكين مع توالى الحركات فى حرف الإعراب فى كلام ولا شعر ، وقراءة أبى عمرو لحن : ينظر : الدر المصون للسمين الحلبي ١ / ٣٦١ : ٣٦٥ ، والسبعة لابن مجاهد ص ١٥٥ : ١٥٧ ، والخصائص ١ / ٧٢ ، ٧٣ .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسى ، كان إمام وقته فى علم النحو ولد بمدينة فسا من أعمال فارس ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ وتوفى سنة ٣٧٧ هـ . تنظر ترجمته فى : البلغة ص ٨٠ : ٨١ ، والبلغية ١ / ٤٩٦ .

فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل فتعجبت منها وأقمت هناك أياماً فتكلمت أيضاً بها فلما فارقت تلك البلدة نسيته^(١).

المسألة التاسعة: الحركة الإعرابية متأخرة عن الحرف تأخراً بالزمان ويدل عليه وجهان :

الأول: " أن الحروف الصلبة كـ "الباء" والتاء والذال " وأمثالها إنما تحدث في آخر زمان حبس النفس ؟ وأول إرساله وذلك أن فاصل ما بين الزمانين (غير منقسم ، والحركة صوت يحدث عند إرسال النفس ، ومعلوم أن ذلك الآن متقدم على ذلك الزمان)^(٢) فالحرف متقدم على الحركة " .

الثاني: أن الحروف الصلبة لا تقبل التمديد والحركة قابلة للتمديد فالحرف والحركة لا يوجدان معاً ؛ ولكن الحركة لا تتقدم على الحرف فبقى أن يكون الحرف متقدماً على الحركة "^(٣) .

المسألة العاشرة: الحركات أبعاض من حروف المدّ واللين ويدل عليه وجوه :

الأول: " أن حروف المدّ واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات " .

الثاني: " أن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المدّ واللين فعلمنا أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف " .

الثالث: لو لم تكن هذه الحركات أبعاضاً لهذه الحروف لما جاز الاكتفاء بها ، لأنها إذا كانت مخالفة لها لم تسد مسدها فلم يصح الاكتفاء بها منها بدليل استقرار "القرآن" و"النثر" والنظم وبالجمل ، فهب أن إبدال الشئ من مخالفه القريب منه جائز، إلا أن إبدال الشئ من بعضه أولى فوجب حمل الكلام عليه"^(٤) .

(١) ينظر: الخصائص ١ / ٩١ ، ٩٢ .

(٢) نقص في المخطوطة وهو في التفسير الكبير ١ / ٥٦ .

(٣) ينظر: سر الصناعة ١ / ٢٨ : ٣٣ .

(٤) ينظر: سر الصناعة ١ / ١٧ : ٢٣ .

المسألة الحادية عشرة: (١)

الابتداء بالحرف الساكن محال عند قوم وجائز عند آخرين ؛ لأن الحركة عبارة عن الصوت الذى يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشئ على ما يحصل بعده محال " (٢) .

المسألة الثانية عشرة:

أثقل الحركات الضمة ؛ لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفى الشفة .

وأما " الكسرة " فإنه يكتفى فى تحصيلها العضلة الواحدة الجارية ثم الفتحة يكفى فيها عمل ضعيف لتلك العضلة ، وكما دلت هذه المعالم التشريحية على ما ذكرناه فالتجربة تظهره أيضاً .

واعلم أن الحال فيما ذكرناه يختلف بحسب أمزجة البلدان ، فإن أهل "أذربيجان" يغلب على جميع أفاضلهم إشماء الضمة ، وكثير من البلاد يغلب على لغاتهم إشماء " الكسرة " (٣) .

والله أعلم .

المسألة / الثالثة عشرة: (٤) ١٢/و

الحركات الثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية سميت بالرفع والنصب والجر أو الخفض (٥) والجزم وإن كانت بنائية سميت بالفتح والضم والكسر والوقوف " (٦) .

(١) عنوان فى التفسير "الابتداء بالساكن" .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٩٠ : ٩٣ ، وسر الصناعة ١ / ٧ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ١ / ٥٣ : ٥٦ .

(٤) فى المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

(٥) فى المخطوط " والخفض " .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، والنكت الحسان ص ٣٥ .

المسألة الرابعة عشرة: (١)

ذهب قطرب (٢) إلى أن الحركات البنائية مثل الإعرابية ، والباقون خالفوه (٣) وهذا الخلاف لفظي فإن المراد من التماثل إن كان هو التماثل (٤) في الماهية فالحس يشهد بأن الأمر كذلك وإن كان المراد حصول التماثل في كونها مستتقة بحسب العوامل المختلفة فالعقل يشهد أنه ليس كذلك " .

المسألة الخامسة عشرة: (٥)

" من أردا أن يتلفظ بالضممة ؛ فإنه لابد له من " ضم شفثيه أولاً ثم رفعهما ثانيا ، ومن أراد التلفظ بالفتحة ؛ فإنه لابد من فتح الفم بحيث تنتصب الشفة العليا عند ذلك الفتح ، ومن أراد التلفظ بالكسرة ؛ فإنه لابد من فتح الفم فتحاً قوياً والفتح القوى لا يحصل إلا بانجرار اللحي الأسفل وانخفاضه فلا جرم يسمى ذلك جراً وخفضاً وكسراً لأن الانجرار القوى يوجب الكسر .

وأما الجزم فهو القطع وأما أنه لم يسمّى وقفاً وسكوناً ؛ فعلته ظاهرة

المسألة السادسة عشرة: (٦)

" منهم من زعم أن الفتح والضم والكسر والوقف أسماء للأحوال البنائية ، كما أن الأربعة الثانية أسماء للأحوال الإعرابية ، ومنهم

(١) في المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

(٢) هو : محمد بن المستنير الملقب بقطرب ، والقطرب : دؤيبة تسعى طول الليل لا تفتراخذ النحو عن سيبويه ، وهو الذي لقبه بقطرب ، توفي (سنة ٢٠٦ هـ) تنظر ترجمته في : البلغة ص ٢١٤ ، والبلغية ١ / ٢٤٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ، ٧١ .

(٤) في المخطوط " فإن المراد من المماثل إن كان هو المماثل " .

(٥) في المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

(٦) في المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

من جعل الأربعة الأول : أسماء لتلك الأحوال سواء كانت بنائية أو إعرابية ، وجعل الأربعة الثانية : أسماء للأحوال الإعرابية فتكون الأربعة الأولى بالنسبة إلى الأربعة الثانية كالجنس بالنسبة إلى النوع " (١) .

المسألة السابعة عشرة : (٢)

إن "س" يسميها بالمجاري ، ويقول : المجارى ثمانية (٣) وفيه سؤالان :

الأول : لم سمى الحركات بالمجاري ؛ فإن الحركة نفسها الجرى والمجرى موضع الجرى فالحركة لا تكون مجرى " ؟ .

وجوابه : أنا بينا أن الذى يسمى هنا بالحركة فهو نفسه ليس بحركة ؛ إنما هو صوت يتلفظ به بعد التلغظ بالحرف الأول ، فالمتكلم لما انتقل من الحرف الصامت إلى هذا الحرف فهذا الحرف المصوت إنما حدث لجريان نفسه وامتداده ؛ فلهذا السبب صحت تسميته بالمجرى " (٤) .

(١) ينظر : المساعد ١ / ٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٦٢ .

(٢) فى المخطوط : عشر . .

(٣) فى التفسير الكبير ١ / ٥٧ " وهى ثمانية " ، وفى الكتاب ١ / ١٣ (هارون) : " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجزم والرفع والفتح والكسر والوقف .

وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجزم والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف " وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٦٢ .

(٤) وقال السيرافى فى شرحه للكتاب ١ / ٦٣ ، ٦٤ " فإن قال قائل : فلم سمى الحركات " مجارى " وهن يجريان ، والمجارى يجرى فيهن ؟ ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن الحركات - لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض ، كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف - جاز أن يسمى الحركات مجارى من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم ، وجعل كل واحدة منهن " مجرى " ثم جمعها على " مجارى " .

والوجه الثانى : أن يكون مجرى فى معنى جَرى ، وهو مصدر ، والمصادر قد يلحق أوائلها الميم كما يقول : " مضرب " فى معنى الضرب ، و" مَفَرَّ " فى معنى الفرار ، فكان واحد المجارى فى هذا الوجه " مجرى " فى معنى " جَرى " .

السؤال الثاني : قال " المازنى " ^(١) : " غلط " س " فى تسميته الحركات البنائية بالمجارى ؛ لأن الجرى إنما يكون لما يوجد تارة ، ويعدم تارة ، والمبنى لا يزول عن حالة ؛ فلم يجر تسميته بالمجارى بل كان الواجب أن يقال : " المجارى أربعة وهى : الأحوال الإعرابية - والجواب - " المبنيات قد تحرك عند الدرج ، ولا تحرك عند الوقف فلم تكن تلك الأحوال لازمة لها مطلقاً " ^(٢) .

المسألة الثامنة عشرة : ^(٣)

الإعراب : اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل بحركة أو حرف تحقيقاً أو تقديرأ ^(٤) ، أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفاً بغيرها ، ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة فلهذا المعنى قال " عبدالقاهر النحوى " : " الإعراب حالة معقولة لا محسوسة .

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : بكر بن محمد بن عدى بن حبيب المازنى العدوى ، من بنى مازن بن شيبان من أهل البصرة .

توفى (سنة ٢٤٧ هـ) ، تنظر ترجمته فى : نزهة الألبا ص ١٨٢ .

(٢) قال السيرافى فى شرحه للكتاب ١ / ٦٤ : ٦٥ " فإن قال قائل : فقد يروى عن المازنى أنه غلط سيبويه فى قوله : " على ثمانية مجارٍ " وزعم أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإن الجرى لما يكون مرة فى شئ يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بئانه ، وكان ينبغى أن يقول : على أربعة مجارٍ على الرفع والنصب والجروالجزم ، ويدع ما سواه .

فالجواب فى ذلك - وبالله التوفيق - أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن ، وإنما تلزمهن الحركات فى الدرج ، وليس كذا صدور الكلام ، وأوسطها ، فجاز أن تصف حركات أواخر الكلم من الجرى بما لا تصف به أوائلها وأوسطها ، لأن الحركات الأوائل والأوساط لوازم فى الأحوال كلها .
وجه ثان : أن أواخر الكلم هن مواضع التغير ، فيجوز إطلاق لفظ المجارى عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازماً فى حال ، ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة " حروف الإعراب " وقد علمت أن المبنيات لا يعربن ، وإنما سماهن حروف الإعراب ، لأن الإعراب يكون فيهن إذا أجريت الكلمة " .

(٣) فى المخطوط " عشر " .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١١٥ ، ١١٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٣١ : ٣٣ تحقيق فؤاد الشعر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م - طبعة أولى .

وأما قوله : باختلاف العوامل فاعلم أن اللفظ الذى تلزمه حال واحدة أبداً هو " المبني " وأما الذى يختلف آخره فقسمان :

أحدهما : " أن لا يكون معناه قابلاً للأحوال المختلفة كقولنا " أخذت المال من زيد " فتكون " من " ساكنة ثم تقول : " أخذت المال من الرجل " فتفتح النون ثم تقول : " أخذت المال من ابنك " فتكون مكسورة فيها هنا اختلف آخر هذه الكلمة إلا أنه ليس بإعراب / ؛ لأن المفهوم من كلمة " من " لا يقبل الأحوال المختلفة ١٣/و فى المعنى .

وأما القسم الثانى : وهو الذى يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها فذلك هو الإعراب .

المسألة التاسعة عشرة : (١)

أقسام الإعراب ثلاثة :

الأول : الإعراب بالحركة ، وهى فى أمور ثلاثة :

أحدها : الاسم الذى لا يكون آخره حرفاً من حروف العلة سواء كان أوله أو وسطه معتلاً أو لم يكن نحو : " رجل " و " وعد " و " ثوب " .

وثانيها : أن يكون آخر الكلمة واواً أو ياء ويكون ما قبله ساكناً ، فهذا (٢) كالصحيح فى تعاقب الحركات عليه ، تقول " هذا ظبىٌ وغزوٌ " ومن هذا الباب المدغم فيهما كقولك " كرسى وعدو " ؛ لأن المدغم يكون ساكناً فسكون " الياء " من " كرسى " والواو من " عدو " كسكون " الياء " من " ظبى " ، والزأى من " غزو " .

وثالثها : أن تكون الحركة المتقدمة على الحرف الأخير من الكلمة كسرة وحينئذ (٣) يكون الحرف ياء وإذا كان آخر الكلمة " ياء " قبلها كسرة كان فى الرفع

(١) فى المخطوط " عشر " .

(٢) فى المخطوط " وهذا " .

(٣) فى المخطوط " ح " وفى التفسير " وحينئذ " ١ / ٥٨ .

والجر على صورة واحدة وهى السكون ، وأما فى النصب : فإن " الياء " تحرك بالفتحة ، قال الله - تعالى - : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ^(١) .

القسم الثانى : من الإعراب ما يكون بالحرف وهو فى أمور ثلاثة :

أحدها : فى الأسماء الستة مضافة وذلك جاءنى أبوه وأخوه وحموه وهنؤه وفؤه وذو مال ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه وكذا فى البواقى .

وثانيها : " كلا " مضافاً إلى مضمر ، تقول " جاءنى كلاهما " و " مررت بكليهما " و " رأيت كليهما " .

وثالثها : التثنية والجمع ، تقول : جاءنى مسلمان ومسلمون " و " رأيت مسلمين ومسلمين " و " مررت بمسلمين ومسلمين " .

والقسم الثالث : الإعراب/ التقديرى وهو فى الكلمة التى يكون آخرها ١٣/ ظ ألفا وتكون الحركة التى قبلها فتحة فإعراب هذه الكلمة فى الأحوال الثلاثة على صورة واحدة ، وتقول " هذه رَحَى " و " رأيت رَحَى " و " مررت برَحَى " ^(٢) .

المسألة العشرون :

أصل الإعراب أن يكون بالحركة لأننا ذكرنا أن الأصل فى الإعراب أن يجعل الأحوال العارضة للفظ دلائل على الأحوال العارضة للمعنى والعارض للحرف هو الحركة لا الحرف الثانى ، وأما الصور التى جاء إعرابها بالحروف فذلك للتنبيه على أن هذه الحروف من جنس تلك الحركات " ^(٣) .

(١) سورة الأحقاف من الآية ٣١ ، والآية مكررة فى المخطوطة .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٤٧ : ٥٠ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥١ : ٥٧ .

المسألة الحادية والعشرون :

الاسم المعرب ويقال له المتمكن نوعان :

أحدهما : ما يستوفى حركات الإعراب والتنوين وهو المنصرف والأمكن .

والثاني : ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه الجر والتنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله " لام التعريف " ويسمى غير المنصرف ^(١) .
والأسباب المانعة من الصرف تسعة فمتى حصل للاسم اثنان منها أو تكرر سبب واحد فيه امتنع من الصرف وهى : " العلمية والتأنيث اللازم لفظا ومعنى ووزن الفعل الخاص به أو الغالب عليه والوصفية والعدل والجمع الذى ليس على زنة واحده والتركيب والعجمة فى الأعلام خاصة والألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث " ^(٢) .

المسألة الثانية والعشرون :

إنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف ؛ لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع عن الاسم ، فإذا حصل فى الاسم سببان من هذه التسعة صار هذا ^(٣) الاسم شبيها بالفعل فى الضعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف فهذه مقدمات أربع :

المقدمة الأولى : فى بيان أن كل واحد من هذه التسعة فرع ، أما بيان أن العلمية فرع فلأن وضع الاسم للشئ لا يمكن إلا بعد صيرورته / ومعلوما والشئ ١٤ / و فى الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما ، وأما أن التأنيث فرع فبيانه تارة بحسب اللفظ وأخرى بحسب المعنى ، وأما بحسب اللفظ فلأن كل لفظة وضعت

(١) ينظر : شرح الأشموني ٣ / ٢٢٧ : ٢٣٠ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٣٠ .

(٣) فى التفسير " ذلك " ١ / ٥٨ .

لماهية ؛ فإنها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث ، وإما بحسب المعنى فلأن الذكر أكمل من الأنثى والكمال مقصود بالذات والناقص بالعرض ، وأما أن الوزن الخاص بالفعل أو الغالب عليه فرع ؛ فلأن وزن الفعل فرع للفعل ، والفعل فرع للاسم وفرع الفرع فرع .

وأما أن الوصف فرع فلأن الوصف فرع عن الموصوف ، وأما أن العدل فرع فلأن العدول عن الشئ إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عليه وأما أن الجمع الذى ليس على زنته واحد فرع فلأن ذلك الوزن فرع على وجود الجمع ؛ لأنه لا يوجد إلا فيه ، والجمع فرع على الواحد ؛ لأن الكثرة فرع على الوحدة وفرع الفرع فرع ، وبهذا الطريق يظهر أن التركيب فرع ، وأما أن العجمة فرع فلأن تكلم كل طائفة بلغة أنفسهم أصل وبلغة غيرهم فرع ، وأما أن " الألف والنون " فى "سكران" وأمثاله يفيدان الفرعية ؛ فلأن الألف والنون زائدان على جوهر الكلمة ، والزائد فرع فثبت بما ذكرنا أن هذه الأسباب التسعة توجب الفرعية " (١) .

المقدمة الثانية : " فى بيان أن الفعل فرع والدليل عليه أن الفعل عبارة عن اللفظ الدال على وقوع المصدر فى زمان معين ، فوجب كونه فرعاً على المصدر " .

والمقدمة الثالثة : / "أنه لما ثبت ما ذكره ثبت أن الاسم الموصوف بأمرين ١٤/ظ من تلك الأمور التسعة يكون مشابهاً للفعل فى الفرعية ، ومخالفاً له فى كونه اسماً فى ذاته والأصل فى الفعل عدم الإعراب كما ذكرنا فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابها من أكثر الوجوه ويمنع من إعرابها من بعض الوجوه ؛ ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به " .

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٦٣ : ٩٦٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٣٠ : ٢٤٢ .

المسألة الثالثة والعشرون:

إنما ظهر هذا الأثر في منع التنوين والجبر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم ؛ فإذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله ، وأما الجرف لأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب ، وأما الجرف فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل - لا جَرَمَ - سلب عنها الجر الذي هو من خواص الأسماء .

المسألة الرابعة والعشرون:

" هذه الأسماء بعد أن سلب عنها الجر إما أن تترك ساكنة في حال الجر أو تحرك والتحريك أولى تنبيهها على أن المانع من هذه الحركة عَرَضِيٌّ لا ذاتيٌّ ، ثم النصب أولى الحركات لأننا رأينا أن النصب حمل على الجرف في التثنية والجمع السالم ، فلزم هنا حمل الجر على النصب تحقيقاً للمعارضة " .

المسألة الخامسة والعشرون:

" اتفقوا على أنه إذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام أو أضيف انصرف ^(١) كقوله مررت بالأحمر والمساجد وعمركم ، ثم قيل : السبب فيه " أن الفعل لا تدخل عليه الألف واللام والإضافة فعند دخولهما على الاسم خرج الاسم من مشابهة ^(٢) الفعل .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١ ، ٤٢ ، والتنزيل والتكميل ١ / ١٤٧ .

(٢) قال أبو حيان في التنزيل والتكميل ١ / ١٤٧ " إنما جُرَّ بالكسرة في هاتين الحالتين لأنه دخله ما عاقب التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين جُرَّ بالكسرة ، فكذلك إذا دخله ما عاقبه " .

قال "عبدالقاهر" : " هذا ضعيف لأن هذه الأسماء إنما شابهت الأفعال لما حصل فيها من الوصفية ووزن الفعل ، وهذه المعانى باقية عند دخول الألف واللام والإضافة فيها/ فبطل قولهم: أنه زالت المشابهة وأيضا فحروف الجر الفاعلية ١٥/و والمفعولية من خواص الأسماء ، ثم إنها تدخل على الأسماء مع أنها تبقى غير منصرفة .

والجواب عن الأول : أن الإضافة ولام التعريف من خواص الأسماء ؛ فإذا حصلتا فى هذه الأسماء فهى وإن ضعفت فى الاسمية بسبب كونها مشابهة للفعل إلا أنها قوية بسبب حصول خواص الأسماء فيها إذا عرفت هذا فقول :

أصل الاسمية يقتضى قبول الإعراب من كل الوجوه إلا أن المشابهة للفعل صارت معارضة للمقتضى ؛ فإذا صار هذا المعارض مُعَارِضاً بشئ آخر ضعف المعارض فعاد المقتضى عاملاً عمله " .

وأما " السؤال الثانى " فجوابه " : أن لام التعريف والإضافة يضادان التنوين ، والضدان متساويان فى القوة فلما كان التنوين دليلاً على كمال القوة فكذلك الإضافة وحروف التعريف " (١)

(١) فى المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر ٢ / ٩٦٧ ، ٩٦٨ إن قيل على هذه الطريقة : لم أعيد الجرّ فى حال الإضافة والألف واللام ؟
فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن القصد أن يَمْنَعَ بعض ما لا يكون فى الفعل لا كُله ، فلما كان كذلك مَنَعَ الجرّ فى بعض الأحوال دون جميعها لنّلا يَجْرَى أعرابُ الاسم المفرد مَجْرَى إعراب الفعل فى تعريه من الجر فى كل حال .

والوجه الثانى : أن الاسم إذا دخلته الإضافة أو الألف واللام خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل البتة عليه ، وإذا خرج من شبهه أعيد إليه ما أخذ منه لأجل مشابهته .

قال الشيخ أبو الحسين - رحمه الله - ويلزم على هذا ألا تدخل حروف الجر الأفعال ، فكان يجب أن يعاد معها الجر والتنوين ؛ لأن الاسم يخرج بها عن شبه الفعل ، وقال : وأجيب عنه بجوابين ... إلخ " .

المسألة السادسة والعشرون :

لو سميت رجلاً بـ "أحمر" لم تصرفه بالاتفاق لاجتماع " العلمية ووزن الفعل " ^(١) . أما إذا نُكرته فقال س : " لا أصرفه " ^(٢) وقال : الأخفش ^(٣) " أصرفه " ^(٤) .

واعلم أن الجمهور يقولون في تقرير مذهب (س) على ما يحكى أن "المازنى" قال قلت للأخفش كيف قلت ؟ "مررت بنسوة أربع" فصرفت مع وجود الصفة ووزن الفعل ، قال : "لأن أصله الاسمية فقلت : " فكذلك لا تصرف "أحمر" اسم رجل إذا نكرته لأن أصله الوصفية " ، " قال المازنى " فلم يأت الأخفش بمقنع . ^(٥) وأقول : "كلام المازنى ضعيف لأن الصرف ثبت على وفق الأصل في قوله "مررت بنسوة أربع" لأنه يكفى في عود الشئ إلى حكم الأصل أدنى سبب/ بخلاف ١٥/ ظ المنع من الصرف فإنه على خلاف الأصل فلا يكفى فيه إلا السبب القوى ، و "أقول : " الدليل على صحة مذهب (سيبويه) أنه حصل فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية فوجب كونه غير منصرف .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى ٢ / ٣٣١ ، والمقتصد ٢ / ٩٦٨ ، ٩٦٩ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٢١ هارون : "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا ، واستثقلوه حين قارب فى الكلام ، ووافق البناء " .

وقال السيرافى فى شرحه ٢ / ٤٣ ".... أحمر" وقع فى أول أحواله صفة على وزن الفعل ، فشارك الفعل فى حال فعليته فى الوزن ، وفى معنى الصفة فمنع الصرف لذلك " .

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعى ، الأخفش الأوسط ، مولى بن مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه توفى (سنة ٢١٥ هـ) . تنظر ترجمته فى : البلغة ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٨٩ .

(٤) وأبو على الفارسي أجاز فيه الوجهين . وفى أوضح المسالك ٤ / ١٣٥ " ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كـ "أحمر" و "سكران" فـ "سيبويه" يبقيه غير منصرف ، وخالفه الأخفش فى الحواشى ووافقه فى الأوسط " ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، وينظر : شرح المفصل للخوارزمى ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل للأندلسى ١ / ٩٢ ، والتخمير للخوارزمى ١ / ٢٢٣ حاشية (٧) .

أما " المقدمة الأولى : " فهي إنما تتم بتقرير ثلاثة أشياء :

الأول : " ثبوت وزن الفعل وهو ظاهر " .

والثاني : " الوصفية والدليل عليه أن " العلم إذا نكر صار معناه الشئ الذى يسمى بذلك الاسم ؛ فإذا قيل " رب زيد رأيتة " كان معناه " رب شخص مسمى باسم زيد رأيتة " ومعلوم أن كون الشخص مسمى بذلك الاسم صفة لا ذات " .

والثالث : " أن الوصفية أصلية والدليل عليه أن لفظ " الأحمر " حيث كان وصفاً كان معناه الاتصاف بالحمرة ، فإذا جعل علماً ثم نكر كان معناه كونه مسمى بهذا الاسم وكونه كذلك صفة إضافية عارضة له فالمفهومان اشتراكاً فى كون كل واحد منهما صفة إلا أن الأول يفيد صفة حقيقية ، والثانى " يفيد " صفة إضافية والقدر المشترك بينهما كونه صفة فثبت بما ذكرنا أنه حصل فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية ، فوجب كونه غير منصرف لما ذكرناه ، فإن قيل : يشكل ما ذكر بالعلم الذى ما كان وصفاً ؛ فإنه عند التنكير ينصرف مع أنه عند التنكير يفيد الوصفية بالبيان الذى ذكرتم .

قلنا : إنه وإن صار عند التنكير وصفاً إلا أن وصفيته ليست أصلية ؛ لأنها ما كانت صفة قبل ذلك بخلاف " الأحمر " فإنه كان صفة قبل ذلك ، والشئ الذى يكون فى الحال صفة مع أنه كان قبل ذلك صفة كان أقوى فى الوصفية مما لا يكون كذلك فظهر الفرق . واحتج " الأخفش " بأن المقتضى للصرف قائم وهو الاسمية والعارض الموجود لا يصلح معارضا ؛ لأنه علم منكر والعلم / المنكر ١٦/ و موصوف بوصف كونه منكراً ، والموصوف باق عند وجود الصفة فالعلمية قائمة فى هذه الحالة والعلمية تنافى الوصفية ، فقد زالت الوصفية فلم يبق سوى وزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع من الصرف .

والجواب : " أنا بيننا بالدليل العقلى أن " العلم " إذا جعل منكرا صار وصفا فى الحقيقة فسقط هذا الكلام " ^(١) .

المسألة السابعة والعشرون :

قال س : والسبب الواحد لا يمنع الصرف خلافا للكوفيين .

حجة (سيبويه) أن المقتضى للصرف قائم وهو الاسمية ، والبيان أقوى من الواحد فعند حصول السبب الواحد وجب البقاء على الأصل .

وحجة الكوفيين قولهم : المقدم وقد قيل أيضا :

"وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع" ^(٢)

وجوابه : " أن الرواية الصحيحة فى هذا البيت " يفوقان شَيْخِي فى مجمع " ^(٣) .

المسألة الثامنة والعشرون :

قال س : " ما لا ينصرف يكون فى موضع الجر مفتوحاً " ^(٤) ، واعترضوا عليه بأن الفتح من باب " البناء " وما لا ينصرف غير مبنى .

وجوابه : أن " الفتح اسم لذات الحركة من غير بيان أنها إعرابية أو بنائية " ^(٥) .

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ١٢٤ ، وعدة السالك ٤ / ١٢٤ ، والتصريح ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وشرح الأسمونى ٣ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) البيت لعباس بن مرداس ، وهو من المتقارب . ديوانه ص ٨٤ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ ، والتخمير للخوارزمى ١ / ٢٢ ، وابن يعيش ١ / ٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٩٩ ، وحواشى المفصل للزمخشري ص ٦٦ ، والخزانة ١ / ١٤٧ .

(٣) نُسبت هذه الرواية للمبرد ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، والخزانة ١ / ١٤٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٢١ (هارون) ونصه " فيكون فى موضع الجر مفتوحاً " .

(٥) ينظر : شرح السيرافى للكتاب ٢ / ٤٠ .

== ساحرة الطرف ==

المسألة التاسعة والعشرون :

إعراب الأسماء ثلاثة : " الرفع والنصب والجر " وكل واحد منها علامة على معنى .

فالرفع علم على الفاعلية ، و " النصب " علم على المفعولية ، و " الجر " علم الإضافة ، وأما " التوابع " فإنها فى حركاتها متساوية للمتبوعات .

المسألة الثلاثون :

السبب فى كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا ، وجوه :

الأول : " أن " الفاعل " واحد " المفعول " أشياء كثيرة ، لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين / وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضا إلى المفعول له ١٦ / وإلى الطرفين وإلى المصدر والحال ، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب ، ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة فى العدد مقابلة للزيادة فى المقدار فيحصل الاعتدال " .

الثانى : " أن مراتب الموجودات ثلاثة : " مؤثر لا يتأثر " وهو الأقوى ، وهو درجة الفاعل ، و " مؤثر لا يؤثر " وهو الأضعف وهو درجة " المفعول " ، وثالث " يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار " وهو المتوسط وهو درجة " المضاف إليه " .

والحركات أيضا ثلاثة : " أقواها " الضمة ، و " أضعفها " الفتحة ، و " أوسطها " الكسرة ، فالحقوا كل نوع بشبيهه فجعلوا الرفع الذى هو أقوى الحركات للفاعل الذى هو أقوى الأقسام ، و " الفتح " الذى هو أضعف الحركات للمفعول الذى هو أضعف الأقسام ، و " الجر " الذى هو المتوسط للمضاف إليه الذى هو المتوسط من الأقسام " .

الثالث : " الفاعل مقدم على المفعول ؛ لأن الفعل لا يستغنى عن الفاعل وقد يستغنى عن المفعول ، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس ، وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك " .

المسألة الحادية والثلاثون :

المرفوعات سبعة : " الفاعل والمبتدأ وخبره واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر " إن " وخبر " لا " النافية للجنس ^(١) ، ثم قال " الخليل " ^(٢) الأصل فى الرفع " الفاعل " والبواقى مشبهة به وقال " سيبويه " " الأصل هو المبتدأ والبواقى مشبهة به ، وقال " الأخفش " : " كل واحد منها أصل بنفسه ، واحتج " الخليل " بأن جعل الرفع إعراباً للفاعل أولى من جعله إعراباً للمبتدأ والأولوية/ تقتضى ١٧/و أولوية " بيان الأول أنك إذا قلت " ضرب زيد بكر " ^(٣) بإسكان المهملتين لم يعرف أن " الضارب " من هو ؟ والمضروب من هو ؟ - أما إذا قلت : " زيد قائم " بإسكانهما عرفت من نفس اللفظين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما ، فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو ، وبيان " الثانى : أن " الرفعية " حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ وعلى خصوص كونه خبراً أما لا شك أنه فى الفاعل يدل على خصوص

(١) ينظر : المقرب لابن عصفور ص ٧٥ تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م - طبعة أولى .

(٢) هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى ، وقيل : الضرهدى ، ولد سنة ١٠٠ هـ وتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وقيل سنة ١٧٠ هـ ، وقيل : سنة ١٦٠ هـ ، تنظر ترجمته فى : نزهة الألبا ص ٤٥ ، والبلغة ص ٩٩ ، والبلغة ١ / ٥٥٧ .

(٣) فى المخطوط " بكرأ " بالنصب والصواب " بكر " بالسكون .

كونه فاعلاً فثبت أن الرفع حق الفاعل إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسنداً إليه جعل مرفوعاً رعاية لحق هذه المشابهة .

وحجة (سيبويه) : " أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية ، فأعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدماً على إعراب الجملة الفعلية .

والجواب : " أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلاً للخليل " (١) .

المسألة الثانية والثلاثون :

المفاعيل خمسة لأن الفاعل لا بد له من فعل وهو المصدر (٢) ولا بد لذلك الفعل من زمان ولذلك الفاعل من عرض ثم قد يقع ذلك الفعل في شئ آخر وهو المفعول به وفي مكان ومع شئ آخر ، فهذا ضبط القول في هذه المفاعيل وفيه مباحث عقلية :

أحدها : أن المصدر قد يكون هو نفس المفعول به كقولنا : " خلق الله العالم " فإن " خلق العالم " لو كان مغايراً للعالم لكان ذلك المغاير له ؛ إن كان قديماً لزم

(١) ليس في كتاب سيبويه ما يدل صراحة على ما نسب إليه وهو أن الأصل في الرفع المبتدأ والبواقي مشبهة به ، كما لم ينقل عن الخليل ما نسب إليه من أن الأصل في الرفع هو الفاعل قال ١ / ٢٣ ، ٢٤ " هذا باب المسند والمُسند إليه وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك ، عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة " وينظر : علل النحو للوراق ص ١٦٩ ، وفي شرح الرضی للكافية ١ / ٢٣ .. فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير أصلاً في الرفع كالفاعل ، وليساً بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الأخفش وابن السراج ، ولا دليل على ما يُعزى إلى الرفع من كونهما فرعین على الفاعل ، ولا على ما يُعزى إلى سبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع " وينظر : الهمع ٢ / ٣ ، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

(٢) يقصد الحدث .

من قدمه قدم العالم، وذلك ينافى كونه مخلوقاً، وإن كان حادثاً افتقر خلقه / ١٧ / ظ إلى خلق آخر ولزم التسلسل .

وثانيها : أن فعل " الله " يستغنى عن الزمان ؛ لأنه لو افتقر إلى زمان وجب أن يفتقر حدوث ذلك الزمان إلى زمان آخر ولزم التسلسل .

وثالثها : أن فعل " الله " يستغنى عن العرض لأن ذلك العرض إن كان قديماً لزم قدم الفعل ، وإن كان حادثاً لزم التسلسل وهو محال .

المسألة الثالثة والثلاثون :

اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أربعة أقوال :

الأول : " وهو قول البصريين " أن الفعل وحده يقتضى رفع الفاعل ونصب المفعول " ^(١) .

والثاني : " وهو قول الكوفيين " أن مجموع الفعل والفاعل يقتضى نصب المفعول " ^(٢) .

والثالث : " وهو قول " هشام بن معاوية " ^(٣) من الكوفيين " أن العامل هو الفاعل فقط " ^(٤) .

الرابع : " وهو قول " خلف الأحمر " ^(٥) من " الكوفيين " : " أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وفي المفعول معنى المفعولية " ^(٦) .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٩ ، وأسرار العربية ص ٦٤ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٨ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٤ ، وأسرار العربية ٦٤ ، ٦٥ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧٠ .

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي صاحب الكسائي ، توفي سنة ٢٠٩ هـ ، تنظر ترجمته في : البلغة ص ٢٣٦ ، والبغية ٢ / ٣٢٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، وائتلاف النصرة ص ٣٤ .

(٥) هو خلف بن حيان بن محمد الأحمر أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، توفي بعد المائتين بيسير ، تنظر ترجمته في : البلغة ص ٩٨ ، والبغية ١ / ٥٥٤ .

(٦) ينظر الإنصاف ١ / ٩٧ ، وائتلاف النصرة ص ٣٤ .

حجة البصريين: أن العامل لابد وأن يكون له تعلق بالمعمول ، وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة ، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفاعل .

حجة المخالف: " إن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد ، قلنا ذاك في الموجبات أما في المعارف فممنوع ، واحتج " خلف " بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مبين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصلًا في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبيناً له .

وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى (الظاهر) أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم " / (١) . ١٨/و



فصل فى إعراب الفعل

اعلم : أن قولهم : " أعوذ " مثلاً يقتضى إسناد الفعل إلى الفاعل فوجب علينا أن نبحث عن هذه المسائل :

المسألة الأولى :

إذا قلنا فى النحو : " فعل وفاعل " فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول ؛ لأننا نقول : " مات زيد " وهو لم يفعل ونقول من طريق النحو : " مات " فعل و " زيد " فاعله ؛ بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين فى زمان غير معين ^(١) فإذا صرحنا بذلك الشئ الذى حصل المصدر له ، فذاك هو الفاعل ومعلوم أن قولنا : " حصل المصدر له أعم من قولنا : حصل بإيجاده واختياره كقولنا : " قام " ، أولاً باختياره كقولنا : " مات " ، فإن قالوا " الفعل كما يحصل فى الفاعل فقد يحصل فى المفعول ، قلنا : " إن صيغة الفعل من حيث هى ^(٢) تقتضى حصول ذلك المصدر لشيء ما هو " الفاعل " ولا تقضى حصوله للمفعول بدليل أن الأفعال اللازمة غنية عن المفعول " .

المسألة الثانية :

الفعل يجب تقديمه على الفاعل ؛ لأن الفعل - إثباتاً كان أو نفيًا - يقتضى أمراً ما يكون هو مسنداً إليه فحصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شئ يسند الذهن ذلك الفعل إليه والمنتقل إليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه ، فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر ، فإن قالوا : " لا

(١) وقيل فى تعريف الفاعل : " ما أسند إليه عامل مُفَرَّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به " ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٣ ، والمقرب لابن عصفور ص ٧٧ ، ٧٨ ، والتصريح ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) فى التفسير الكبير " هى " ١ / ٦٣ .

نجد في العقل فرقاً بين قولنا : " ضرب زيد " وبين قولنا : " زيد ضرب " ، قلنا : " الفرق ظاهر لأننا إذا قلنا " زيد " لم يلزم من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم / بإسناد معنى آخر إليه ، ١٨/ظ أما إذا فهمنا لفظ " ضرب " لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم إلى شئ ما ، إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا " ضرب زيد " فقد حكم الذهن بإسناد مفهوم "ضرب" إلى شئ (ما) ^(١) ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشئ هو " زيد " الذي تقدم ذكره فحينئذ قد أخبر عن " زيد " بأنه هو ذلك الشئ الذي أسند الذهن مفهوم " ضرب " إليه وحينئذ يصير قولنا : " زيد " مخبراً عنه ، وقولنا : " ضرب " جملة من فعل وفاعل وقعت خبراً عن ذلك المبتدأ " ^(٢) .

المسألة الثالثة:

قالوا " الفاعل " كالجزم من الفعل ، والمفعول ليس كذلك وفي تقريره وجوه :

الأول : أنهم قالوا : " ضربت " فأسكنوا لأم الفعل لئلا يجتمع مع أربع متحركات ، وهم يحترزون عن تواليها في كلمة واحدة ، وأما " بقرة " فإنما احتملوا ذلك فيها ؛ لأن " التاء " زائدة ، واحتملوا ذلك في المفعول كقولهم : " ضريك " و " ذلك " يدل على أنهم اعتقدوا أن الفاعل جزء من الفعل وأن المفعول منفصل عنه " .

الثاني : أنك تقول " الزيدان قاما " أظهرت الضمير للفاعل ، وكذلك إذا قلت : " زيد ضرب " وجب أن يكون الفعل مسنداً إلى الضمير المستكن طرداً للباب .

والثالث : وهو الوجه العقلي - أن مفهوم قولك : " ضرب " هو أنه حصل الضرب لشئ ما في زمان مضى فذلك الشئ الذي حصل له الضرب جزء من مفهوم قولك " ضرب " فثبت أن الفاعل جزء من الفعل " .

(١) " ما " زائدة من المخطوط .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٦٣ ، ٦٤ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .

المسألة الرابعة:

الإضمار قبل الذكر على وجوه :

أحدها : أن يحصل صورة ومعنى كقولك : ضرب غلامه زيداً " والمشهور أنه لا يجوز لأنك رفعت غلامه بضرب فكان واقعا موقعه ، والشئ إذا وقع موقعه لم تجز إزالته عنه ، وإذا كان كذلك كانت الهاء فى قولك غلامه ، ضميراً قبل الذكر .

وأما قول / النابغة : ^(١) ١٩ / و

" جزى ربه عنه عدى بن حاتم . ∴ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل " ^(٢) .
فجوابه أن " الهاء " عائدة إلى مذكور متقدم ، قال ابن جنى : وأنا أجزى أن تكون " الهاء " فى قوله " ربه " عائدة على " عدى " خلافا للجماعة ، ثم ذكر كلاما طويلا غير ملخص ^(٣) .

وأقول : " الأولى فى تقريره أن يقال الفعل من حيث إنه فعل وإن كان غنيا عن المفعول لكن الفعل المتعدى لا يستغنى عن المفعول وذلك لأن الفاعل هو المؤثر والمفعول هو القابل والفعل مفتقر إليهما ولا تقدم لأحدهما على الآخر أقصى ما فى الباب أن يقال : " إن الفاعل مؤثر والمؤثر أشرف من القابل فالفاعل متقدم على المفعول من هذا الوجه ؛ لأننا بينا أن الفعل المتعدى مفتقر إلى المؤثر وإلى القابل معالم السنن ، وإذا ثبت هذا فكما جاز تقديم الفاعل على المفعول وجب أيضا جواز تقديم المفعول على الفاعل .

القسم الثانى : " وهو أن يتقدم المفعول على الفاعل فى الصورة لا فى المعنى وهو كقولك : " ضرب غلامه زيد " فغلامه مفعول و " زيد " فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل إلا أنه وإن تقدم فى اللفظ ؛ لكنه متأخر فى المعنى " ^(٤) .

(١) هو زياد بن معاوية أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم ، وعده الجملح فى الطبقة الأولى بعد امرئ القيس ، مات النابغة فى الجاهلية قبل البعثة .

تنظر ترجمته فى : الخزانة ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، وطبقات الشعراء ص ٤١ .

(٢) هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى يهجو به عدى بن حاتم الطائى ، وزعم ابن جنى وغيره أنه للنابغة الذبياني ، وقال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعا .

ينظر : الخزانة ١ / ٢٨١ " هارون " .

(٣) ينظر : الخصائص ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، والخزانة ١ / ٧٧ : ٢٨٠ .

(٤) فالضمير فى " غلامه " يعود على متأخر لفظا لا رتبة .

القسم الثالث: وهو أن يقع فى المعنى لا فى الصورة، كقوله - تعالى - : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ ^(١) فهذا الإضمار قبل الذكر غير حاصل فى الصورة؛ لكنه حاصل فى المعنى؛ لأن الفاعل مقدم فى المعنى، ومتى صرح بتقديمه لزم الإضمار قبل الذكر.

المسألة الخامسة:

الفاعل ^(٢) قد يكون مظهراً كقولك: "ضرب زيد" وقد يكون مضمراً بارزاً كقولك "ضربت" و"ضربنا" ومضمراً مستكناً كقولك: "زيد ضرب" فتتوًى فى ضرب فاعلاً وتجعل الجملة خبراً عن "زيد"، ومن إضمار/ الفاعل قولك: "إذا كان غداً فأنتى" أى إذا كان ما نحن ١٩/ظ عليه غداً".

المسألة السادسة:

"الفاعل قد يكون مضمراً، ويقال: مَنْ فعل؟ فتقول "زيد" والتقدير: فعل زيد" منه قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ^(٣).
والتقدير "وإن استجارك أحد من المشركين" ^(٤).

المسألة السابعة: ^(٥)

إذا جاء فعّالان معطوفاً أحدهما على الآخر وجاء بعدهما اسم صالح لأن يكون معمولاً لهما فهذا على قسمين؛ لأن الفعلين إما أن يقتضيا عملين متشابهين أو مختلفين وعلى التقديرين فإما أن يكون الاسم المذكور بعدهما واحداً أو أكثر فهذه: أقسام أربعة:

(١) سورة البقرة من الآية ١٢٤.

(٢) ساقطة فى المخطوط وهى فى التفسير الكبير ١ / ٦٤.

(٣) سورة التوبة من الآية ٦.

(٤) ينظر المغنى ص ٤٩٣، ٧٥٧، ٨٢٧، والإنصاف المسألة ٨٥ "٢ / ٦١٥ وما بعدها.

(٥) التنازع فى العمل "التفسير الكبير ١ / ٦٤".

القسم الأول : " أن يذكر فعلا ن يقتضيان عملا واحداً ويكون المذكور بعدهما اسماً واحداً كقولك : " قام وقعد زيد " فزعم " الفراء ^(١) " أن الفعلين جميعاً عاملان في " زيد " والمشهور أنه لا يجوز لأنه يلزم تعليل الحكم الواحد بعلمتين والأقرب راجح بسبب القرب فوجب إحالة الحكم عليه .

وأجاب " الفراء " بأن تعليل الحكم الواحد بعلمتين ممتنع في المؤثرات أما في المعارف فجائز ، وأجيب عنه بأن " المعرف يوجب المعرفة فيعود الأمر إلى اجتماع المؤثرين في الأثر الواحد " ^(٢) .

القسم الثاني : " إذا كان الاسم غير مفرد وهو كقولك : " قام وقعد أخواك " فها هنا إما أن ترفعه بالفعل الأول أو بالفعل الثاني فإن رفعته بالأول قلت " قام وقعد أخواك " لأن التقدير " قام أخواك وقعدا " .

أما إذا عملت الثاني جعلت في الفعل الأول ضمير الفاعل ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل مضمراً أو مظهر تقول : " قاما وقعد أخواك " وعند البصريين إعمال الثاني أولى . وعند " الكوفيين : " إعمال الأول أولى .

حجة البصريين : " : أن إعمالهما معاً ممتنع فلا بد / من إعمال أحدهما ٢٠/و والقرب مرجح فإعمال الأقرب أولى " .

وجهة الكوفيين : " أنا إذا عملنا الأقرب وجب إسناد الفعل المتقدم إلى الضمير ويلزم حصول الإضمار قبل الذكر ، وذلك أولى بوجوب الاحتراز عنه " ^(٣) .

القسم الثالث : " ما إذا اقتضى الفعلان تأثيرين متناقضين وكان الاسم المذكور بعدهما مفرداً ، فيقول " البصريون " : " إن إعمال الأقرب أولى خلافاً للكوفيين .

(١) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو ذكريا الديلمي المعروف بالفراء كان أبرع الكوفيين ، مات بطريق مكة (سنة ٢٠٧ هـ) ، تنظر ترجمته في : البلغة ص ٢٣٨ ، والبلغة ٢ / ٣٣٣ .

(٢) وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦ " وجعل الفراء الرفع في نحو قام وقعد زيد بالفعلين معاً ، والذي ذهب إليه غير مستبعد ، فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه " .

(٣) ينظر الإنصاف المسألة ١٣ " ١ / ٨٣ ، ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ / ١٧٧ .

حجة البصريين : وجوه :

الأول : قوله - تعالى - : ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ ^(١) .

فحصل هاهنا إعلان كل واحد منهما يقتضى مفعولا ، فإما أن يكون الناصب لقوله "قطراً" هو قوله "آتوني" أو "أفرغ" والأول باطل وإلا صار التقدير "آتوني قطراً" وحينئذ كان يجب أن يقال "أفرغه عليه" ولما لم يكن كذلك علمنا أن الناصب لقوله "قطراً" هو قوله "أفرغ" .

الثانى : قوله - تعالى - : ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾ ^(٢) فلو كان العامل هو الأبعد لقليل : "هَآؤُمُ إقرؤه ، وأجاب "الكوفيون" عن هذين الدليلين ، بأنهما يدلان على جواز إعمال الأقرب ؛ وذلك لا نزاع فيه ، وإنما النزاع فى أنا نجور إعمال الأبعد وأنتم تمنعونه ، وليس فى الآية ما يدل على المنع " .

والحجة الثالثة للبصريين : " أنه يقال : " ما جاءنى من أحد " فالفعل رافع والحرف جار ، ثم يرجح الجار لأنه هو الأقرب " .

الحجة الرابعة : " أن إعمالهما وإعمالهما لا يجوز ولا بد من الترجيح والقرب مرجح فإعمال الأقرب أولى .

واحتج الكوفيون بوجوه :

الأول : " أنا بينا أن الاسم المذكور بعد الفعلين إذا كان مثنى أو مجموعاً فإعمال الثانى يوجب فى الأول الإضمار قبل الذكر ، وأنه لا يجوز/ فوجب ٢٠/ظ القول بإعمال الأول هناك ؛ فإذا كان الاسم مفرداً وجب أن يكون الأمر كذلك طرداً للباب .

الثانى : " أن الفعل الأول وجد معمولا خاليا عن العائق ؛ لأن الفعل لابد له من مفعول والفعل الثانى وجد المعمول بعد أن عمل الأول فيه ، وعمل الأول فيه

(١) سورة الكهف من الآية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة من الآية ١٩ .

عائق عن عمل الثانى فيه ومعلوم أن إعمال الخالى عن العائق أولى من إعمال العامل المقرون بالعائق ^(١) .

القسم الرابع : " إذا كان الاسم المذكور بعد الفعلين مثنى أو مجموعا ؛ فإن أعملت الفعل الثانى قلت " ضربت وضربنى الزيدان " و " ضربت وضربنى الزيدون " وإن أعملت الفعل الأول قلت " ضربت وضربنى الزيدَين " و " ضربت وضربونى الزيدَين " .

المسألة الثامنة: " قول " امرئ القيس " ^(٢) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة .∴ كفانى ولم أطلب قليل من المال ولكنما أسعى لمجد مؤثـل .∴ وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالى ^(٣) فقوله : " كفانى ولم أطلب " ليسا متوجهين إلى شئ واحد ؛ لأن قوله : " كفانى " موجه إلى " قليل من المال " وقوله : " ولم أطلب " غير موجه إلى " قليل من المال " ؛ وإلا لصار التقدير " فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال " وكلمة " لو " تفيد انتقاء الشئ لانتفاء غيره فليزـم حينئذ أنه ما سعى لأدنى معيشة ، ومع ذلك فقد طلب قليلا من المال ، وهذا متناقض فثبت أن المعنى ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ، ولم أطلب الملك وعلى هذا التقدير فالفعالان غير موجهين إلى شئ ^(٤) واحد ^(٥) ، أما ما يتعلق بقولنا : سابقا أعوذ بالله من اللطائف والنكات ^(٦) :

(١) ينظر الإنصاف ١ / ٨٣ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٢ / ١٦٤ وما بعدها .

(٢) هو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حـجر أكل المـرار أبوه صاحب الملك المتوارث فى كـندة ، وهو أول الطبقة الأولى الجاهلية . ينظر طبقات الشعراء ص ٤١ ، ومقدمة تحقيق ديوان امرئ القيس محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٦ من قصيدة من بحر الطويل .

(٣) ينظر : ديوان امرئ القيس ص ٣٩ .

(٤) ينظر الإنصاف ١ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، هارون " ، والمغنى ص ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ .

(٥) فى التفسير ١ / ٦٦ " ونكتف بهذا القدر من علم العربية قبل الخوض فى التفسير " .

(٦) فى التفسير ١ / ٩١ " الباب الثالث فى اللطائف المستتبطة من قولنا : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الأولى : " فى قوله " أعوذ بالله " عروج من الخلق إلى الخالق ومن الممكن إلى الواجب وهذا هو الطريق المعتبر المتعين فى أول الأمر؛ لأن فى / أول ٢١/و الأمر لا طريق إلى معرفته إلا بأن يستدل باحتياج الخلق على وجود الحق الغنى القادر، فقوله : " أعوذ " إشارة إلى الحاجة التامة فإنه لولا الاحتياج لما كان فى الاستعاذة فائدة .

وقوله " بالله " إشارة إلى الغنى التام للحق ، فقول العبد : " أعوذ " إقرار على نفسه بالفقر والحاجة .

وقوله " بالله " إقرار بأمرين :

أحدهما : " بأن الحق قادر على تحصيل كل الخيرات ودفع كل " الآفات " .

والثانى : " أن غيره غير موصوف بهذه الصفة فلا دافع للحاجات إلا هو ولا معطى للخيرات إلا هو ، فعند مشاهدة هذه الحالة يفر العبد من نفسه ومن كل شئ سوى الحق فيشاهد فى هذا الفرار سر قوله : ﴿ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) .

وهذه الحالة تحصل عند قوله : " أعوذ " ثم إذا وصل إلى غيبة الحق وصار غريقا فى نور جلال الحق شاهد قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ ﴾ ^(٢) فعند ذلك يقول : " أعوذ بالله " .

النكتة الثانية : " أن قوله : " أعوذ بالله " اعتراف بعجز النفس وبقدرة الرب ، وهذا يدل على أنه لا وسيلة إلى ^(٣) القرب من حضرة " الله إلا بالعجز والانكسار ، ثم من الكلمات النبوية قوله ﷺ : " مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ " ^(٤) والمعنى

(١) سورة الذاريات من الآية ٥٠ .

(٢) سورة الأنعام من الآية ٩١ .

(٣) مكررة فى المخطوطة .

(٤) جاء فى كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألبانى المجلد الأول ص ١٦٥ تحت رقم ٦٦ - طبعة مكتبة المعارف بالرياض ما يلى : " مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ " لا أصل له ، قال السخاوى فى المقاصد ص ١٩٨ : قال أبو المظفر بن السمعانى : " ... لا يعرف مرفوعاً ، وإنما يحكى عن يحيى بن معاذ الرازى ... " وكذا قال النووى . " إنه ليس بثابت " .

نقل السيوطى فى ذيل الموضوعات ص ٢٠٣ كلام النووى هذا وأقره .

وقال السيوطى فى القول الأشبه ٢ / ٣٥١ من الحاوى للفتوى " هذا الحديث ليس بصحيح " . ونقل الشيخ القارى فى موضوعاته ص ٨٣ عن ابن تيمية أنه قال : موضوع .

من عرف نفسه بالضعف والقصور عرف ربه بأنه هو " القادر على كل مقدور " ومن عرف نفسه بالجهل عرف ربه بالفضل والعدل ، ومن عرف نفسه باختلال الحال عرف ربه بالكمال والجلال . "

النكتة الثالثة : " أن الإقدام على الطاعات لا يتيسر إلا بعد الضرار من الشيطان وذلك هو الاستعاذة بالله إلا أن هذه الاستعاذة نوع من أنواع الطاعة ؛ فإن كان الإقدام على الطاعة / يوجب تقديم الاستعاذة عليها افتقرت ٢١/ظ الاستعاذة إلى تقديم استعاذة أخرى ولزم التسلسل وإن كان الإقدام على الطاعة لا يحوج^(١) إلى تقديم الاستعاذة عليها لم يكن فى الاستعاذة فائدة ، فكأنه قيل له : الإقدام على الطاعة لا يتم إلا بتقديم الاستعاذة عليها وذلك يوجب الإتيان بما لا نهاية له وذلك ليس فى وسعك إلا أنك إذا عرفت هذه الحالة فقد شاهدت عجزك واعترفت بقصورك فأنا أعينك على الطاعة وأعلمك كيفية الخوض فيها فقل " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الرابعة : " إن سر الاستعاذة هو الالتجاء إلى قادر يدفع الآفات عنك ثم إن أجل الأمور التى يلقى الشيطان وسوسته فيها " قراءة القرآن " لأن من قرأ " القرآن " ونوى به عبادة " الرحمن " وتفكر فى وعده وووعيده ، وآياته وبيناته ، ازدادت رغبته فى الطاعات ، ورهبته عن المحرمات ، فلهذا السبب صارت قراءة " القرآن " من أعظم الطاعات ، فلا جرم كان سعى الشيطان فى الصد عنه أبلغ - وكان احتياج العبد إلى من يصونه عن شر الشيطان أشد ، فلهذه الحكمة اختصت قراءة " القرآن " بالاستعاذة^(٢) .

(١) فى المخطوطة " يوحج " وهو تصحيف . والصواب : يحوج كما فى التفسير ١ / ٩١ .

(٢) راجع فضل التعوذ فى تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " ١ / ١٠٤ - طبعة دار الحديث

١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ، والدر المصون للسمين الحلبي ١ / ٧ - تحقيق د/ أحمد الخراط - دار القلم -

دمشق .

النكتة الخامسة : " الشيطان عدو الإنسان كما قال - تعالى - : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ ^(١) والرحمن مولى الإنسان وخالقه ومصلح مهماته ثم إن الإنسان عند شروعه فى الطاعات والعبادات خاف العدو فاجتهد فى أن يتحرى مرضات خالقه ومالكه ؛ ليخلص من زحمة ذلك العدو فلما وصل الحضرة وشاهد أنواع البهجة والكرامة نسى العدو ، وأقبل بالكلية على خدمة الحبيب ، فالمقام الأول هو " الضرار " وهو قوله " أعوذ بالله من الشيطان / الرجيم " ٢٢٠ / و
والمقام " الثانى " هو " الاستغراق فى حضرة الملك الجبار فهو قوله " بسم الله الرحمن الرحيم " .

النكتة السادسة : " قال - تعالى - : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٢) فالقلب لما تعلق بغير الله واللسان لما جرى بغير ذكر الله ، حصل فيه نوع من اللوث فلا بد من استعمال الطهور ، فلما قال : " أعوذ بالله " حصل الطهور ، فعند ذلك يستعد للصلاة الحقيقية ، وهى ذكر الله تعالى فقال " بسم الله " الرحمن الرحيم " ^(٣) .

النكتة السابعة : قال أرياب الإشارات لك عدوان " أحدهما " ظاهر و " الآخر " : " باطن " وأنت مأمور بمحاربتهم ، قال - تعالى - : فى العدو الظاهر : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٤) ، وقال فى العدو الباطن ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ ^(٥) " فكأنه - تعالى - " قال " إذا حاربت عدوك الظاهر كان مددك الملك (كما) ^(٦) ، قال تعالى : ﴿ ... هَذَا يُمدِّدُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ ^(٧) وإذا حاربت عدوك الباطن كان مددك " الملك "

(١) سورة فاطر من الآية ٦ .

(٢) سورة الواقعة الآية ٧٩ .

(٣) فى التفسير " باسم الله " ١ / ٩٢ .

(٤) سورة التوبة من الآية ٢٩ .

(٥) سورة فاطر من الآية ٦ .

(٦) " كما " نقص فى التفسير ١ / ٩٢ .

(٧) سورة آل عمران الآية ١٢٥ .

(كما) ^(١) قال - تعالى - : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ^(٢) وأيضاً فمحاربة العدو الباطن أولى من محاربة العدو الظاهر ؛ لأن العدو الظاهر إن وجد فرصة ففى متاع الدنيا ، والعدو الباطن إن وجد فرصة ففى الدين واليقين ^(٣) ، وأيضاً فمن قتله العدو الظاهر كان شهيداً ومن قتله العدو الباطن كان طريداً ، فكان الاحتراز عن شر العدو الباطن أولى ؛ وذلك لا يكون إلا بأن يقول الرجل بقلبه ولسانه : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الثامنة : " إن قلب المؤمن أشرف البقاع فلا تجد دياراً طيبة ولا بساتين عامرة ولا رياضاً ناضرة إلا وقلب المؤمن أشرف منها ؛ بل قلب المؤمن كالمرآة فى الصفاء بل فوق المرآة لأن المرآة إن عرض عليها حجاب لم يرفيها شئ ، وقلب المؤمن لا يحجبه / السموات السبع والكرسى والعرش كما قال - تعالى - : ٢٢/ظ ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٤) بل القلب مع جميع هذه الحجب يطالع جلال الربوبية ويحيط علماً ^(٥) بالصفات الصمدية ومما يدل على أن القلب أشرف البقاع وجوه :

الأول : " أنه - ﷺ - قال : " **القبر روضة من رياض الجنة** " ^(٦) وما ذاك إلا أنه صار مكان عبد صالح ميت ، فإذا كان القلب سريراً لمعرفة الله ، وعرشاً لألهيته وجب أن يكون القلب أشرف البقاع " .

(١) " كما " نقص فى التفسير ١ / ٩٢ .

(٢) سورة الحجر من الآية ٤٢ .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٢ " وأيضاً فالعدو الظاهر إن غلبنا كنا مأجورين ، والعدو الباطن إن غلبنا كنا مفتونين " . ينظر التفسير الكبير " مفاتيح الغيب " م ٣٢ / ١١ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٤) سورة فاطر الآية ١٠ .

(٥) فى المخطوط " عملاً " وهو تصحيف .

(٦) جاء فى كتاب كشف الخفاء للعجلونى ٢ / ٩٠ " القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار " رواه الترمذى والطبرانى عن أبى سعيد ، ورواه الطبرانى عن أبى هريرة .

الثانى : " كان الله " يقول - " يا عبدى قلبك بستانى وجنتى بستانك فلما لم تبخل على بستانك ؛ بل أنزلت معرفتى فيه فكيف أبخل ببستانى عليك وكيف أمنعك منه ؟ .

الثالث : " انه تعالى حكى كيفية نزول العبد فى بستان الجنة فقال : ﴿ في مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(١) لم يقل : عند " الملك " فقط ، كانه قال " أنا فى ذلك اليوم أكون مَلِكًا مُّقْتَدِرًا ، وَعَبِيدى يكونون مُلوكًا إلا أنهم يكونون تحت قدرتى " ، إذا عرفت هذه المقدمة فتقول : " كانه - تعالى - يقول : " يا عبدى إنى جعلت جنتى لك وأنت جعلت جنتك لى ؛ لكنك ما أنصفتنى فهل رأيت جنتى الآن " ؟ ، وهل دخلتها " ؟ فيقول العبد : " لا يا رب " فيقول - تعالى - : " هل دخلت جنتك " ؟ فلا بد وأن يقول العبد : " نعم يا رب " فيقول تعالى : " إنك بعد ما دخلت جنتى ؛ ولكن لما قرب الدخول أخرجت الشيطان من جنتى لأجل نزولك وقلت له : اخرج منها مذموما مدحورا ، فأخرجتُ عدوك قبل نزولك ، وأما أنت فبعد نزولى فى بستانك سبعين سنة كيف يليق بك أن لا تُخرج عدوى ولا تطرده ، فعندها / ^(٢) يجيب العبد فيقول : " إلهى أنت قادر على ٢٣/ظ إخراجك من جنتك ، وأما أنا فعاجز ضعيف ولا أقدر على إخراجك فيقول الله - تعالى - : " إذا دخل العاجز فى حماية " الملك القاهر " صار قويا فادخل فى حمايتى حتى تقدر على إخراج العدو من جنة قلبك ، فقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

ومن المعلوم أن الواجب على العبد إذا أراد أن ينزل " الملك " فى ساحته أن ينظفها قبل نزول " الملك " فيها ، وليس على " الملك " ، شئ من ذلك ، فإذا أردت

(١) سورة القمر الآية ٥٥ .

(٢) فى التفسير " فعند ذلك " ١ / ٩٣ .

محبة الله ونزول سلطانها في قلبك فنظفه من وسوسة الشيطان وقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " ^(١) .

النكتة التاسعة : " كانه - تعالى - يقول : ^(٢) " عبيد ^(٣) ما أنصفتني أتدري لأى شئ تكدر ما بينى وبين الشيطان ؟ إنه كان يعبدنى مثل عبادة الملائكة وكان فى الظاهر مقراً بإلهيتى ، وإنما تكدر ما بينى وبينه ؛ لأنى أمرته بالسجود لأبيك "آدم" فامتنع فلما تكبر نفيته عن خدمتى ^(٤) ثم إنه يعاديك منذ سبعين سنة وأنت تحبه ، وهو يخالفك فى كل الخيرات وأنت توافقه فى كل المرادات فاترك هذه الطريقة المذمومة وأظهر عداوته فقل " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة العاشرة : " أما إن ^(٥) نظرت إلى قصة أبيك ؛ فإنه أقسم بأنه له من الناصحين ^(٦) ، ثم كان عاقبة ذلك الأمر أنه سعى فى إخراجه من الجنة ، وأما فى حقك ؛ فإنه أقسم بأنه يضلّك ويغويك فقال : ﴿ ... فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ ٢٣ / ظ ٨٢ ﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ^(٧) ، فإذا كانت هذه معاملته مع من أقسم أنه ناصحه ، فكيف تكون معاملته مع من أقسم (أنه) ^(٨) يضلّه ويغويه " ؟ " .

(١) عبارة التفسير الكبير " فإن قيل : فإذا كان القلب بستان الله فلماذا لا يخرج الشيطان منه ؟ قلنا : قال أهل الإشارة : كانه تعالى يقول للعبد : أنت الذى أنزلت سلطان المعرفة فى حجرة قلبك ، ومن أراد أن ينزل سلطاناً فى حجرة نفسه وجب عليه أن يكنس تلك الحجرة وأن ينظفها ، ولا يجب على السلطان تلك الأعمال فنظف أنت حجرة قلبك من لوث الوسوسة فقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " . التفسير الكبير ١ / ٩٣ " .

(٢) ليست فى المخطوطة .

(٣) فى التفسير " يا عبيد " ١ / ٩٣ .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٣ " وهو فى الحقيقة ما عادى أباك ، إنما امتنع من خدمتى " .

(٥) فى التفسير " أما إن " ١ / ٩٣ ، وفى المخطوطة " إنما " .

(٦) إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ الأعراف الآية من ٢١ .

(٧) سورة ص الآيتان ٨٢ ، ٨٣ .

(٨) لفظ " أنه " ساقط من المخطوطة .

النكتة الحادية عشرة: (١) "إنما قال "أعوذ بالله" ولم يقل اسما آخر بل ذكر قوله "الله" لأن هذا الاسم أبلغ في كونه زاجراً عن المعاصي من سائر الأسماء والصفات ؛ لأن الإله هو المستحق للعبادة ولا يكون كذلك إلا إذا كان قادراً عليهما حكيمهما فقوله : "أعوذ بالله" جار مجرى أن يقول : "أعوذ بالقادر العليم الحكيم وهذه الصفات هي نهاية في الزجر ؛ لأن السارق يعلم قدرة السلطان وقد يسرق ماله لأن السارق عالم بأن ذلك السلطان - وإن كان قادراً - إلا أنه غير عالم ، فالقدرة وحدها غير كافية في الزجر ؛ بل لابد معها من العلم وأيضاً فالقدرة والعلم لا يكفیان في حصول الزجر لأن "الملك" إذا رأى منكراً إلا أنه لا ينهى عن المنكر لم يكن حضوره مانعاً منه . أما إذا حصلت القدرة وحصل العلم حصلت الحكمة المانعة من القبائح فما هنا يحصل الزجر الكامل ، فإذا قال العبد : "أعوذ بالله" فكأنه قال "أعوذ بالقادر العليم الحكيم" الذي لا يرضى بشئ من المنكرات فلا جرم يحصل الزجر التام .

النكتة الثانية عشرة: (٢) لما قال العبد "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" دل ذلك على أنه لا يرضى بأن يجاور الشيطان وإنما لم يرض بذلك ؛ لأن الشيطان عاص وعصيانه لا يضر هذا المسلم في الحقيقة ؛ فإذا كان العبد لا يرضى بجوار العاصي ، فبأن لا يرضى بجوار عين / المعصية أولى " ٢٤ / ظ

النكتة الثالثة عشرة: (٣) "الشيطان اسم" (٤) و"الرجيم" (٥) صفة ثم إنه "تعالى" لم يقتصر على الاسم بل ذكر الصفة فكأنه "تعالى" يقول : "إن هذا (١) في المخطوطة "عشر" والصواب : عشرة .

(٢) في المخطوط "عشر" . (٣) في المخطوط "عشر" .

(٤) قال ابن خالويه في الطارقية : ص ٥٥ "الشيطان يكون فعلاً من شاط يشيط بقلب ابن آدم ، وأشاطه أي : أهلكه ، ومن شاط بقلبه أي : مال به ويكون فيعلاً من شطن أي : بُعد ، كأنه بعد عن الخير" . ينظر الصحاح "شطن" ، والدر المصون ١ / ١٠ ، وإملاء ما من به الرحمن للعبري ١ / ٤ . (٥) يقول ابن خالويه في الطارقية ص ٥٨ "الرجيم" : جرنعت للشيطان ، علامة جره كسر الميم ، ولم تنونه لدخول الألف واللام ، وشدد الراء لادغام اللام فيها ، فإن سأل سائل فقال : الشيطان رَجِم أو رُجِم ، لا بل رُجِم ، والأصل من الشيطان المرجوم كما قال :

رُجِمَ به الشيطانُ في هوائه . . . فصرف من مفعول إلى فاعيل ...

الشیطان بقى فى الخدمة ألوفاً من السنين فهل سمعت أنه ضرنا أو فعل ما يسوءنا ؟ ثم إنا مع ذلك رجمناه حتى طردناه ، وأما أنت فلو جلس هذا الشيطان معك لحظة واحدة لألثاك فى النار الخالدة فكيف لا تشتغل بطرده ولعنه فقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الرابعة عشرة : ^(١) " لقائل أن يقول : " لِمَ لَمْ يقل " أعوذ بالملائكة " مع أن أدون ملك من الملائكة يكفى فى دفع الشيطان ؟ فما السبب فى أن جعل ذكر هذا الكلب فى مقابلة ذكر " الله تعالى " ؟ " وجوابه : كأنه - تعالى - يقول : عبدى إنه يراك وأنت لا تراه بدليل قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ^(٢) وإنما نفذ كيده فيكم لأنه يراكم وأنتم لا ترونه فتمسكوا بمن يرى الشيطان ولا يراه الشيطان وهو " الله " - سبحانه وتعالى - فقولوا : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الخامسة عشرة : ^(٣) " أدخل الألف واللام " فى " الشيطان " ؛ ليكون تعريفاً للجنس لأن الشياطين كثيرة مرئية وغير مرئية ؛ بل المرئى ربما كان أشد حال ، حكى عن المذكرين ^(٤) أنه قال فى مجلسه : " إن الرجل إذا أراد أن يتصدق ؛ فإنه يأتية سبعون شيطانا فيتعلقون ببديه ورجليه وقلبه ويمنعونه من الصدقة ، فلما سمع بعض القوم ذلك فقال : إنى أقاتل هؤلاء / السبعين وخرج من ٢٤/ظ المسجد ، وأتى المنزل وملاً ذيله من الحنطة وأراد أن يخرج ويتصدق به فوثبت زوجته وجعلت تنازعه وتحاربه حتى أخرجت ذلك من ذيله فرجع الرجل خائبا إلى المسجد فقال - المذكر - " ماذا عَمِلْتَ " ؟ " فقال " هزمت السبعين فجاءت

(١) فى المخطوط " عشر " .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٧ .

(٣) فى المخطوطة " عشر " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٤ " حكى عن بعض المذكرين " .

أُمُّهُم فَهَزَمْتَنِي " ، " وَأَمَّا إِنْ جَعَلْنَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ " لِلْعَهْدِ فَهُوَ أَيْضاً جَائِزٌ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَعَاصِي يَرْضَى هَذَا الشَّيْطَانُ وَالرَّضَى يَجْرِي مَجْرَى " الْفَاعِلُ لَهُ " وَإِذَا اسْتَبَعِدْتَ ذَلِكَ فَاعْرِفْهُ بِالسَّأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّ عِنْدَ " أَبِي حَنِيفَةَ " ^(١) قِرَاءَةَ الْإِمَامِ قِرَاءَةً لِلْمُقْتَدَى مِنْ حَيْثُ رَضِيَ بِهَا وَسَكَنَ خَلْفَهُ " ^(٢) .

النِّكَّةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ : ^(٣) " الشَّيْطَانُ مَاخُوذٌ مِنْ " شَطْنٍ " إِذَا بَعُدَ فَحُكِمَ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ بَعِيداً ، وَأَمَّا الْمَطِيعُ فَقَرِيبٌ ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ ^(٤) - وَاللَّهُ قَرِيبٌ مِنْكَ ، وَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ ^(٥) وَأَمَّا " الرَّجِيمُ " فَهُوَ الْمَرْجُومُ بِمَعْنَى كَوْنِهِ مَرْمِيّاً بِسَهْمِ اللَّعْنِ وَالشَّقَاوَةِ وَأَمَّا أَنْتَ فَمَوْصُولٌ بِحَبْلِ السَّعَادَةِ ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - ^(٦) : ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾ ^(٧) فَدَلَّ ذَلِكَ ^(٨) عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الشَّيْطَانَ بَعِيداً مَرْجُوماً وَجَعَلَكَ قَرِيباً مَوْصُولاً ^(٩) فَاعْرِفْ أَنَّهُ لَمَّا جَعَلَكَ قَرِيباً فَإِنَّهُ لَا يَطْرُدُكَ وَلَا يَبْعِدُكَ عَنْ فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ .

(١) هُوَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ زَوْطَى التَّمِيمِيُّ الْكُوفِيُّ .
وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانِينَ فِي حَيَاةِ صِغَارِ الصَّحَابَةِ ، تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ (خَمْسِينَ وَمِائَةً) ، وَلَهُ سَبْعِينَ سَنَةً ، تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ لِلذَّهَبِيِّ ٦ / ٣٩٠ : ٤٠٣ ، وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ ٥ / ٤١٥ : ٤٣٣ .
(٢) وَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ حَدِيثُ " مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ " يَنْظُرُ : فَقَهَّ السَّنَةَ لِلشَّيْخِ سَيِّدِ سَابِقِ م ١ / ١٤٨ - مَكْتَبَةُ الْخِدْمَاتِ الْحَدِيثَةِ - جَدَّة .

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ " عَشْرٌ " .
(٤) سُورَةُ الْعَلَقِ الْآيَةُ ١٩ .
(٥) فِي الْمَخْطُوطِ " قَالَ تَعَالَى " .
(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ مِنَ الْآيَةِ ١٨٦ .
(٧) فِي الْمَخْطُوطِ " قَالَ تَعَالَى " .
(٨) سُورَةُ الْفَتْحِ مِنَ الْآيَةِ ٢٦ .
(٩) فِي التَّفْسِيرِ ١ / ٩٤ " هَذَا " .
(١٠) فِي التَّفْسِيرِ ١ / ٩٤ " ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَانَهُ لَا يَجْعَلُ الشَّيْطَانُ الَّذِي هُوَ بَعِيدٌ قَرِيباً ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ : ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ سُورَةُ فَاطِمٍ مِنَ الْآيَةِ ٤٣ .

النكتة الثامنة عشرة :^(١) " الشيطان عدوك وأنت عنه غافل غائب ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ^(٢) فعلى هذا : لك عدو غائب ولك حبيب غائب لقوله - تعالى - : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾ ^(٣) فإذا قصدك العدو الغائب فافزع إلى الحبيب الغالب " ^(٤) .

النكتة التاسعة عشرة :^(٥) " كأنه تعالى يقول " إنه شيطان رجيم وأنا رحمن رحيم " فابعد عن الشيطان الرجيم / لتصل إلى " الرحمن الرحيم " [فإن له تسلطا عليك من وقت ولادتك ، كما فى الحديث - " إن للشيطان لُمة بآدم وللملك لُمة ، فإذا ولد المولود لبنى آدم قرَنَ إبليس به شيطاناً وقرن الله به ملكاً فالشيطان جاثم على أذن قلبه الأيسر والملك جاثم على أذن قلبه الأيمن فهما يدعوانه فالشيطان يدعوهُ إلى القبائح والملك يدعوهُ إلى الخيرات " ^(٦) فالذى يدفع عنك قبائحه ؛ لتصل إلى ما يدعوك إليه الملك قولك " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " ^(٧) .

(١) النكتة السابعة عشرة ساقطة من المخطوطة ونصها فى التفسير ١ / ٩٥ " قال جعفر الصادق : إنه لا بُدَّ قبل القراءة من التعوذ ، وأما سائر الطاعات فإنه لا يتعوذ فيها ، والحكمة فيه أن العبد ينجس لسانه بالكذب والغيبة والنميمة فأمر الله - تعالى - العبد بالتعوذ ليصير لسانه طاهراً فيقرأ بلسان طاهر كلاماً أنزل من رب طيب طاهر " . والنكتة الثامنة عشرة هنا موضعها فى التفسير التاسعة عشرة .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٧ .

(٣) سورة يوسف من الآية ٢١ .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٥ " والله - سبحانه وتعالى - أعلم بمراذه " .

(٥) موضعها فى التفسير ١ / ٩٥ النكتة الثامنة عشرة .

(٦) زيادة فى المخطوطة والحديث فى سنن الدارمى ٢ / ٣٠٦ براوية " ما منكم من أحد إلا ومعه قرينه من الجن وقرينه من الملائكة ، قالوا : وإياك ، قال : نعم وإياى ، ولكن الله أعاننى عليه فأسلم " .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من التفسير .

تذليل^(١)

فى مسائل مهمة ينبغى التنبيه إليها :

المسألة الأولى :

فرق بين أن يقال " أعوذ بالله " وبين أن يقال : " بالله أعوذ " ؛ فإن الأول لا يفيد الحصر ، والثانى يفيد .

فلم ورد الأمر بالأول دون الثانى مع أنا بينا أن الثانى أكمل ، وأيضا جاء قوله " الحمد لله " وجاء قوله : " لله الحمد " ، وأما هنا فقد جاء " أعوذ بالله " وما جاء قوله " بالله أعوذ " فما الفرق (٢) .

المسألة الثانية :

قوله : " قل أعوذ بالله " ^(٢) لفظه الخبر ومعناه الدعاء والتقدير " اللهم أعذنى " ألا ترى أنه قال : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ^(٣) كقوله : " استغفر الله " أى " اللهم اغفر لى " والدليل عليه أن قوله : " أعوذ بالله " إخبار عن فعله وهذا القدر لا فائدة فيه ، وإنما الفائدة فى أن يعينه الله ، فما السبب فى أنه قال : أعوذ بالله ولم يقل : " أعذنى " - الجواب - " أن بين العبد وبين الرب عهداً ، كما قال - تعالى - : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ ^(٤) ، وقال - تعالى - : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ ^(٥) فكان العبد يقول : " أنا مع لؤم الإنسانية ونقص البشرية / وفيت بعهد عبوديتى حيث قلت : " أعوذ بالله " فأنت مع ٢٥ / ظ نهاية الكرم وغاية الفضل والرحمة أولى بأن تضى بعهد الربوبية ، فتقول " إنى أعيذك من الشيطان الرجيم " .

(١) فى التفسير ١ / ٩٥ الباب السابع فى المسائل الملتحقة بقوله : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

(٢) فى التفسير ١ / ٩٥ قوله " أعوذ بالله " .

(٣) سورة آل عمران من الآية ٣٦ .

(٤) سورة النحل من الآية ٩١ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٤٠ .

المسألة الثالثة: (١)

أعوذ " فعل مضارع وهو يصلح للحال والاستقبال فهل هو حقيقة فيهما ؟
" والحق أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وإنما يختص به بحرف "
السين وسوف " (٢) .

الرابعة: (٣) " لم وقع الاشتراك بين الحاضر والمستقبل ولم يقع بين الحاضر
والماضي " ؟

الخامسة: (٤) " كيف المشابهة بين المضارع وبين الاسم " ؟ .

السادسة: (٥) " كيف العامل فيه ولا شك أنه معمول فما هو " ؟ .

السابعة: (٦) " قوله : " أعوذ " يدل على أن العبد مستعبد في الحال ، وفي كل
المستقبل وهو الكمال فهل يدل على أن هذه الاستعاذة باقية في الجنة ؟ .

الثامنة: (٧) " قوله : " أعوذ " حكاية عن النفس ولا بد من الأربعة المذكورة في قوله
" أتين " .

أما المباحث العقلية المتعلقة بالباء في قوله : " أعوذ بالله " فهي كثيرة :

أولها: " الباء " في قوله : " بالله " ، فإنها تكون للإلصاق (٨) ، وفيه مسائل :

(١) في التفسير ١ / ٩٥ " المسألة ج " .

(٢) وفي شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠ " والمضارع ما احتمل الحال والاستقبال ، وحسن معه
الآن ، و" غداً " وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع " وينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي
ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٨٥ .

(٣) في التفسير ١ / ٩٥ " د " .

(٤) في التفسير ١ / ٩٥ " هـ " .

(٥) في التفسير ١ / ٩٥ " و " .

(٦) في التفسير ١ / ٩٥ " ز " .

(٧) في التفسير ١ / ٩٥ " ح " .

(٨) في التفسير ١ / ٩٦ " باء الإلصاق " .

المسألة الأولى : " البصريون " يسمونه باء الإلصاق ، و" الكوفيون " يسمونه باء الآلة ، ويسميه قوم " باء التضمين " ^(١) ، واعلم أن حاصل الكلام إن هذه " الباء " متعلقة بفعل لا محالة و " الفائدة " فيه أنه لا يمكن إلصاق ذلك الفعل بنفسه إلا بواسطة الشئ الذى دخل عليه هذا " الباء " فهو " باء " الإلصاق لكونه سببا للإلصاق و" باء الآلة " لكونه داخلا على الشئ الذى هو آلة .

المسألة الثانية : " اتفقوا على أنه لابد من إضمار فعل فإنك إذا قلت : " بالقلم " لم يكن ذلك كلاما مفيداً بل لابد وأن تقول : " كتبت بالقلم " وذلك يدل على أن هذا الحرف متعلق / بمضمر ونظيره قوله : " بالله لأفعلن " ومعناه ٢٦/ظ " أحلف بالله لأفعلن فحذف " أحلف " لدلالة الكلام عليه فكذا ها هنا ، ويقول " الرجل لمن يستأذنه فى سفره على اسم الله . سر على اسم الله .

المسألة الثالثة : " لما ثبت أنه لابد من الإضمار فنقول : الحذف فى هذا المقام أفصح والسبب فيه أنه لو وقع التصريح بذلك المضمر لاختص قوله : " أعوذ بالله " بذلك الحكم المعين . أما عند الحذف فإنه يذهب الوهم كل مذهب ويقع فى الخاطرات جميع المهمات لا تتم إلا بواسطة الاستعاذة بالله ، وإلا عند الابتداء باسم الله . ونظيره أنه قال : " الله أكبر " ولم يقل : إنه أكبر من الشئ الفلانى لأجل ما ذكره من إفاة العموم فكذا هنا " .

الرابعة : ^(٢) " قال س : " لم يكن لهذه " الباء " عمل إلا الكسر فكسرت لهذا السبب ^(٣) ، فإن قيل : كاف " التشبيه " ليس لها عمل إلا الكسر ، ثم إنها ليست مكسورة بل مفتوحة .

(١) ينظر : معانى الباء فى شرح ابن يعيش ٢٢/٨ ، ٢٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٥١٠ : ٥١٥ ، والمغنى ١٣٧ : ١٥١ ، والهمع ٤ / ١٥٦ : ١٨٤ ، والأزهية للهروى ٢٩٤ : ٢٩٧ ، والجنى الدانى ٣٦ : ٥٦ .

(٢) فى التفسير ١ / ٩٦ " المسألة الرابعة قال س " .

(٣) لم أعر على هذا النص فى كتاب سيبويه ، وفى معانى الحروف للرمانى ص ٣٦ " ... وإنما كسرت ؛ لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر " وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٢ .

قلنا : كاف التشبيه قائم مقام الاسم وهو فى العمل ضعيف أما " الحرف " فلا وجود له إلا بحسب هذا الأثر فكان فيه كلاما قويا " (١) .

الخامسة : (٢) " الباء " قد تكون أصلية كقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدُعَا مِّنَ الرُّسُلِ ﴾ (٣) وقد تكون زائدة وهى على أربعة أوجه :

أحدها : " للإلصاق وهى كقوله : " أعوذ بالله " وقوله : " باسم الله " .

وثانيها : للتبعيض (٤) عند الشافعى (٥) رضى الله عنه (٦) .

وثالثها : لتأكيد النفى كقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٧) .

ورابعها : للتعدية كقوله - تعالى - : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (٨) أى أذهب نورهم .

وخامسها : الباء " بمعنى " فى " قال

∴ حلُّ بأعداءك ما حلُّ بى ∴ (٩) .

أى حل فى أعدائك (١٠) .

وأما " باء " القسم - وهو قوله " بالله " فهو من جنس " باء الإلصاق " .

(١) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص ٣٦ ، وشرح المفضل ٨ / ٢٢ .

(٢) فى التفسير ٩٦ / ١ " المسألة الخامسة " .

(٣) سورة الأحقاف من الآية ٩ .

(٤) اثبت ذلك الأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك ، والكوفيون ، وجعلوا منه قوله - تعالى - :

﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ الإنسان من الآية ٦ .

وقول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت ∴ متى لجج خضر لهن نثيج

ينظر المغنى ص ١٤٢ .

(٥) هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع نسيب رسول الله ﷺ . ولد بغزة ، ونشأ بمكة ،

وأفتى بالمدينة ، واليمن ومصر .

تنظر ترجمته فى : سير اعلام النبلاء ١٠ / ٥ : ٩٩ .

(٦) زائدة فى التفسير ٩٦ / ١ .

(٧) سورة فصلت من الآية ٤٦ .

(٨) سورة البقرة من الآية ١٧ .

(٩) شطر لبيت من الكامل لم أعر على قائله ولا تكملته .

(١٠) ومنه قوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ سورة آل عمران من الآية ١٢٣ أى فى بدر ، ينظر

المغنى ص ١٤١ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٣٦ ، والجنى الدانى ص ٤٠ والأزهية ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

السادسة: /^(١) قال بعضهم: الباء فى، قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ^(٢) ٢٦/ظ زائدة والتقدير "امسحوا رؤسكم": قال الشافعى "رضى الله عنه": ^(٣) : "إنها تفيد التبويض حجة ^(٤) من وجوه:

الأول: "أن هذه" الباء "إما أن تكون" لغواً "أو" مفيداً، والأول باطل؛ لأن الحكم بأن كلام "رب العالمين" لغو فى غاية البعد، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة فحمله على اللغو على خلاف الأصل فثبت أنه يفيد فائدة زائدة، وكل من قال بذلك قال: "إن تلك الفائدة هى التبويض".

الثانى: "أن الفرق بين قوله: "مسحت بيدي المنديل" وبين قوله: "مسحت يدي بالمنديل" يكفى فى صحة صدقه ما إذا مسح يده بجزء من أجزاء المنديل.

الثالث: أن بعض أهل اللغة قال: "الباء" قد تكون للتبويض، وأنكره بعضهم لكن رواية الإثبات راجحة فثبت أن "الباء" تفيد التبويض ومقدار ذلك البعض غير مذكور فوجب أن تفيد أى مقدار يسمى بعضاً فوجب الاكتفاء بمسح أقل جزء من الرأس وهذا هو قول "الشافعى" والإشكال عليه "أنه - تعالى -" قال ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ ^(٥) فوجب أن تكون مسح أقل جزء من أجزاء الوجه واليد كافياً فى التيمم، وعند "الشافعى" لا بد فيه من الإتمام.

وله أن يجيب فيقول: مقتضى هذا النصب الاكتفاء فى التيمم بأقل جزء من الأجزاء إلا أن عند "الشافعى" الزيادة النص ليست فسحاً فأوجبنا الإتمام لسائر الدلائل، وفى مسح الرأس لم يوجد دليل يدل على وجوب الإتمام فاكتفينا بالقدر المذكور فى هذا النص.

(١) فى التفسير ١ / ٩٦ "المسألة السادسة".

(٢) سورة المائدة من الآية ٦.

(٣) زيادة فى التفسير ١ / ٩٦.

(٤) فى التفسير ١ / ٩٦ "حجة الشافعى رضى الله عنه وجوه".

(٥) سورة النساء من الآية ٤٣.

السابعة : " فرع أصحاب " أبى حنيفة على " باء " الإلصاق مسائل :

إحداها : " قال " محمد " ^(١) فى الزيادات : إذا قال الرجل لامرأته " أنت طالق بمشيئة الله - تعالى - لا يقع الطلاق / هو كقوله : أنت طالق إن شاء الله " ٢٧/و ولو قال : لمشيئة الله يقع ؛ لأنه أخرجه مخرج التعليل وكذلك " أنت طالق بإرادة الله " لا يقع الطلاق ولو قال : " لإرادة الله " يقع أما إذا قال " أنت طالق بعلم الله أو لعلم الله " ؛ فإنه يقع الطلاق فى الوجهين ولا بد من الفرق " .

وثانيها : " قال فى كتاب " الأيمان " لو قال لامرأته : " إن خرجت من هذه الدار إلا بإذنى فأنت طالق " فإنها تحتاج فى كل مرة إلى إذنه ، ولو قال " إن خرجت إلا أن أذن لك " فأذن لها مرة كفى ولا بد من الفرق " ^(٢) .

وثالثها : " لو قال لامرأته " طلقى نفسك ثلاثا بألف فطلقت نفسها واحدة وقعت بثلاث الألف وذلك أن " الباء " ها هنا تدل على البدلية فيوزع البدل على المبدل فصار بإزاء كل طلقة ^(٣) ثلاث الألف ، ولو قال " طلقى نفسك ثلاثا على ألف " فطلقت نفسها واحدة لم يقع شئ عند " أبى حنيفة " لأن لفظة " على " كلمة شرط ولم يوجد الشرط وعند صاحبيه تقع واحدة بثلاث الألف وها هنا ^(٤) مسائل كثيرة متعلقة بالباء " .

أولها : ^(٥) قال " أبو حنيفة " : الثمن إنما يتميز عن المثلث بدخول حرف " الباء " عليه ؛ فإذا قلت : " بعت كذا بكذا " فالذى دخل عليه " الباء " هو الثمن فقط وعلى هذا الفرق بين " .

(١) هو محمد بن الحسن الشيبانى أبو عبد الله إمام فى الفقه والأصول ، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة ، ولد سنة ١٣١ هـ ، وتوفى سنة ١٨٩ هـ تنظر ترجمته فى وفيات الأعيان ١ / ٤٥٣ .

(٢) كتاب الاختيار ٣ / ٢٣٠ - طبعة المعاهد الأزهرية .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٧ " فصار بإزاء من طلقة ثلاث الألف " وهو تصحيح .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٧ " قلت ؛ وها هنا " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٧ " ١ " .

مسألة :

البيع الفاسد فإنه قال : " إذا قال : بعت هذا " الكرياس ^(١) " يَمَنَ ^(٢) من الخمر صح البيع وانعقد فاسداً ، وإذا قال " بعت هذا الخمر بهذا الكرياس " لم يصح والفرق أن في الصورة الأولى الخمر ثمن وفي الصورة الثانية الخمر مثنى وجعل الخمر ثمنا جائزاً ما جعله مثنى فإنه لا يجوز " .

الثانية : ^(٣) قال " الشافعي : " إذا قال : بعت منك هذا الثوب بهذا الدرهم تعين ذلك الدرهم / " وعند " أبي حنيفة لا يتعين " . ٢٧/ظ

الثالثة : ^(٤) " قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٥) فجعل الجنة ثمناً للنفس والمال " .

ومن أصول الفقه مسائل :

الأولى : ^(٦) " الباء " تدل على السببية قال تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ ﴾ ^(٧) ها هنا " الباء " دلت على السببية وقيل : إنه لا يصح لأنه ^(٨) لا يجوز إدخال لفظ " الباء " على السبب فيقال : " ثبت هذا الحكم بهذا السبب " .

الثانية : ^(٩) " إذا قلنا " الباء " تفيد السببية فما الفرق بين " باء " السببية وبين " لام " السببية لا بد من بيانه " .

(١) الكرياس " الكنيف ، وقيل : الثوب ، وقيل رَأَوْقُ الخمر - اللسان مادة " كرس " .

(٢) المَنَ : لغة في المَنَّا الذي يوزن به ، وهو رطلان ، والجمع أَمَنَانُ جمع المَنَّا أَمْنَاء . اللسان " منن " .

(٣) في التفسير ١ / ٩٧ " ب " .

(٤) في التفسير ١ / ٩٧ " ج " .

(٥) سورة التوبة من الآية ١١١ .

(٦) في التفسير ١ / ٩٧ " ا " .

(٧) سورة الأنفال من الآية ١٣ .

(٨) " لا " ساقطة من المخطوط .

(٩) في التفسير ١ / ٩٨ " ب " .

الثالثة: ^(١) "الباء" فى قوله "سبحانك اللهم ويحمدك" لابد من البحث عنه ؛ فإنه لا يدرى أن هذه "الباء" بماذا تتعلق وكذلك البحث عن قوله : ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ ^(٢) فإنه يجب البحث عن هذه "الباء" .

الرابعة: ^(٣) قيل : كل العلوم مندرج فى الكتب الأربعة وعلومها فى القرآن وعلوم القرآن فى الفاتحة وعلوم الفاتحة فى "بسم الله الرحمن الرحيم" وعلومها فى "الباء" من باسم الله "قلت : لأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب وهذه الباء باء الإلصاق فهو يلصق العبد بالرب فهو كمال المقصود .

النوع الثالث : من مباحث هذا الباب "مباحث حروف الجر" :

فإن هذه الكلمة اشتملت على نوعين منها :

أحدهما : الباء "وثانيهما : لفظ " مِنْ " فنقول فى لفظ " من " مباحث :

الأول : ^(٤) "أنك تقول" أخذت المال من ابنك " فتكسر النون ثم تقول "أخذت المال من الرجل" فتفتح النون فيها هنا اختلف آخر هذه الكلمة / إذا ٢٨/ظ اختلفت الأحوال دلت على اختصاص كل حالة بهذه الحركة فيها هنا اختلف آخر هذه الكلمة باختلاف العوامل ؛ فإنه لا معنى للعامل إلا الأمر الدال على استحقاق هذه الحركات فوجب كون هذه الكلمة معربة .

المبحث الثانى : ^(٥) كلمة " مِنْ " وردت على وجوه أربعة " :

"ابتداء الغاية والتبويض والتبيين والزيادة" ^(٦) .

(١) فى التفسير ١ / ٩٨ " ٩ " .

(٢) سورة البقرة من الآية ٣٠ .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٨ " د " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٨ " ١ " .

(٥) فى التفسير ١ / ٩٨ " ب " .

(٦) قال ابن هشام فى المغنى ص ٤١٩ : " مِنْ تَأْتى على خمسة عشر وجهاً . راجع المغنى ٤١٩ : ٤٣١ .

المبحث الثالث : (١)

قال " المبرد " (٢) الأصل هو ابتداء الغاية والبواقى مفرعة عليه : وقال آخرون " الأصل هو التبويض والبواقى مفرعة عليه " (٣)

المبحث الرابع : (٤)

" أنكر بعضهم كونها زائدة ، وأما قوله - تعالى - : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (٥) فقد بينوا أنه يفيد فائدة زائدة ، فكأنه قال : يغفر لكم من ذنوبكم ، ومن غفر كل بعض منه فقد غفر كله " (٦) .

المبحث الخامس : (٧) " الفرق بين " مِنْ " وبين " عَنْ " لابد من ذكره :

قال الشيطان : ﴿ ثُمَّ لَا تَنْهَاهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ (٨) وفيه سؤالان : " الأول " لم خص الأولين بلفظ " من " ، والثالث والرابع بلفظ " عن " (٩) ؟ .

الثاني : لما ذكر الشيطان لفظ " من " ولفظ " عن " فلم جاءت الاستعاذة بلفظ (١٠) " من " ، فقال " أعوذ بالله من الشيطان " ولم يقل " عن الشيطان " ؟ .

(١) فى التفسير ٩٨ / ١ " ج " .

(٢) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الثمالى الملقب بالمبرد توفى سنة ٢٨٥ هـ ، تنظر ترجمته فى : البلغة ٢١٦ ، ٢١٧ وبغية الوعاة ١ / ٣٦٩ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، والإنصاف ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ومعانى الحروف للرمانى ٩٧ ، ٩٨ ، والمغنى ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٤) فى التفسير الكبير ١ / ٩٨ " د " .

(٥) سورة نوح من الآية ٤ .

(٦) ينظر : المغنى ٤٢٥ : ٤٢٨ .

(٧) فى التفسير الكبير ١ / ٩٨ " هـ " .

(٨) سورة الأعراف من الآية ١٧ .

(٩) ينظر : الدراخون للمسمين الحلبي ٥ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(١٠) بلفظ " مكررة فى المخطوطة .

النوع الرابع : من مباحث هذا الباب ، " الشيطان " ^(١) مبالغة في الشيطنة كما أن " الرحمن " مبالغة في " الرحمة " ، و " الرجيم " في حق الشيطان فعيل بمعنى مفعول كما أن " الرجيم " في حق الله - تعالى - " فعيل " بمعنى " فاعل " إذا عرفت هذا / فهذه الكلمة تقتضى الفرار من الشيطان الرجيم إلى " الرحمن الرحيم " وهذا يقتضى المساواة بينهما وهذا ينشأ عنه قول الثنوية ^(٢) ٢٨/ظ الذين يقولوا : " إن " الله وإبليس أخوان إلا أن " الله " هو الأخ الكريم الرحيم الفاضل وإبليس هو الأخ اللئيم الخسيس المؤذى فالعاقل يفر من هذا الشرير إلى ذلك الخير " .

القول الثانى : ^(٣) " الإله هل هو رحيم كريم ؟ فإن كان رحيمًا كريمًا فلم خلق الشيطان الرجيم وسلطه على العباد وإن لم يكن رحيمًا كريمًا فأى فائدة في الرجوع إليه والاستعاذة به من شر الشيطان .

القول الثالث : ^(٤) " الملائكة فى السموات هل يقولون : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؟ " فإن ذكروه فإنما يستعيذون من شرور أنفسهم لا من شرور الشيطان " .

الرابع : ^(٥) " أهل الجنة فى الجنة هل يقولون " أعوذ بالله ؟ " .

الخامس : ^(٦) " الأنبياء والصديقون لم يقولوا " أعوذ بالله " مع أن الشيطان أخبر أنه لا تعلق له بهم فى قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ ^(٧) والشيطان

(١) فى التفسير الكبير " ١ " الشيطان ... إلخ .

(٢) الثنوية " أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف المجوس ، فإنهم قالوا : بحدوث الظلام لتساويهما فى القديم ، واختلافهما فى الجوهر والطبع والفضل والخير والمكان والأجناس والأيدان والأرواح " الملل والنحل للشهرستاني بحاشية الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢ / ٦٥ - طبعة السلام العالمية - بدون تاريخ .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٨ " ب " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٨ " ج " .

(٥) فى التفسير ١ / ٩٨ " د " .

(٦) فى التفسير ١ / ٩٨ " هـ " .

(٧) سورة ص الآية ٨٣ .

أخبر أنه لا تعلق له بهم إلا في مجرد الدعوة حيث قال : ﴿ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي... ﴾ ^(١) الآية .

وإنما الإنسان فهو الذى ألقى نفسه فى البلاء فكانت الاستعاذة من شر نفسه أهم وألزم من استعاذته من شر الشيطان فلم بدأ بالجانب الأضعف وترك الجانب الأهم [لأن النفس وإن كانت عدوة للمرء وضررها أكثر لكن الشيطان خداعه أعظم خصوصاً ، وأن " الله " ذكره بقوله " ﴿ اسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ^(٢) بصيغة الأمر ، وذلك أشد من ضرر النفس الأمانة بالسوء على أن النفس قد مدحت فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي ﴿٢٩﴾ وَأَدْخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾ ﴾ ^(٤) .

ولم يمدح الشيطان بشئ مطلقاً وحينئذ كان ضرره أعظم من ضررها " ^(٥) .

وهذا آخر ما يسر الله به - تعالى - من الفوائد الجليلة والحكم والنكات العظيمة وإن كانت قليلة على أن ما قل ودل خير مما كثر ومل " .

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهو حسبى ونعم الوكيل .



(١) سورة إبراهيم الآية ٢٢ ، تكملتها فى التفسير ١ / ٩٩ ﴿ فَلَا تُلْمُونِي وَلَوْلُمَا أَنْفُسَكُمْ ﴾ .

(٢) إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ سورة النحل الآية ٩٨ .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) سورة الفجر الآيات ٢٧ : ٣٠ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من التفسير .

الفهارس الفنية

●.. فهرس الآيات القرآنية ..●

رقم الآية الصفحة

الآية

★ سورة البقرة

٩٦	١٧	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾
١٠٠	٣٠	﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾
٩٣	٤٠	﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾
٥٦	٥٤	﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾
٧٩	١٢٤	﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾
٩١	١٨٦	﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾

★ سورة آل عمران

٩٣	٣٦	﴿ وَإِنِّي سَمِيتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
		﴿ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ
٨٥	١٢٥	بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾

★ سورة النساء

٩٧	٤٣	﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَاَيْدِيكُمْ ﴾
----	----	---

★ سورة المائدة

٩٧	٦	﴿ وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾
----	---	--------------------------------

★ سورة الانعام

٨٣	٩١	﴿ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ ﴾
----	----	---------------------------------

★ سورة الاعراف

- ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ ١٧ ١٠١
 ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ ٢٧ ٩٠، ٩٢

★ سورة الانفال

- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ﴾ ١٣ ٩٩

★ سورة التوبة

- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ٦ ٧٩
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ ٢٩ ٨٥
 ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ ١١١ ٩٩

★ سورة يوسف

- ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ﴾ ٢١ ٩٢

★ سورة إبراهيم

- ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ ٢٢ ١٠٣
 ﴿فَلَا تُلْهُمُونِي وَلَوْ مَوْأَنَافُسِكُمْ﴾ ٢٢ ١٠٣

★ سورة الحجر

- ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ ٤٢ ٨٦

★ سورة النحل

- ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ ٩١ ٩٣
 ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ٩٨ ١٠٣

★ سورة الكهف

٨١ ٩٦

﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾

★ سورة طه

١٣ ٥

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

★ سورة فاطر

٨٥ ٦

﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾

٨٦، ١٣ ١٠

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾

★ سورة ص

٨٨ ٨٢

﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

١٠٢، ٨٨ ٨٣

﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾

★ سورة فصلت

٩٦ ٤٦

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾

★ سورة الشورى

١٣ ١١

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

★ سورة الاحقاف

٩٦ ٩

﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾

٦٣ ٣١

﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾

★ سورة الفتح

٩١ ٢٦

﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾

★ سورة الذاريات

٨٣ ٥٠

﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾

★ سورة القمر

٨٧ ٥٥

﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾

★ سورة الواقعة

٨٥ ٧٩

﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾

★ سورة الحاقة

٨١ ١٩

﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ﴾

★ سورة نوح

١٠١ ٤

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾

★ سورة الفجر

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً

١٠٣ ٣٠-٢٧

مَرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾

★ سورة العلق

٩١ ١٩

﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾



●..فهرس الأحاديث النبوية..●

الحديث

الصفحة

"إن للشيطان لمة بابن آدم وللملك لمة ، فإذا ولد المولود لبنى آدم

قرن إبليس به شيطاناً وقرن الله به ملكاً فالشيطان جاثم على

أذن قلبه الأيسر والملك جاثم على أذن قلبه الأيمن فهما يدعوان

له فالشيطان يدعوهُ إلى القبائح والملك يدعوهُ إلى الخيرات"

٩٢

"القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار"

٨٦

"مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ"

٨٣



●.. فهرس الأبيات الشعرية ..●

أول البيت	آخره	قائله	بحره	الصفحة
وما كان	فى مجمع	عباس بن مرداس	المتقارب	٧٠
جزى ربه	وقد فعل	النابغة	الطويل	٧٨
فلو أن	من المال	امرؤ القيس	الطويل	٨٢
ولكنما أسعى	المؤثّل أمثالى	امرؤ القيس	الطويل	٨٢
حلّ	بى	مجهول	الكامل	٩٦



●..فهرس الأعلام..● (*)

العلم	الصفحة
الأخفش	٦٨
امرؤ القيس	٨٢
البغوى	٧
ابن جنى	٥١
الجوينى	٨
أبو حنيفة	٩١
خلف الأحمر	٧٤
ابن خلكان	٩
الخليل بن أحمد	٧٢
الزمخشرى	٣٤
سيبويه	٣٧
الشافعى	٩٦

شهاب الدين الغورى

٣١

عبد القاهر الجرجانى

٥٦

أبو عمرو بن العلاء

٥٦

الفارسى

٨٠

الضراء

٥٩

قطرب

٦١

المازنى

١٠١

المبرد

محمد بن تكش

٩٨

محمد بن الحسن = صاحب أبى حنيفة

٧٨

النايفة

٧٤

هشام بن معاوية



●.. فهرس الأماكن والبلدان ..●

الصفحة

البلد

٩

خوارزم

٧

الرى

٩

غزنة

١٣

هـراة



●.. فهرس المصادر والمراجع ..●

- ١- أخبار النحويين البصريين للسيرافي - طبعة الجزائرى ١٩٣٦م .
- ٢- الأزهية فى علم الحروف للهروى - تحقيق / عبدالمعين الملوحي - دمشق - ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ .
- ٣- أسرار العربية - تحقيق / محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م .
- ٤- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٥- الأصول فى النحو - تحقيق الدكتور / عبدالحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - دار الجيل - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م الطبعة الخامسة .
- ٧- إملاء ما من به الرحمن للعبرى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى ومع كتاب الإنتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٩- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق . د/ موسى بتاى العليلى - مطبعة العائى - بغداد .

- ١٠- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك - دار النفائس - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
- ١١- ائتلاف النصر فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - تحقيق د/ طارق الجابى - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م الطبعة الأولى .
- ١٢- الاختيار فى الفقه الحنفى - طبعة المعاهد الأزهرية .
- ١٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م الطبعة الأولى .
- ١٤- البداية والنهاية لابن كثير - مطبعة السعادة - مصر ١٣٥٨ هـ .
- ١٥- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت .
- ١٦- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروزابادى - تحقيق/ محمد المصرى - جمعية إحياء التراث الإسلامى - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ١٧- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى تحقيق أ. د/ حسن هنداوى - دار القلم - دمشق ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م طبعة أولى .
- ١٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - طبع دار إحياء الكتب العلمية (الحلبي) .
- ١٩- تفسير القرطبى - الجامع لأحكام القرآن - طبعة دار الحديث ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢٠- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .

- ٢١- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق د/ فخر الدين قباوة
ومحمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد
للعينى - دار إحياء الكتب العلمية (الحلبى) .
- ٢٣- حواشى المفصل للزمخشري - تحقيق وشرح . د /إمام الجبورى ١٤٢٠ هـ /
١٩٩٩ م .
- ٢٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى .
- تحقيق / عبدالسلام هارون الخانجى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م الطبعة الثانية .
- ٢٥- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق / محمد على النجار - دار
الكتاب العربى - بيروت .
- ٢٦- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق د/ أحمد
الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى .
- ٢٧- ديوان العباس بن مرادس - تحقيق / يحيى الجبورى - بغداد ١٩٦٨ .
- ٢٨- ديوان امرئ القيس - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الرابعة -
دار المعارف - مصر .
- ٢٩- السبعة فى القراءات لابن مجاهد - تحقيق د/ شوقي ضيف - دار المعارف -
مصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٢ م .
- ٣٠- سر صناعة الإعراب لابن جنى - تحقيق - د/ حسن هندايى - دار القلم -
دمشق ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م الطبعة الأولى .
- ٣١- سنن الدارمى للإمام أبى محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى (ت ٢٥٥ هـ)
- دار الكتب العلمية - بيروت .

- ٣٢- سير أعلام النبلاء للذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت -
الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٣٣- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق / د. عبدالرحمن السيد ، د/ محمد
بدوى المختون هجر ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م طبعة أولى .
- ٣٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق / فواز الشعار - دار الكتب
العلمية - بيروت ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م الطبعة الأولى .
- ٣٥- شرح الرضى لكافية ابن الحاجب - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ /
١٩٨٢ م الطبعة الثالثة .
- ٣٦- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى - الجزء الأول - تحقيق د/ رمضان
عبدالتواب ، د/ محمود فهمى حجازى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م
والجزء الثانى تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ١٩٩٠ م .
- ٣٧- شرح المفصل فى صنعة الإعراب المرسوم بالتحمير للخوارزمى - تحقيق د/
عبدالرحمن العلمين - دار العرب الإسلامى - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- ٣٨- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- ٣٩- طبقات الشافعية للأسنوي - تحقيق عبدالله الجبورى - بغداد ١٣٩١ هـ .
- ٤٠- طبقات الشافعية للسبكي - مصر ١٣٢٤ هـ .
- ٤١- طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي - دار الكتب العلمية .
- بيروت - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٤٢- عرائس المحصل من نفائس المفصل للفخر الرازى - المجلد الثالث الأفعال -
تحقيق / محمد محمد فهمى - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بأسسوط
١٩٨٣ م .

- ٤٣- علل النحو لأبى الحسن الوراق - تحقيق الدكتور / محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٤٤- الفصول فى العربية لابن برهان - تحقيق . د/ فائز فارس - دار الأمل مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ ط أولى .
- ٤٥- فقه السنة : للشيخ سيد سابق - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة .
- ٤٦- كتاب تفسير الفاتحة - تحقيق / محمد محيى الدين عبدالحميد - المطبعة المصرية ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٣ م .
- ٤٧- كتاب سلسلة الأحاديث الصحيحة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألبانى طبعة مكتبة المعارف - الرياض .
- ٤٨- كتاب الطارقية فى إعراب ثلاثين سورة من سور المفصل لابن خالويه - تحقيق د/ محمد محمد فهمى - مطبعة الأمانة بالقاهرة - طبعة أولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- ٤٩- كتاب سيبويه - تحقيق وشرح / عبدالسلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- ٥٠- كتاب معانى الحروف للرومانى - تحقيق د/ عبدالفتاح شلبى - مكة المكرمة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٥١- كشف الخفاء للعجلونى - الطبعة الأولى "بدون" .
- ٥٢- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة - مطبعة الاستقامة ١٩٤٧ م .
- ٥٣- لسان الصوفية : لابن منظور - دار صادر - بيروت ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٥٤- المسائل العسكرية لأبى على الفارسى - تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد -
مطبعة المدنى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٧ م .

٥٥- معجم الأدباء لياقوت الحموى - مطبعة دار المأمون .

٥٦- معجم البلدان لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت .

٥٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى - تحقيق د/ مازن
المبارك ومحمد على حمد الله - دار الفكر - بيروت ١٩٨٥ م الطبعة السادسة .

٥٨- المفصل فى علم العربية للزمخشري - دار الجبل بيروت .

٥٩- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق . د/ كاظم بحر
المرجان " بدون " .

٦٠- المقتضب لأبى العباس المبرد - تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة - طبعة
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٩ هـ .

٦١- المقرب لابن عصفور الأندلسى - تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى
محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

٦٢- الملل والنحل للشهرستانى - طبعة السلام العالمية " بدون تاريخ " .

٦٣- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى - مصر ١٩٢٩ م .

٦٤- نزهة الألبا فى طبقات الأدبا للأنبارى - تحقيق / محمد أبو الفضل -
إبراهيم - دار النهضة - مصر ١٩٦٧ م .

٦٥- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حسان الأندلسى - تحقيق
د/ عبدالحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٦٦- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى - اسطنبول ١٩٥١ م .

٦٧- صنع الجوامع فى شرح جميع الجوامع للسيوطى - تحقيق . د/ عبدالعال
سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

٦٨- وفيات الأعيان : لابن خلكان - تحقيق / إحسان عباس - دار الثقافة -
بيروت .

٦٩- وفيات الأعيان : لابن خلكان - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين
عبدالحميد - مطبعة السعادة .



٥	المقدمة
٧	الإمام فخر الرازى حياته وآثاره
٧	نشأته وثقافته
٨	شيوخه
٨	رحلاته
٩	ثقافته
١٠	مصنفاته
١٢	صفة درسه
١٣	زهده
١٣	وفاته
١٥	ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف
١٥	نسبة الكتاب للفخر الرازى
١٥	تسميته ساحرة الطرف
١٥	وصف نسخة الكتاب
١٦	منهجى فى التحقيق
١٩	نماذج مصورة من النسخة الخطية
٢٧	النص المحقق
٢٩	مقدمة النص

٣١	مسألة عظيمة
٣٢	مسألة ظريفة فى تقرير النوع الثانى من تقسيم الكلمة
٣٢	مسألة أخرى فى تعريف الاسم
٣٦	مسألة غريبة فى علامات الاسم
٣٧	مسألة جامعة فى تعريفات الفعل
٤١	مسألة فى الكلمة ومعناها
٤١	مسألة
٤٢	مسألة جلية فى الحرف
٤٢	مسألة
٤٤	مسألة فى الجملة المركبة
٤٥	تنبيه فى تقسيمات الاسم إلى أنواع وأحكامه
٥٢	فصل معقود فى أحكام أسماء الأجناس والأسماء المشتقة
٥٤	فصل فى تقسيم الاسم إلى : المعرب والمبنى ومسائله
٥٤	المسألة الأولى
٥٤	المسألة الثانية
٥٥	المسألة الثالثة
٥٥	المسألة الرابعة
٥٥	المسألة الخامسة
٥٥	المسألة السادسة

٥٦	المسألة السابعة
٥٦	المسألة الثامنة
٥٧	المسألة التاسعة
٥٧	المسألة العاشرة
٥٨	المسألة الحادية عشرة
٥٨	المسألة الثانية عشرة
٥٨	المسألة الثالثة عشرة
٥٩	المسألة الرابعة عشرة
٥٩	المسألة الخامسة عشرة
٥٩	المسألة السادسة عشرة
٦٠	المسألة السابعة عشرة
٦١	المسألة الثامنة عشرة
٦٢	المسألة التاسعة عشرة
٦٣	المسألة العشرون
٦٤	المسألة الحادية والعشرون
٦٤	المسألة الثانية والعشرون
٦٦	المسألة الثالثة والعشرون
٦٦	المسألة الرابعة والعشرون
٦٦	المسألة الخامسة والعشرون

٦٨	المسألة السادسة والعشرون
٧٠	المسألة السابعة والعشرون
٧٠	المسألة الثامنة والعشرون
٧١	المسألة التاسعة والعشرون
٧١	المسألة الثلاثون
٧٢	المسألة الحادية والثلاثون
٧٣	المسألة الثانية والثلاثون
٧٤	المسألة الثالثة والثلاثون
٧٦	فصل فى إعراب الفعل
٧٦	المسألة الأولى
٧٦	المسألة الثانية
٧٧	المسألة الثالثة
٧٨	المسألة الرابعة
٧٩	المسألة الخامسة
٧٩	المسألة السادسة
٧٩	المسألة السابعة
٨٢	المسألة الثامنة
٨٣	النكتة الأولى
٨٣	النكتة الثانية

٨٤	النكته الثالثة
٨٤	النكته الرابعة
٨٥	النكته الخامسة
٨٥	النكته السادسة
٨٥	النكته السابعة
٨٦	النكته الثامنة
٨٨	النكته التاسعة
٨٨	النكته العاشرة
٨٩	النكته الحادية عشرة
٨٩	النكته الثانية عشرة
٨٩	النكته الثالثة عشرة
٩٠	النكته الرابعة عشرة
٩٠	النكته الخامسة عشرة
٩١	النكته السادسة عشرة
٩٢	النكته الثامنة عشرة
٩٢	النكته التاسعة عشرة
٩٣	تذييل فى مسائل مهمة
٩٣	المسألة الأولى
٩٣	المسألة الثانية

٩٤	المسألة الثالثة
٩٤	المسألة الرابعة
٩٤	المسألة الخامسة
٩٤	المسألة السادسة
٩٤	المسألة السابعة
٩٤	المسألة الثامنة
٩٤	المباحث العقلية المتعلقة بالبائ
٩٤	أولها : معنى الباء
٩٥	المسألة الأولى
٩٥	المسألة الثانية
٩٥	المسألة الثالثة
٩٥	المسألة الرابعة
٩٦	المسألة الخامسة
٩٧	المسألة السادسة
٩٨	المسألة السابعة
٩٩	مسألة فى البيع الفاسد
٩٩	المسألة الثانية
٩٩	المسألة الثالثة
٩٩	مسائل من أصول الفقه

٩٩ الأولى
٩٩ الثانية
١٠٠ الثالثة
١٠٠ الرابعة
١٠٧ فهرس الآيات القرآنية
١١١ فهرس الأحاديث النبوية
١١٢ فهرس الأبيات الشعرية
١١٣ فهرس الأعلام
١١٥ فهرس الأماكن والبلدان
١١٧ فهرس المصادر والمراجع
١٢٥ فهرس الموضوعات

